

كلية اللغة العربية بالمنصورة

مجلة علمية محكمة

العدد السادس عشر

الجزء الثالث

١٤١٧هـ ١٩٩٧م

مجلة

كلية اللغة العربية بالمنصورة

مجلة علمية محكمة

العدد السادس عشر

الجزء الثالث

١٤١٧هـ ١٩٩٧م


بسم الله الرحمن الرحيم

رابعاً

الدراسات اللغوية

النحو العربى وصلته بنظرية النحو التحويلى

دراسة تحليلية

الدكتور / مصطفى خليل خاطر
أستاذ اللغويات المساعد فى الكلية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فهذا بحث موجز فى بيان أثر الفكر النحوى العربى فى نظرية النحو التحويلى، تلك النظرية التى بشر بها العالم اللغوى الأمريكى: "أفرام نعوم تشومسكى" والتى زعم فيها أنها تصلح للتطبيق على اللغات الإنسانية وسارع بعض الباحثين العرب إلى احتضانها والتنويه بها ناسين أن للعربية تراثاً خالداً تالداً وللجانب البحثِ النحوى منه خاصةً ميزةٌ ينفرد بها، وهى أنه قائم على منهج متكامل يصف اللغة صوتاً ولفظاً وتركيباً ودلالة فى تناسق وتداخل مع الالتفات الدائم إلى صلة اللغة بالفكر، وفى الصفحات التالية نتأكد بالبرهان القاطع أن تراثنا النحوى سبق إلى ما جاءت به تلك النظرية الوافدة وأن ذلك الجديد مقتبس مما عندنا لكن صيغ فى عبارات غير عبارته وأُلْبِسَ ثوباً غير ثوبه، واللغات كل لغة منها تنفرد وتتميز عن غيرها فى الأصوات والتراكيب ونظامها العام والادعاء بإمكان إخضاع كل اللغات لمنهج واحد يمكن فى ظله دراستها ووصفها أمر لا يستقيم إلا فى الوهم والخيال.

وعلينا نحن الباحثين أن نتابع ما يكتبه غيرنا وأن نعرض ما فيه على تراثنا فربما -وهذا هو الغالب- وجدنا ذلك الجديد فى تراثنا فكان ذلك الجديد بمثابة المُنَبِّه والمثير لعقولنا وأفكارنا وهذا ما حدث بالنسبة لموضوع هذا البحث، وقد تناولت فيه التعريف بصاحب هذه النظرية ثم

أوجزت موقف الباحثين العرب منهــا كمقدمـة لعـرض جـانبى النظريـة فكراً ومنهجاً ثم أتبعت ذلك ببيان سبق النحـاة العـرب إلى أصـل هـذه النظرية صورة ومعنى حتى إن صاحبها قد انتهى به الأمر إلى اتخاذ فكرة العامل النحوى أساساً لنظريته وسنرى كل ذلك واضحــاً -فـى إيجـاز- وا لله تعالى من وراء القصد وهوحسبنا ونعم الوكيل.

تشومسكى

"أفرام نعوم تشومسكى" يهودى من مواليد فلاديلفيا بولاية بنسلفانيا الأمريكية فى السابع من ديسمبر سنة ١٩٢٨م وفى هذه الولاية تلقى دراسته الابتدائية والثانوية ثم التحق بجامعة بنسلفانيا حيث درس علم اللغة والرياضيات والفلسفة، ومن هذه الجامعة حصل على درجة "الدكتوراه" فى عام ١٩٥٥م، ولكنه قام بمعظم أبحاثه ودراساته لإعداد رسالته فى حامعة هارفارد .. ثم عين مدرساً بعد حصوله على الدكتوراه فى معهد مساتشوستس للتكنولوجيا، ومنذ ذلك الحين ظل يترقى فى حياته العلمية حتى وصل إلى كرسى الأستاذية فى علم اللغة واللغات الحديثة .. وقد بدأ تشومسكى حياته العلمية قبل أن يحظى بشهرته الواسعة بدراسة مبادئ علم اللغة التاريخى على يد أبيه الذى كان عالماً فى اللغة العبرية ثم حصل على درجة الماجستير فى هذه اللغة.

ولكن من الغريب حقاً أن كل الذين كتبوا عن حياة تشومسكى أو نظريته يتجاهلون هذه الفترة من حياته العلمية ولا يتوقفون أمامها، فاللغة العبرية -كما نعلم- هى إحدى اللغات السامية، ومن المعروف أن نحاة العبرية الذين عاشوا فى كنف المسلمين فى الأندلس مثل سعديا الفيومى ومروان بن الجناح قد أقاموا درسهم النحوى للغة العبرية على طريقة العرب ومنهجهم فى درس العربية.

فهل اطلع تشومسكى على النحو العربى ودرسه كما اطلع على نحو العبرية ودرسه؟! لن نحتاج إلى الترجيح أو الاستنتاج فهو يؤكد

ذلك فى مقابلة له، يقول: "قبل أن أبدأ بدراسة اللسانيات العامة كنت أشتغل ببعض البحوث المتعلقة باللسانيات السامية، وما زلت أذكر دراستى للأجرومية منذ عدة سنوات خلت -أظن أكثر من ثلاثين عاماً- وقد كنت أدرس هذا مع الأستاذ "فرانز روزنتال" وكنت وقتذاك طالباً فى المرحلة الجامعية أدرس فى جامعة بنسلفانيا وكنت مهتماً بالتراث النحوى العربى والعبرى[(١)]".

والمستشرق "روزنتال" من المستشرقين الذين كانوا يعرفون العربية وآدابها، ومعنى هذا أن تشومسكى كان وثيق الصلة فى شبابه باللغة العربية ونحوها، كما كان وثيق الصلة باللغة العبرية، لغة قومه.

فهل أثرت تلك المعرفة بالتراث العربى فى تكوينه العلمى ومن ثم ظهرت آثارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى نظريته اللغوية؟!!.

تساؤل -لاشك- له مبرراته (مسوغاته) العلمية ومن ثم فهو خليق بالدراسة والبحث!

ومهما يكن من أمر فإن تشومسكى لم يحقق شهرته الواسعة إلا بعد أن ارتبط اسمه بنظرية النحو التحويلى والذى وَجَّهَهُ هذه الوجهة كَلَفُه الشديد بدراسة المنطق الحديث والعلوم الرياضية ..[(٢)]".

---

(١) يذكر المترجم أن هذا الحديث قد نشر فى مجلة اللسانيات جامعة الجزائر العدد السادس ص٧٢ لسنة ١٩٨٢م، نظرية تشومسكى اللغوية ص١٣، هـ٣.

(٢) نظرية تشومسكى اللغوية تأليف: جون ليونز، ترجمة د. حلمى خليل، ص١١-١٤، طبعة سنة ١٩٩٥.

هذا نص ما ذكره الدكتور حلمى خليل فى مقدمته لترجمة كتاب: نظرية تشومسكى اللغوى، وعلينا فى هذا المقام أن ننبه على أمور هى:

أولاً: أن النحو العربى يمثل أحد المصادر الأساسية فى دراسات تشومسكى اللغوية منذ مرحلة الدراسة الجامعية كما صرح هو بذلك بعد أكثر من ثلاثين سنة.

ثانياً: أن مراجع وأمهات كتب التراث العربى عامة كانت فى متناول يده إما منقولة إلى لغته أو بلغتها الأصلية يرجع إلى ما يريد منها، فالتراث العربى ممثلاً فى مخطوطاته قد تم نقله نهباً إلى مكتبات أوربا منذ قرون على ما هو معروف.

ثالثاً: أنه لم يقم بدراسة للنحو العربى -فضلاً عن النحو العبرى- بصورة شخصية ذاتية وإنما قام بتلك الدراسة بصورة منهجية متكاملة على يد المتخصصين من المستشرقين وتمثل ذلك فى المستشرق "روزنتال" ومن ثَمَّ فدراسته كانت دراسة نقدية فاحصة مدققة.

رابعاً: أن جمهور الذين كتبوا عن تشومسكى قد أغفلوا -دون سبب واضح- هذا الأمر الذى لابد أن يكون له أثره فى نظراته النحوية.

خامساً: أننا نتفق مع المترجم اتفاقاً تاماً على أنه من واجبنا -بناء على ما سبق بيانه- أن ننظر فى أفكاره أو نظريته كما يطلق عليها لردها إلى منابعها التى صدرت عنها فيما نحسب أنه من نظرات النحويين العرب ومناهجهم.

ولكى يتم لنا ذلك فإنه يجب علينا أمران هما:

- بيان موقف الباحثين المحدثين من هذه النظرية بإيجاز.

- بيان الأصول الفكرية لهذه النظرية وطرق تطبيقها على اللغة.

موقف الباحثين المحدثين من هذه النظرية

لقد اتسم موقف بعض الباحثين العرب المحدثين الذين تهيأ لهم الاتصال المباشر أو غير المباشر بصور الفكر اللغوى الغربى بالإعجاب بنظرية تشومسكى اللغوية بحسبانها فكراً لغوياً متطوراً ومنهجاً كافياً لدراسة اللغة بصفة عامة وبناء علىذلك يمكن اعتباره مغنياً عن القواعد النحوية العربية التى تتسم -من وجهة نظر بعض الباحثين- بالصعوبة والتكلف والبعد عن روح اللغة وأسرارها؛ لذلك فقد يرى المرء تيارين رئيسين فى هذا الصدد: تيار يدير ظهره لمثل هذه النظريات الوافدة ويرى أن الحديث عنها والنظر فيها أمر غير ذى طائل؛ لأن الغرض هو العمل على إضعاف العربية وإبعادها عن ساحة الفكر فى بلاد العرب أنفسهم، ومثل هذه النظرية ستذهب ريحها كما سبق لمثلها من نظريات وافدة مثل البنْيويَّة[١] أو التحليلية[٢]وغير ذلك فقد "برهن جبروت التراث العربى التالد الخالد على أنه أقوى من كل محاولة يقصد بها إلى زحزحة العربية الفصحى عن مقامها المسيطر، وإذا صدقت البوادر و لم تخطئ الدلائل فستحتفظ أيضاً بهذا المقام العتيد من حيث هى لغة المدنية

---

(١) انظر: أصول تراثية، ص٥٦-٦١.

(٢) انظر مقدمة كتاب: دراسات نقدية فى النحو العربى، ص هـ وما بعدها حتى ص٣٢.

الإسلامية ما بقيت هناك مدنية إسلامية[١].

وهذه مقولة صادقة؛ لأن للعربية من الخصائص مالا يشركها فيها غيرها من لغات البشر، لكن تبقى بعد ذلك مسئولية معرفة ذلك الفكر الوافد والاطلاع على حقائقه ودقائقه والرد عليه؛ لأن الرد على المذهب "قبل فهمه والاطلاع على كنهه رد فى عماية[٢] وهذا هو مقصود ذلك البحث الموجز.

أما التيار الرئيس الآخر ففيه اتجاهان ظاهران:

الاتجاه الأول: وقد عنى أصحاب هذا الاتجاه بدراسة تلك النظرية أو الفكرة بغية إثبات أن هذه الفكرة تتلاقى فى بعض مظاهرها وبعض نظرات النحويين العرب وهم يهدفون من وراء ذلك إلى إفادة العربية فكراً متجدداً يعين على فهم أساليبها بطريقة -كما يرون- تناسب طبيعة العصر، وأبرز مثال لذلك كتاب: النحو العربى والدرس الحديث[٣]، وكتاب: نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث[٤]. وغير ذلك من المؤلفات التى تناول مؤلفوها الجملة العربية

---

(١) العربية: يوهان فك، ترجمة د/ رمضان عبد التواب، ص٢٤٢.

(٢) من عبارة لحجة الإسلام الإمام الغزالى نقلاً عن كتاب قصة الإيمان، ص٨٤، تأليف الشيخ/ نديم الجسر.

(٣) تأليف الدكتور/ عبده الراجحى دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية سنة ١٩٨٨.

(٤) تأليف الدكتور/ نهاد الموسى، ط٢، الأردن سنة ١٩٨٧م.

ونظامها فى ضوء هذه النظرية[١] وقد عبر مترجم كتاب نظرية تشومسكى اللغوية عن هذا الاتجاه بقوله: "لا أقصد بهذه الترجمة أن أدعو إلى نظرية، أو أروج لمذهب ما وإنما هى محاولة لمعرفة نظرية علمية أثرت فى الفكر اللغوى الإنسانى منذ أكثر من ربع قرن، ومازال أثرها واضحاً حتى اليوم فى دراسات وأبحاث علماء اللغة المعاصرين، حتى قيل إن أية نظرية لغوية لا يمكن أن تتجاهل نظرية تشومسكى؛ بل إن مكانة أى نظرية وإنجازها فى حقل الدراسات اللغوية المعاصرة يتحدد بمدى صلتها بنظرية تشومسكى قرباً وبعداً أو نقداً وتعديلاً.

كما لا أحب لأحد أن يفهم أننى أدعو بهذه الترجمة إلى أن ندير ظهورنا أو نغلق عقولنا عما تركه السلف من علماء العربية القدماء فى درس اللغة بعامة والنحو بخاصة، وإنما ما أدعو إليه بهذه الترجمة هو: أولاً: المعرفة العلمية بالتراث اللغوى العربى. (ثانياً) ثم بالتطورات العلمية التى حدثت فى دراسة اللغة فى عالمنا المعاصر منذ مطلع هذا القرن وحتى اليوم ....[٢]".

الاتجاه الثاني: وينادى أصحابه بضرورة نبذ النظام النحوى العربى القديم والأخذ بذلك الجديد الذى هو نظرية تشومسكى اللغوية فقال

---

(١) مثل كتاب: قواعد تحويلية للغة العربية د. محمد على الخولى، الرياض سنة ١٩٨١. وكتاب: من الأنماط التحويلية فى النحو العربى، د. محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، مكتبة الخانجى، سنة ١٩٩٠م.

(٢) من مقدمة المترجم: نظرية تشومسكى اللغوية، ص٧، ط سنة ١٩٩٥م.

أحدهم فى صوت نشاز فى تقديم كتاب له فى تطبيقات هـذه النظرية على الجملة العربيـة: "لابـد مـن أن نقـول هنـا بمنتهـى الصراحـة والموضوعية(!!): أن لا نقع -بعد الآن- فى أن نـردد بصـورة متواصلـة الدراسات التى قامت بها الأجيـال السـابقة والمفـاهيم التـى تبنوهـا فـى المجالات اللغوية وإن أضفنـا عليهـا بعـض التعديـلات السـطحية مـن حيـث الشكل والعرض، فهذه الدراسـات وإن دلـت على المجهـود الـذى قـام بـه اللغويون فى مجال دراسة اللغة وإن كانت تساعدنا على فهم بعض القضايـا اللغوية لم تعد تفى -فى الحقيقة- فى مجـال تحليـل اللغـة، ففـى هـذا المجـال تكون النظريات الألسنية العلمية الحديثة -فى نظرنا- التقنية المتطورة التـى نتسلح بها لسبر قضايا اللغة وتفسيرها وتوضيحها ....[(١)]".

وإن المرء ليعجب لمثل هذا القول لبعده الشديد عن الموضوعية حتى ليسوغ عند سماعه القول المأثور: الناس أعداء ما جهلوا!!

على أية حال فإن فيما ذكرناه مقنـع؛ إذ ليـس المحـال محـال تقويـم هذه الدراسات والحكم عليها، وهنا نصل إلى ضرورة عرض موجز لهذه النظرية نتوخى فيه الأمانة والحيدة والموضوعية العلمية.

---

(١) الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربيـة (الجملـة البسيطة) ص٥، د. ميشال زكريا، بيروت، سنة ١٩٧٣م.

الأصول الفكرية لنظرية تشومسكى اللغوية

من المعروف أن الاتجاه أو المنهج التجريبى فى تناول العلوم المختلفة هو المنهج السائد فى التفكير العلمى فى الغرب فكل شىء قابلٌ للوصف يمكن إخضاعه للتجربة العملية، وبداهة فإن الذى يوصف هو الشىء المحسوس، وقد كانت نظرة علماء اللغة إليها كذلك أى وصفها كما هى باعتبارها مظهراً طبيعياً من مظاهر السلوك الإنسانى؛ فالإنسان فى نظر علماء اللغة الوصفيين يشبه الآلة المنتجة -بصوة نمطية متكررة- للرموز الصوتية (الألفاظ) لغرض التفاهم والتعبير عن مكنون النفس فى مختلف حالاتها، وما دام الأمر كذلك فإن العناية ينبغى أن تكون موجهة للغة المنطوقة دون نظر لأى أمر آخر؛ إذ الكلام ذلك النشاط أو السلوك الإنسانى أمر يمكن ملاحظته ومن ثم الحكم عليه وإمكان وضع القواعد المنظمة له باعتباره سلوكاً محسوساً لا باعتباره فكراً تحمله هذه الأصوات أو الرموز اللغوية، لكن المعنى وهو مكنون النفس أمر غير محسوس فهو خارج الملاحظة ومن ثم لا يمكن الحكم عليه، ولذلك فقد أخرج الوصفيون جانب المعنى من الدراسة النحوية للغة[1] وكان رائد هذه المدرسة العالم الأمريكى "بلومفيلد" الذى قرر هو وأتباعه أنه لكى يكون علم اللغة علمياً ومستقلاً فإنه ينبغى أن تدرس اللغة من ناحية

---

(١) ومن المؤلفات التى ظهر فيها تلك النظرة واضحة كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" د/ تمام حسان. وكتاب: "من أسرار اللغة" د/ إبراهيم أنيس. وكتاب: "دراسات نقدية فى النحو العربى" د/ عبد الرحمن أيوب.

أصواتها وتراكيبها بمعزل عن المعنى[١] وتلك وجهة تسلب اللغة – ولاشك– جانباً رئيساً فيها وهو جانب العقل أو الفكر مما يجعلها وجهة غير متكاملة وغير واقعية فى دراسة اللغة ومن ثم يكون من السهل نقضها وتقويض دعامتها وهذا ما أقدم عليه تشومسكى حيث قرر:

أولاً: أن الإنسان ليس آلة صماء وأنه يختلف عن الحيوان بقدرته على اللغة التى هى من أهم الجوانب الحيوية فى الإنسان فالإنسان لا يختلف عن الحيوان بكونه مفكراً عاقلاً لديه القدرة على التخيل وغير ذلك من العمليات العقلية المعقدة فحسب وإنما بقدرته على اللغة ولذلك فإن تحويل اللغة الإنسانية والنظر إليها على أنها مجرد تراكيب شكلية مجردة عن المعنى أمر لا يقره العقل لمجافاته للواقع الإنسانى.

ثانياً: أن اللغات الإنسانية إنما هى وسيلة للتعبير عن الفكرة الكامنة فى النفس (المعنى) ولذلك فاللغة الإنسانية تتميز بالقدرة على الإبداع أو القدرة الإبداعية أى قدرة الإنسان غير المحدودة والمقصود بذلك الطاقة أو القدرة التى تجعل أبناء اللغة الواحدة قادرين على إنتاج وفهم عدد كبير من الجمل التى لم يسمعوها قط ولم ينطق بها أحد من قبل[٢] وهذا أمر مشاهد فى الأطفال "فإنهم يولدون وليس لديهم استعداد لتعلم لغة دون الأخرى ولذلك يمكن أن نفترض أن جميع الأطفال بغض النظر عن الأرومة أو الوراثة لديهم قدرة على

---

(١) نظرية تشومسكى اللغوية (بتلخيص)، ص٦٧-٦٩.

(٢) نظرية تشومسكى، ص٥٧، ٢٠٨.

تعلم اللغات مطلقاً دون لغة بعينها فإذا درج هؤلاء الأطفال فى ظروف طبيعية أصبحوا من أبناء اللغة التى يسمعونها فى المجتمع الذى ولدوا ودرجوا فيه[(١)] ولكن كيف يصل الأطفال إلى هذا التحكم الإبداعى الخلاق فى اللغة الوطنية الذى يمكنهم من بناء وفهم جمل لم يسمعوها قط من قبل؟! يؤكد تشومسكى أن التفسير الوحيد لذلك هو أن الطفل يولد مزوداً بمعرفة دقيقة ومحددة بالأصول النحوية الكلية وباستعداد لاستغلال هذه الأصول فى نشاطه اللغوى وهذه الأصول اللغوية الكلية هى جزء مما نسميه العقل وهى تظهر بصورةٍ مّا فى تركيب المخ[(٢)] ولذلك فمن غير المعقول دراسة اللغة بمعزل عن الفكر.

ثالثاً: أن تحكم ابن اللغة فى هذه القدرة الإبداعية أو الطاقة الخلاقة للغة فى الظروف العادية إنما هو تحكم غير واع وبلا إعمال فكر فهو لا يلقى بالاً إلى عملية تطبيق القواعد النحوية سواء عندما يُكَوِّنُ أو يبنى جملاً جديدة لم يسمعها قط من قبل .. وهذه القدرة على التحكم فى اللغة هى قدرة ينفرد بها الإنسان دون غيره من الكائنات الحية فهى فى الحقيقة خاصية يتميز بها الجنس البشرى[(٣)].

---

(١) سبق إلى هذا اللغوى العربى ابن فارس فى كتاب: الصاحبى فى فقه اللغة: ص٤٩، تحقيق: أحمد صقر ص٤٩، القاهرة، سنة ١٩٧٧.

(٢) نظرية تشومسكى، ص٣٨٠، ٢٤٨.

(٣) المصدر السابق، ص٥٧، ٥٨.

رابعاً: أنه ما دام الارتباط بين الألفاظ والمعانى أو بين اللغة من حيث هى أصوات وبين الفكر أو العقل ارتباطاً وثيقاً كما تقدم بيانه فإنه يجب عند دراسة الجمل اللغوية التمييز بين الجانب المادى المحسوس للغة أى الصورة اللفظية للجملة أو كما يطلق عليه تشومسكى البنية السطحية للجملة وبين المعنى أو الفكر وهو ما يسميه البنية العميقة[١] فيجب أن تدرس الجملة اللغوة من الناحيتين دراسة تكاملية حيث لا يجوز أن تكون الجملة ذات معنى مقبول أى سليمة البنية العميقة ولكنها خطأ من ناحية القواعد الصرفية والنحوية أى خطأ من ناحية البنية السطحية والعكس.

وعلى ذلك فدراسة المعنى (البنية العميقة) تودى إلى التعرف على أشكال الفكر الإنسانى ولكى يتحقق ذلك فإنه يجب علينا أن نعرف كيف تتحول هذه البنية العميقة أى هذه الصورة الذهنية إلى كلام على السطح وهذا هو هدف النحو التحويلى؛ لأنه يهتم ببيان القوانين والقواعد التى تحدد البنية التحتية وتربطها بالسطح أو البنية السطحية.

خامساً: أن اللغات الإنسانية تستوى فيما سبق بيانه فكل لغة تتكون من:

---

(١) وربما استخدم فى الدلالة على ذلك مصطلحات مثل: التركيب الظاهر أو السطحى للصورة اللفظية والتركيب المضمر أو العميق للتعبير عن المعنى أو الفكر: أصول تراثية، ص٢٤٩، وكذلك: البرانى (السطحى) والجوانى (العميق) نظرية النحو العربى، ص٧١، وانظر نظرية تشومسكى، ص١٦٢.

(أ) النحو ووظيفته: تحديد معنى الجملة ودلالة الكلمات ونظمها في الجملة.

(ب) الدلالة ووظيفتها: تحديد معنى الجملة ودلالة الكلمات.

(ج) الأصوات ووظيفتها: تحديد الطريقة التي يمكن أن تتألف بها الأصوات في أي لغة[١].

وبناء على وجود هذه الخصائص اللغوية الكلية بصورة مشتركة بين كل اللغات الإنسانية فإن علم اللغة ينبغي أن يكون هدفه "بناء نظرية نحوية لها صفة العموم أكثر من النظرية التقليدية بحيث تكون ملائمة لدراسة ووصف جميع اللغات الإنسانية، وليست قائمة على أساس اللغات التي تتشابه في التركيب النحوي مع اللغتين اليونانية واللاتينية[٢]".

هذه هي الأصول الفكرية أو المنطلق الفكري لما يطلق عليه: نظرية تشومسكي اللغوية، وهو يتوجه بهذه النظرية إلى ما يسميه المتكلم السامع المثالي للغة وصاحبها في مجتمع لغوي متجانس يعرف لغته معرفة كاملة أداءً قائماً على معرفة دلالية لقواعد هذه اللغة بصورة تزاوج وتربط بين الأداء أي المستوى السطحي وبين الكفاءة أي المستوى العميق[٣].

---

(١) نظرية تشومسكي، ص٣٨، ٥٤.

(٢) السابق، ص٤٨.

(٣) السابق، ص٢١١-٢١٢، ٢٣٦.

ومن خلال العرض السابق نرى:

١- أن لفظ: اللغة، يطلق مراداً به الكلام المنطوق.

٢- أن هذا الكلام صادر عن عقل وفكر وعليه فلا اعتبار لكلام النائم أو المجنون وما فى حكمهما كالسكران.

٣- أن هذا الأمر مما تميز به الإنسان عن غيره من الكائنات الحية.

٤- أن الإنسان العادى يجرى على سجيته وسليقته فى إنتاج الجمل اللغوية.

٥- المعانى سابقة على الألفاظ؛ لأن العميق لا يدل على السطحى والعكس هو الظاهر.

٦- تميز اللغات الإنسانية بالنظام والاتساق فى المستويات الثلاثة: الصوتى والتركيبى والدلالى.

وكل ما سبق بيانه قال به وذكره النحويون العرب قبل قرون من مولد تشومسكى فضلاً عن النصوص القرآنية التى تشير إلى تميز بنى الإنسان عن بقية الأحياء بهذا الجانب الخلاق: اللغة الصادرة عن العقل والفكر مما يجعل هذا الأمر من المعارف العامة عند عامة الناس.

أما الجديد فيما قال به فملاحظات ثلاث هى:

(أ) قدرة الإنسان على نطق جمل لم ينطقها أحد ولا سمعها قط من قبل: وهذا أمر ربما يكون متعذراً بالنسبة للأطفال بل بالنسبة لبعض الأشخاص الطبيعيين؛ لأن ذلك إنما يتوقف على مدى ما يمتلكونه من ثروة لفظية واسعة وذلك أمر يتوقف على دوران هذه الألفاظ

على ألسنة المتحدثين فكل من الأمرين متوقف على الآخر، ويئول الأمر إلى أن تلك القدرة الإبداعية للإنسان فى التحدث بجمل جديدة لم يكن قد سمعها من قبل إلى محاكاته نظام تركيب الجمل بعد معرفة المفردات كما هو مشاهد.

(ب) فكرة المستمع المتكلم المثالى فى مجتمع متجانس: وهذه الفكرة غير ممكنة الوقوع فى عالم الواقع -حتى مع افتراض أن المقصود بذلك هو الشخص السوى الذى ليس شاذاً-؛ لأن ذلك يعنى أن يفكر كل أفراد المجتمع بصورة واحدة مما يترتب عليه عدم وجود المستويات المتعددة فى التعبير أو الأداء اللغوى، والواقع المحسوس ينقض ذلك فليس كل الناس شعراء أو أدباء يكتبون القصة أو المسرحية وغير ذلك من فنون القول، وحتى المتفقون فى هذه الفنون لا يكونون على مستوى واحد وفى درجة واحدة بل التفاوت أمر حتمى وظاهر، وإذا كان الأمر كذلك فما بالنا بالأطفال الذين يكتسبون اللغة ويكونون الجمل اللغوية عن طريق الاكتساب والمحاكاة؟!

(ج) إن محاولة وضع نظام نحوى أو نظرية نحوية تشمل اللغات الإنسانية دراسة ووصفاً أمر لا يستحق أن يناقش لإغراقه فى الخيال والوهم من ناحية وتناقضه مع الطبيعة الإنسانية من ناحية أخرى حيث يبلغ عدد اللغات الإنسانية حوالى ستة آلاف لغة[1] منها المنطوق

---

(١) صحيفة الأهرام المصرية، ص١ فى ١٩٩٧/١/٢٤م.

فقط ولكل منها خصائص وسمات صوتية وتركيبية خاصة بها[١] اللهم إلا إذا كان هناك إعداد لإلغاء عدد من هذه اللغات من الوجود، وهذا هو المحال بعينه مهما كانت الوسائل والتقنيات؛ لأن اللغة تشكل جانباً من جوانب الشخصية الإنسانية ما دام الإنسان يعيش فى مجتمعه الذى درج فيه ونشأ على أرضه وبين أهله.

والآن علينا أن نرد بقية عناصر هذه النظرية إلى مصادرها ومنابعها فى الفكر العربى لأنه لا جدال فى تقدم هذا الفكر فى الوجود الزمنى فضلاً عن غزارته وتنوع مناحى النظر فيه ولا سبيل إلى إنكار دراسته والاطلاع عليه بعد الاعتراف بذلك.

أما قدرة الإنسان على اللغة وتميزه بها فإنها من أعظم نعم الله تعالى على الإنسان قال تعالى: ﴿خلق الإنسان علمه البيان﴾[٢] فنلاحظ أن التعريف للجنس فى: الإنسان، البيان وبدهى أن لفظ الإنسان عام يشمل كافة بنى الإنسان، ولفظ البيان فيه ما فيه من عموم وشمول لكل ما يتحقق به البيان والإيضاح عما فى النفس فيشمل الملفوظ بكافة صوره من لغات البشر المتعددة وغير الملفوظ من المنقوش كتابة وغيرها من وسائل يصطنعها الإنسان للفهم عن غيره وإفهام غيره ويشمل أيضاً كل ما يمكن أن يتعارف عليه الناس للتفاهم بواسطته من غير الألفاظ

---

(١) انظر نقد هذه الفكرة فى الكتاب نفسه. نظرية تشومسكى، ص٢٤٦، ٢٤٧.

(٢) سورة الرحمن (٣، ٤).

والكتابة كالإشارات الضوئية وغيرها، بل واللغة بهذا المفهوم يدخل فى نطاقها تلك الأصوات التى يتعامل بها الإنسان مع الحيوان زجراً أو استدعاء أو ملاطفة كما هو مشاهد عند أبناء الريف مع الحيوان ولا ريب أن هذا الصورة من التفاهم بين كائنين تجمع بينهما فقط صفة الحياة ومن المدهش والطريف أن ذلك الأمر لم يفت النحويين العرب ولم يغب عن بالهم فسجلوا طائفة واسعة من هذه الألفاظ وتناولوها ضمن الدراسة النحوية باعتبارها من اللغة وسموها أسماء الأصوات[١] وفى ضوء هذا يمكننا أن نتصور التفاهم ونعقل ما جرى بين نبى الله سليمان عليه السلام والنملة والهدهد وغيرها من أنواع الكائنات الحية، وهذا من الأمور المعروفة حتى عند تشومسكى؛ لأنه يهودى وسليمان عليه السلام نبى من أنبياء بنى إسرائيل وهذا يبين لنا أن نظرة العلماء العرب إلى اللغة أكثر اتساعاً وأقرب إلى واقع وظيفة اللغة عند الإنسان.

ولقد فطن المبرد[٢] رحمه الله تعالى إلى القدر المشترك بين اللغات أى اشتراك اللغات الإنسانية فى خاصية النظام والاتساق للتعبير عن الواقع الواحد لجميع بنى البشر فالجميع يعيشون فى أرض واحدة يلمح المبرد ذلك فيقول فى صدر كتابه المقتضب: "فالكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى لا يخلو الكلام عربياً كان أو أعجمياً من هذه الثلاثة

---

(١) انظر فى أسماء الأصوات: شرح الكافية ١١٨/١-١١٩، ٧٩/٢-٨٣، وابن يعش ٧٥/٤-٨٥.

(٢) أبو العباس محمد بن يزيد الثمالى من الأزد من أعلام النحاة البصريين ت ٢٨٥هـ أخابر النحويين البصريين ص٩٦-١٠٧.

..[١]" فالمبرد فى هذه الرؤية يصدر عن رؤية عقلية لما يدل عليه كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة من معنى عام مشترك بين الناس جميعاً وإن اختلفت اللغات فيما بينها فى نظام تركيب هذه الأقسام وتأليفها بعضها مع بعض واختلافها أيضاً فى صورة الألفاظ بهذه الأشياء، وهذه من آيات الله الباهرة فى بنى الإنسان ﴿ومن آياته اختلاف ألسنتكم وألوانكم﴾[٢].

ولاريب أن المبرد سابق فى الوجود بمدة اثنى عشر قرناً من الزمان على ميلاد تشومسكى هذا، ونرى اللغوى الفذ ابن جنى[٣] يبحث الظاهرة اللغوية[٤] فى كتابه الخصائص متبعاً المنهج الذى سار عليه المحدثون فى الغرب من البدء بشرح المراد بالكلام الذى هو التحقيق العينى للغة ثم بيان المراد باللغة ثم بيان المراد بالنحو، وهذا عين المنهج الذى سار عليه تشومسكى وهذا بعض ما ذكره ابن جنى رحمه الله قال: ..[٥] وأما "ك ل م" فهذه أيضاً حالها وذلك أنها حيث تقلبت

---

(١) المقتضب ١/١٤١.

(٢) الروم (٢٢).

(٣) أبو الفتح عثمان بن جنى ت ٣٩٢هـ وله من المؤلفات فى النحو واللغة ما لم يعمل أحد على مثاله خاصة كتاب الخصائص.

(٤) وهى هنا العربية بالطبع.

(٥) ما نقلناه من صدر الكتاب وعنوانه: هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول ولم نتعرض هنا لذكر القول والفصل بينه وبين الكلام لعدم صلته بما نحن فيه وأيضاً فقد تعرض ابن جنى رحمه الله لبيان تقليبات كل

تكملة الحاشية فى الصفحة التالية ←

فمعناها الدلالة على القوة والشدة ... أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذى يسميه النحويون الجمل نحو: زيد أخوك، وقام محمد وضرب سعيد وفى الدار أبوك وصه ومه ورويد، وحَاءِ وعَاءِ فى الأصوات وحَسٍّ ولَبٍّ وأُفٍّ وأَوَّه فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام ...[(١)]" ثم يصل الحديث بابن جنى إلى "باب القول على اللغة وما هى" فيقول رحمه الله: "أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ....[(٢)]".

وبإمعان النظر وإعمال الفكر فيما أوجزه ابن جنى نرى أن علماء اللغة المحدثين -فى الغرب خاصة- لم يخرجوا قيد أنملة عما تضمنه هذا التعريف الموجز فهو يشير إلى:

١- الطبيعة الرمزية الصوتية للغة بقوله: أصوات ..

٢- وظيفتها التى لا تنفك عنها بقوله: يعبر بها ..

٣- إلى أنها أى اللغة نظام اجتماعى له قوانين تحكمه وعلى جميع أفراد المجتمع الالتزام به بقوله: .. كل قوم ..

من مادتى: ق و ل وَ ك ل م وبينّ المستعمل والمهمل وأتى بالشواهد اللغوية للمعانى المستعمل فيها المادتان، ج٢/٥-١٧.

(١) الخصائص ١/١٧ وانظر فى مراد النحويين بالكلام والفرق بينه وبين القول: الهمع ١/١٠، ١١ توضيح المقاصد ١/١٨ والبسيط ١/١٥٨ وأسرار العربية ١/٣، ٤ والمقتصد ١/٦٨، ٦٩ والمستوفى ١/١١.

(٢) الخصائص ١/٣٣.

٤- كون اللغة مسبوقة بفكر وصادرة عن عقل بقوله: .. عن أغراضهم ..

٥- أن تلك الأصوات تختلف باختلاف الأمم فكل أمة لها لغتها الخاصة بها.

ولسنا فى حاجة إلى أن تشومسكى لم يخرج عما ذكره ابن جنى فى نظرته إلى اللغة، بل نجد أن ابن جنى يقود علماء اللغة المحدثين إلى ضرورة تداخل المستويات اللغوية الثلاثة: الأصوات، التراكيب، الدلالة فى عملية إنتاج الجمل حيث ينتهى ابن جنى بعد حديثه عن اللغة إلى تعريف علم النحو بقوله: "هو انتحاء سمت كلام العرب فى تصريفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها فى الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها[1]".

وبناء على ذلك فالنحو أو القاعدة النحوية عند معالجتها وتحليلها للجملة اللغوية تشمل:

١- معرفة حال الكلمة فى نفسها وكيفية الانتقال بها من دلالة بسيطة حالة إفرادها إلى دلالة أكبر كما فى التثنية والجمع والتصغير والنسب وكون هذا الانتقال جارياً على مقتضى نظام العربية فى تأليف اللفظ المفرد وهو ما يتناوله علم التصريف.

---

(١) الخصائص ١/٣٤.

٢- المستوى النحوى أو التركيبى وهو إعراب اللفظ أى وضعه دالاً على معنى من المعانى زائداً على معناه اللغوى فى أصل الوضع تلك المعانى التى يتم من أجل الدلالة عليها تأليف الجملة كالفاعلية والابتداء والمفعولية والحالية والإضافة بالجر بالحرف الظاهر أو المقدر كما فى إضافة اسم إلى آخر[(١)].

٣- المستوى الدلالى وهو المعنى الذى يؤديه كل لفظ حال انضمامه إلى غيره توصلاً إلى المعنى الكلى للجملة اللغوية التى هى كلام مفيد محصل لثمرة معناه.

٤- والغرض من ذلك: "ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها فى الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها" وهذا يعنى أمرين:

(أ) قدرة الإنسان على تعلم أى لغة اكتساباً عن طريق تعلم قواعدها بعد العلم بمفرداتها.

(ب) أن قواعد النحو محدودة ولكن وظيفتها غير متناهية إذ تؤدى إلى إنتاج الجمل اللغوية دون ارتباط بزمان أو مكان أو أشخاص معينين.

هذا ما قرره ابن جنى منذ ألف عام تقريباً فكراً ومنهجاً وهو عين ما ذكره حديثاً تشومسكى -كما سبق بيانه- ومثل قوله: إن مصطلح

---

(١) انظر فى معنى الإضافة ابن يعيش ٢/١١٨-١٢٠. والأشمونى ٢/٢٣٧-٢٣٩.

القواعد يشمل "الدلالة على كافة مستويات اللغة ووصفها وصفاً علمياً منهجياً بحيث أصبح هذا العلم (النحو) يدل على (الفنولوجى) الأصوات والدلالة (سيمانتيك) والتركيب (سايتناكس) معاً"[١].

ويرتب على ذلك -كما سبق إليه ابن جنى- أن النظرية النحوية "لابد أن تعكس قدرة جميع المتكلمين بلغة ما على التحكم فى إنتاج وفهم جمل لم يسمعوا بها قط من قبل[٢] وينبغى أن تكون الجمل التى تولدها القواعد النحوية لابد أن تكون مقبولة من أبناء اللغة[٣]".

وليس الأمر فى حاجة إلى بيان اتفاقه تماماً مع ابن جنى فى أن النحو بمعناه الشامل كل مكونات الجملة صوتياً وتركيبياً ودلالياً الغرض منه إقدار ابن اللغة وغيره على إنتاج وفهم العديد من الجمل وأن مرجع الصواب والخطأ يرجع إلى مجموع أمرين: القواعد وحدس ابن اللغة أو ذوقه اللغوى أو الحس اللغوى العام السليم لدى أبناء اللغة المُعَيَّنَة فلا يكفى أن تكون الجملة صحيحة تركيبياً وغير صحيحة دلالياً أو العكس، وهذا هو عين ما أشار إليه إمام النحاة منذ ثلاثة عشر قرناً من الزمان تقريباً حيث عقد باباً موجزاً لذلك تحت عنوان: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة".

"فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح،

---

(١) نظرية تشومسكى اللغوية ص٥٤، ٥٦.

(٢) السابق، ص٧٤.

(٣) السابق، ص٧٩.

وما هو محال كذب".

١- فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمسِ، وسآتيك غداً.

٢- وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا وسآتيك أمس.

٣- وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه.

٤- وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ فى غير موضعه نحو قولك: قد زيداً رأيت وكى زيد يأتيك وأشباه هذا.

٥- وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس[١]".

ومن الواضح تماماً أن سيبويه رحمه الله قد ذكر أن صحة الجملة يرتبط بالأمرين: سلامة المعنى وسلامة التعبير أى الأداء أو التركيب، فأى حديد فى نظرية تشومسكى إذن؟

إن الفكرة العقلية أو الصورة الفكرية المقبولة من أبناء اللغة ينبغى أن تصاغ فى تركيب يتفق وقواعد هذه اللغة وهذه الفكرة هو ما يعبر عنها عند التحويليين بالبنية العميقة (المعنى) والبنية السطحية (اللفظ) ووظيفة النحو هو الربط بينهما بصورة متناسقة، هذا هو الجديد لفظ مكان لفظ!!!!

---

(١) الكتاب ١/٢٥، ٢٦.

والسؤال الآن: هل يجوز أن يكون ذلك من باب توارد الخواطر وتلاقي العقول على ما بين أصحابها من تباعد في الزمان والمكان واختلاف المعارف والثقافة؟!!

وهل يمكن أن يكون ذلك التوارد قائماً على المقدمات نفسها ثم تترتب عليها تلك النتائج الواحدة؟!! إن ذلك - في الحق - أمر غير جائز نظراً للتباعد الزمني بين الأول السابق والثاني المتأخر فضلاً عن اعتراف المتأخر باطلاعه ودراسته دراسة نقدية واعية لمدة طويلة لما قال به الأول مع الأخذ في الاعتبار ذلك الطمس والتجاهل المتعمد لهذا الاعتراف وعدم الإشارة إليه أو الاعتداد به!! لكن ما الحيلة والبعض منا يحلو له ويحب لنفسه أن يكون كما قال أبو علي الفارسي(١) رحمه الله: "... وهذا مثل رجل إذا رأى ابنه في ثوب أحمر عرفه فإذا رآه في ثوب كحلي لم يعرفه(٢) ..."

تشومسكي ونظرية العامل النحوي

نشأ تشومسكي باحثاً لغوياً في ظل المدرسة الوصفية التي نادى أصحابها بضرورة دراسة ووصف اللغة كما هي في الواقع عند إجراء تلك الدراسة دون اعتبار إطار زماني أو مكاني عند الحكم على الكلام

(١) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان أبو علي الفارسي من مشاهير النحاة ت ٣٧٧هـ، الأنباه ٢٧٢/١.

(٢) انظر هذا في الخصائص ٤٦٨/٢.

أو الجملة بالصحة أو الخطأ، كما رفضوا أيضاً اعتبار المعنى عنصراً رئيساً فى قياس الصحة والخطأ ومن ثم كان رفض أتباع هذه المدرسة من الباحثين العرب لفكرة العامل النحوى رفضاً قاطعاً حتى إن بعضهم وصف تلك الفكرة بأنها خرافة[1]، وبداهة فإن طرح فكرة العامل النحوى والأخذ بها فى مجال التحليل النحوى (الإعراب) عند الغربيين لم يكن شيئاً وارداً فضلاً عن أن يكون موجوداً، وقد مر بنا فى صدر البحث أن تشومسكى رفض هذا المنهج الوصفى فى التحليل اللغوى؛ لأنه يجرد اللغة من جانبها العقلى أى لا يقدم التفسير الدلالى للتراكيب أو الجمل النحوية ونرى تشومسكى يتدرج -على ما سنرى فى القواعد التى نادى بها- ويتقدم بحذر نحو الأخذ بنظرية العامل حتى يبدو الأمر وكأنه تطور طبيعى فى الفكرة أو النظرية التى يروج لها أتباعه على أنها من بنات فكره حيث نراه يفرق بين الفاعل النحوى (الصناعى) والفاعل المنطقة (الحقيقى) فى الجملة النحوية طبقاً للبنية العميقة (المعنى) وساق مثالاً: John was persuaded by Harry to take up golf. وترجمته: أُقْنِعَ يوحنا بواسطة هارى باحتراف الجولف، أو: هارى أَقْنَعَ يوحنا باحتراف الجولف فالفاعل الصناعى وفقاً لنظام تأليف الجملة فى اللغة الإنجليزية هو: John يوحنا ولكن الفاعل الحقيقى هو: Harry هارى ومعنى هذا أن البنية العميقة (المعنى) تعنى أن هذه الجملة مكونة من جملتين إحداهما مندمجة فى الأخرى ولكل جملة فاعلها

---

(١) "اللغة العربية معناها ومبناها" ص١٨٩.

المنطقى الخاص بها[١] فاختيار عنصر الفاعلية لبيان الفاعل المنطقى والفاعل النحوى ثم رد الجملة إلى أصلها يعنى أنه ينظر إلى العلاقات التى تربط بين الألفاظ -إضافة إلى دلالتها فى نفسها- لمعرفة وتحليل عناصر الجملة أو مكوناتها وهو ما نعبر عنه بالإعراب فى لغتنا العربية، ويكاد الأمر فى هذه النقطة يصل إلى حد التطابق التام مرة أخرى -لولا طبيعة التخالف بين اللغتين- بين ما ذكره ابن جنى رحمه الله وبين ما نقلناه آنفاً عن تشومسكى يقول ابن جنى: ".. ونحو قولنا: أُكِلَ اللحمُ زيدٌ، رُكِبَ الفرسُ جَعْفَرٌ (يجب ان) ترفع زيدا وجعفرا بفعل مضمر دل عليه هذا الظاهر، وإياك أن تقول: إنه (أى زيد وجعفر) ارتفع بهذا الظاهر؛ لأنه هو الفاعل فى المعنى لأمرين:

أحدهما: أن الفعل لا يرفع إلا الواحد[٢] فاعلاً أو مفعولاً أقيم مقام الفاعل (فلا يجوز أن ترفع به اسما آخر هو الفاعل الحقيقى)؛ لأنك إذا انصرفت بالفعل نحو إسنادك إياه إلى المفعول لم يجز أن تتراجع عنه فتسنده إلى الفاعل؛ إذ لكل واحد منهما (الفاعل والمفعول) فعل يخصه دون صاحبه كقولك: ضَرَبَ وضُرِبَ وقَتَلَ وقُتِلَ[٣] وهذا واضح.

و(الأمر) الآخر: أن الفاعل عندنا ليس المراد به أن يكون فاعلاً فى

---

(١) نظرية تشومسكى اللغوية (بتلخيص وإيضاح) ص١٦٢، ١٦٣.

(٢) يقصد اسماً واحداً.

(٣) يعنى دلالة الصيغة وتحتم اختصاص كل واحد منهما بصيغة تخصه على ما هو معروف.

المعنى دون ترتيب اللفظ وأن يكون اسماً ذكرته بعد فعل وأسندته ونسبته إلى الفاعل كقام زيدٌ، وقعد عمرٌو ولو كان الفاعل الصناعى (النحوى) هو الفاعل المعنوى (المنطقى) للزمك عليه أن تقول: مررتُ برجلٌ يقرأ فترفعه (رجل[1])؛ لأنه قد كان يفعل شيئاً وهو القراءة وأن تقول: رأيت رجلٌ يُحَدِّثُ فترفعه بحديثه وأن تقول فى رفع: زيد من قولك: زيدٌ قام، إنه مرفوع بفعله؛ لأنه الفاعل فى المعنى[2]" والأمر بعدُ جدُّ واضحٍ!!.

ومن العجيب والغريب أن ينقل الباحثون العرب -بعضهم- عن تشومسكى أنه يستخدم مبدأ القول بالعامل النحوى ويفرد له كتاباً وهو آخر كتبه بعنوان: "محاضرات فى الربط والعامل" دون إشارة إلى ضرورة مناقشة هذا المسألة، مسألة تأثر تشومسكى بالنحو العربى والاكتفاء والقناعة بإثبات أن النحو العربى مساير وموافق لما جاء به تشومسكى وكأن فى ذلك إبراء للذمة وبيان للحقيقة[3].

أجل!! ويقرر باحث عربى آخر "أن التحويليين يقررون أن النحو ينبغى أن يربط البنية العميقة ببنية السطح، والبنية العميقة تمثل العملية العقلية أو الناحية الإدراكية فى اللغة ودراسة هذه البنية العميقة (المعنى) تقتضى فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبى

---

(١) ما بين القوسين فى هذا النص المنقول عن ابن جنى زيادة للإيضاح.

(٢) المحتسب ٢٢٩/١، ٢٣٠.

(٣) أصول تراثية د/ كريم زكى حسان الدين، هـ(١)، ص٢٥٩.

ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير فى التصورات العميقة، والحق أن قضية العامل -فى أساسها- صحيحة فى التحليل اللغوى، وقد عادت الآن فى المنهج التحويلى على صورة لا تبعد كثيراً عن الصورة التى جاءت فى النحو العربى.

والتحليل النحوى عند التحويليين يكاد يتجه إلى تصنيف العناصر النظمية وفقاً لوقوعها تحت تأثر عوامل معينة ينبغى على الدارس أن يعرفها ابتداء، وتكاد المصطلحات التى يستعملها التحويليون لا تختلف عن كلام العرب (النحاة) القدماء[(١)]" ومع وضوح الأثر العربى فى هذا الكلام بما لا يقبل الشك فإن الباحث لم يشر ولو من بعيد إلى احتمال أن يكون ذلك من أثر دراسة تشومسكى واطلاعه على الدراسات النحوية العربية.

إن العدل والإنصاف وقبل ذلك الأمانة العلمية كل ذلك يقتضى أن ترد الأشياء إلى أصولها؛ أليس جوهر النظرية قائماً على رد الكلام فى ظاهره المادى التى هى الألفاظ إلى معناه وفكر قائله؟!! هذا ما تضافرت على بيانه مؤلفات النحاة العرب وقد نقلنا منها ما فيه مقنع وكفاية، ونؤكد ذلك ببيان علاقة النحو باللغة والفكر معاً بعبارات أديب العلماء وعالم الأدباء عبد القاهر الجرجانى[(٢)] حيث يقول: "..

---

(١) النحو العربى والدرس اللغوى الحديث ص١٤٧، ١٤٨.

(٢) من أئمة النحو والبلاغة واللغة وكتابه دلائل الإعجاز من أعظم الكتب التطبيقية لنظرية النحو العربى، ت ٤٧٤هـ، البغية ١/٣.

إن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هى ألفاظ مجردة ولا من حيث هى كلم مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها فى ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التى تليها وما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ ..[١]" ويبين الفرق بين نظم الحروف في اللفظ وبين نظم الألفاظ فى الجملة فيقول: ".. إن نظم الحروف هو تواليها فى النطق فقط وليس نظمها بمقتضى عن معنى ولا الناظم لها بمقتف رسما من العقل اقتضى أن يتحرى فى نظمه لها ما تحراه، فلو أن واضع اللغة كان قد قال: ربض مكان ضرب لما كان فى ذلك ما يؤدى إلى فساد.

وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنك تقتفى فى نظمها آثار المعانى وترتبها على حسب ترتيب المعانى فى النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وليس هو النظم الذى معناه ضم الشىء إلى الشىء كيف جاء واتفق .. ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها فى النطق، بل أن تناسقت دلالتها، وتلاقت معانيها على الوجه الذى اقتضاه العقل ..[٢]"، وهذا النظم يجرى على قانون تأليف وتركيب الكلام وهو علم النحو يقول: ".. واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التى نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التى رسمت لك فلا تخل بشىء منها، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر فى وجوه كل باب وفروقه فينظر فى الخبر إلى

---

(١) دلائل الإعجاز، ص٩٠.

(٢) السابق ص٩٣، ٩٧.

الوجوه التى تراها فى قولك: زيد منطلق وزيد ينطلق، وينطلق زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق، وفى الشرط والجزاء إلى الوجوه التى تراها فى قولك: إن تخرج أخرج، وإن خرجت خرجت وإن تخرج فأنا خارج، وأنا خارج إن خرجت وأنا إن خرجت خارج ..[١]".

ولا ريب بعد ذلك فى وضوح ما قصدنا إلى بيانه وهو أن مؤثرات التراث النحوى العربى واضحة وضوح الشمس فى اليوم الصحو تروح وتجئ فى أوصال الأصول الفكرية لنظرية تشومسكى.

الجانب التطبيقى أو قواعد النحو التوليدى التحويلى

من الجدير بالتنبيه عليه هنا أن ما يطلق عليه نظرية تشومسكى اللغوية عبارة عن مجموعة من الأفكار النظرية وتطبيقاتها لم ترد فى كتاب أو مؤلف واحد بل وردت فى عدة كتب وعلى فترات متباعدة كما سيتضح من خلال عرضنا لهذه القواعد.

وربما كان سبب ذلك راجعاً إلى تأثر تشومسكى فى نظرته إلى اللغة بالمؤثرات الثقافية العلمية التى تلقاها فى دراسته إضافة إلى الحالة الفكرية السائدة فى المجتمع وتجلى ذلك التأثير فى ثلاثة مظاهر هى:

الأول: محاولته وضع قواعد نحوية تجريدية أى معتمدة على الرموز كما فى المعادلات الرياضية الجبرية وهذا ناتج عن دراسته لعلم الرياضيات.

---

(١) السابق ص١١٧، ١١٨، وانظر أيضاً ص٤٠٧، ٤٥٨.

الثانى: محاولة وضع العلاقة بين اللغة والفكر فى صورة قواعد شاملة نظراً لإنسانية اللغة وهذا راجع إلى أثر دراسته الفلسفة.

الثالث: وضع تلك القواعد موضع التجريب وهذا من أثر الحالة الاجتماعية المسيطرة على نواحى الحياة الفكرية والعملية فيما يعرف بالمذهب البراجماتى[1]، ولذلك فإن هذه النظرية قد مرت بأطوار ثلاثة يمثل كل طور منها مرحلة من مراحل الفكر اللغوى عنده إلى انتهى إلى الطور الأخير الذى وجد عنده أنه لا مناص من الإقرار والأخذ بنظرية العامل النحوى وهو ما سنراه فيما يأتى:

الطور الأول أو الطريقة التطبيقية الأولى ويطلق عليها اسم:

النحو التوليدى أو التفريعى[2]: وربما يسمى: القواعد النحوية المحدودة[3].

وربما كان سبب تلك التسمية رؤيته القواعد النحوية جهازاً من نوع ما مهمته إنتاج الجمل فى اللغة التى نقوم بدراستها وتحليلها[4]،

---

(١) انظر فى هذا المذهب بإيجاز: نافذة على فلسفة العصر، ص١٣١-١٣٣، د/ زكى نجيب محمود، كتاب العربى، الكويت، إبريل سنة ١٩٩٠م.

(٢) انظر: نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث، ص١٩، ٥٧، وانظر: نظرية تشومسكى، ص٨٤، ٩٣.

(٣) نظرية تشومسكى، ص٧٣-٨٣.

(٤) السابق ص٨٨

وعلى هذا فإن هذه القواعد النحوية لأى لغة ما ينبغى أن تولد جميع الجمل والجمل فقط فى هذه اللغة[١] وينبغى أن تكون هذه الجملة صحيحة بطريقة صارمة كما فى العملية الرياضية التالية:

٢س + ٣ص – ز   فإذا كانت: س = ٣، ص = ٢، ز = ٥

فعند تعويض الرموز السابقة (وهى تمثل الشىء الثابت) بالقيمة المحددة لكل رمز منها (والقيمة شىء يمكن أن يتغير) تكون صورة المسألة كما يلى:

٢ × ٣ + ٣ × ٢ – ٥   وتتحول إلى صورة ثانية هى: ٦ + ٦ – ٥

وتتحول إلى صورة ثالثة: ١٢ – ٥

إذن النتيجة: ٧

ولكن إذا وضعنا المعادلة السابقة طبقاً لقيم متغيرة للرموز الثابتة على هذا النحو: س = ١، ص = ٣، ز = ٢١ فعند التعويض تصبح المسألة فى الصورة التالية: (مع أن س و ص و ز كما هى لكن قيمة كل منها قد تغيرت)

٢ × ١ + ٣ × ٣ – ٢١   تتحول إلى: ٢ + ٩ – ٢١

تتحول إلى: ١١ – ٢١

إذن النتيجة: –١٠

---

(١) السابق ص١١٤.

وبناء على ذلك إذا جاء شخص وطبق القواعد السليمة في المعادلتين السابقتين وجاء بنتيجة مخالفة في كل واحدة منهما نقول له: إنك قد أخطأت في أمر ما ولا يجوز أن نقول: إن القواعد الرياضية غامضة أو غير محددة، وهذا هو مفهوم تشومسكي للقواعد النحوية[١]، فالقواعد النحوية شيء ثابت والألفاظ متعددة متغايرة وعلى ذلك فيجب وضع قواعد صارمة لا ينتج عن استعمالها إلا الصحيح من الجمل اللغوية، وذلك مثل علاقة الإسناد بين الاسمين فهذه قيمة ثابتة وتأخذ في العربية صورتين للتعويض عنها -إن صح هذا التعبير- صورة المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ففكرة الإسناد هي البنية العميقة أو الفكرة العقلية ولفظ المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل هي الشيء المتغير الذى يمكن أن يكون أى اسم من الأسماء الصالح الابتداء بها وكذلك خبره ويمكن أن يكون الفاعل أى اسم والمسند أى فعل فكل جملة من هذه الفكرة فكرة الإسناد ينبغى أن تكون صحيحة بناء على ذلك حتى ولو كانت: الثلج نار، النار مسك، وغير ذلك مما هو محال في العقل ويرى تشومسكي أن هذه القواعد النحوية تقوم على أساس أن الابتداء بلفظ مًا يحتم اختيار اللفظ الثاني فمثلاً: الوردة جميلة عند الابتداء بلفظ الوردة تَحَتّم استبعاد لفظ جميل وتَحَتّم اختيار لفظ: جميلة[٢] وهكذا مما أفاض فيه النحاة العرب بياناً لأوجه المطابقة بين المبتدأ وخبره إذا كانا

---

(١) بإيضاح وتلخيص: نظرية تشومسكي اللغوية ص٨٤-٨٧.

(٢) السابق بإيضاح وتلخيص ص٩٤-١٠٧، وانظر ص١٠٣-١٠٥.

مفردين والربط بينهما إذا كان الخبر جملة وأحكام لحاق تاء التأنيث بالفعل إن كان الفاعل مؤنثاً[١]، بل وفى تعدية الفعل بحروف متعددة يتحتم اختيار أحدها دون الآخر نظراً للمعنى المراد التعبير عنه حيث قرر النحاة العرب أن "الفعل قد يتعدى بعدة من حروف الجر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل؛ لأن هذه المعانى كائنة فى الفعل وإنما يثيرها ويظهرها حرف الجر وذلك أنك إذا قلت: خرجتُ فأردت أن تبين ابتداء خروجك قلت: من الدار، فإن أردت أن تبين أن خروجك مقارن لاستعلائك قلت: بسلاحى .. فقد وضح بهذا أنه ليس يلزم فى كل فعل أن لا يتعدى إلا بحرف واحد، ألا ترى أن مررت المشهور فيه أن يتعدى بالباء نحو: مررت به، وقد يتعدى بإلى وعلى فتقول: مررت إليه، ومررت عليه .."[٢].

وهذا النموذج من القواعد يطلق عليه: "نموذج القواعد النحوية المحدودة" وقد تخلى عنه تشومسكى نظراً لأنه قاصر عن بلوغ هدفه من التحليل اللغوى حيث يعيبه أمران:

الأول: أنه يؤدى إلى توليد أو إنتاج جمل غير مقبولة كما فى جملة: الثلج نار.

الثانى: أنه لا ينتج إلا جملاً محدودة بينما تقدم اللغة جملاً لا نهاية

---

(١) انظر فى هذا: ابن عيل ص٦٥-٦٧، دار إحياء الكتب العربية (الحلبى) وشرح الألفية لابن الناظم ص٨٥-٨٦.

(٢) الأشباه والنظائر ٣/٢٠٣، ٢٠٤.

لها[1].

وقد ذكر هذا النموذج فى كتابه المسمى: "التراكيب النحوية" الذى نشره عام ١٩٥٧[2].

وينبغى أن نقرر أن هذا القصور إنما ظهر عند التطبيق على اللغة الإنجليزية[3] فكيف يكون الشأن إذن مع غيرها من اللغات؟!!

الطريقة التطبيقية الثانية وهى النموذج الثانى من نماذج النحو التوليدى ويسمى: "قواعد تركيب أركان الجملة":

وقد أعرب تشومسكى عن هذا الرأى فى بعض أعماله العلمية التى ظهرت بعد كتاب التركيب النحوية[4]. والنموذج الثانى هذا من حيث الجوهر أشد قوة من النموذج الأول الذى هو نموذج القواعد النحوية المحدودة حيث يستطيع النموذج الثانى القيام بكل ما يقوم به النموذج الأول، ويرجع نموذج قواعد تركيب الجملة إلى ملاحظة المكونات الرئيسية المباشرة للحملة وهى مكونات متحدة فى كل اللغات حيث تتألف الجملة فى أى لغة من الاسم والفعل على الأقل وربما أكثر من ذلك بزيادة أداة أو أكثر ومن أحل ذلك زعم أنه يمكن

---

(١) نظرية تشومسكى هـ ص١٠٧.

(٢) السابق ص٧٣.

(٣) السابق ص١١٤.

(٤) السابق ص١١٤.

تطبيقه على كل اللغات وهذا نموذج تطبيقى لفكرة تحليل الجملة وفق المؤلفات المباشرة ورد هذه المكونات إلى صورتها البسيطة:

The man hit the ball

الرجل ضرب الكرة؛ لأن الفاعل دائماً يتقدم الفعل فى الجملة الخبرية فى اللغة الإنجليزية.

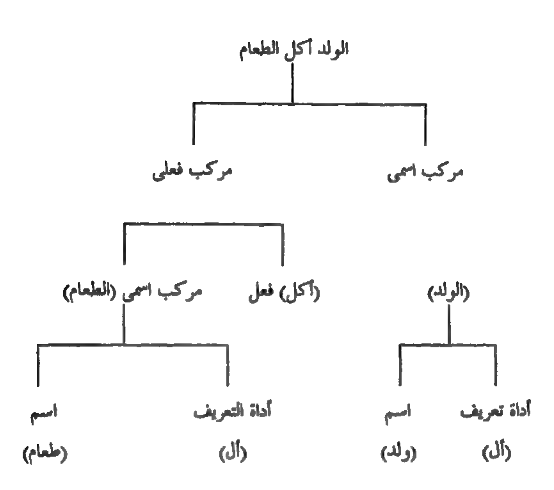
تتكون هذه الجملة من : فاعل (المسند إليه) **subject**

: الفعل (المسند) **verb**

وتحلل (تعرب) هكذا:

مركب اسمى (اسم + أداة التعريف) الرجل + فعل (ضرب) + مركب اسمى (اسم + أداة) الكرة وبسبب دراسته لعلم الرياضيات فإنه يرمز إلى عملية التحليل بهذه الصورة: NP + V + NP

أى أننا لو أردنا تحليل (إعراب بسيط) جملة مثل: الولدُ أكلَ الطعامَ فإننا نحللها إلى مكوناتها الأساسية هكذا:



ويسمى هذا الرسم: التحليل الشجرى أو راسم الجملة.

ومن الواضح أن هذا النموذج يمكن تطبيقه على الجمل البسيطة بسهولة من خلال ست صور أو ستة نماذج وضعها ممثلة لصور تكوين الجملة فى اللغة الإنجليزية ويتم تحليل الجملة البسيطة، كما هو ظاهر فى تسع خطوات مما جعله يقر ويعترف بصعوبته[1]، كما اكتشف أيضاً –

---

(١) نظرية تشومسكى ص١٢١–١٣٠ (بإيضاح وتلخيص).

نتيجة الاعتماد على الجانب الشكلى وإهمال المعنى- أن هذا النموذج يقف عاجزاً أمام تحليل الجمل الملبسة أى التى تحتمل أكثر من معنى[١].

ولن نعجب لمحاولة بعض الباحثين تأصيل هذه القواعد رغم رأى أصحابها فيها؛ لأن ذلك ليس من الغرض المقصود هنا[٢]، لكننا لا نغفل الإشارة هنا إلى أن فكرة إيجاد وسيلة تكون بمثابة جهاز يعين المتكلم على إنتاج الجمل المتعددة الصحيحة فى لغته، هذه الفكرة هى ركن أصيل فى الدراسة النحوية الباكرة وهى الفكرة التى عرفت باسم: القياس حتى قيل فيها:

إنما النحو قياس يتبع ... وبه فى كل أمر يُنْتَفَع

ومن المدهش أيضاً أن نرى النحاة العرب قد أشاروا إلى الصور الممكن تأليف الجملة عليها فى اللغة العربية فها هو ذا عبد القاهر يقول: ".. لا محصول (للألفاظ) غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثانى صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه أو تجئ باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثانى صفة أو حالاً أو تمييزاً وأن تتوخى فى كلام هو هو لإثبات معنى أن يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنياً فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك أو تريد فى فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً فى الآخر فتجئ بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم

---

(١) السابق ص١١٧-١١٩.

(٢) انظر: أصول تراثية ص٢٤٥-٢٤٧.

من الأسماء، التى ضمنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس ..[(١)]".

بل نجد من النحاة من لاحظ مواقع الاسم فى الإسناد فيقرر أن الأسماء فى الإسناد على أربعة أقسام: قسم يُسْنَدُ ولا يسند إليه كالظروف (تحت، أمس) والمصادر التى لا تتصرف (سبحان، رويد) والأسماء الملازمة للنداء (فلان) وقسم يُسْنَدُ ولا يسند إليه كأسماء الأفعال (صه، هيهات) وقسم يُسْنَدُ إليه ولا يسند كالتاء من ضربت والياء من افعلى والألف من اضربا والواو من اضربوا والنون من اضربْنَ ولئن ولعمرك[(٢)]" ويلمح النحاة العرب أمر الجمل الملبسة التى تحتمل أكثر من معنى فيعالجون الأمر فى ضوء القواعد المقررة فى منهجهم مضيفين إلى ذلك دلالة الحال والعلاقة بين المتكلم والسامع حيث قرروا: "أن صناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعانى وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد فيقع الإسناد فى اللفظ إلى شىء وهو فى المعنى مسند إلى شىء آخر إذا علم المخاطب غرض المتكلم وكانت الفائدة فى كلا الحالين واحدة فيجيز النحويون فى صناعتهم: أُعْطِى درهمٌ زيداً ويرون أن فائدته كفائدة قولهم: أُعطِى زيدٌ درهماً فيسندون الإعطاء إلى الدرهم فى اللفظ وهو مسند فى المعنى إلى زيد، وكذلك

---

(١) دلائل الإعجاز ص٩٧، وانظر ص١١٧، ١١٨، وانظر فى موضوع القياس: الاقتراح للسيوطى والقياس فى اللغة العربية للمرحوم فضيلة الشيخ/ الخضر حسين.

(٢) الأشباه والنظائر ٢/٥، وانظر فى مثل هذا: مواقع الحروف لابن السراج، الأصول ١/٢٤/٤٣.

يجيزون ضُرِبَ بزيد الضربُ وخُرِجَ بزيدٍ اليومُ وولِـد لزيـدٍ ستون عامـاً وقد علم أن الضرب لا يُضْرَبُ واليوم لا يُخْرَجُ به وأن الستين عامـاً لا تولد فهذه الألفاظ كلها غير مطابقة للمعانى لأن الإسناد وقـع فيهـا إلى شيء وهو فـى المعنـى إلى شـيء آخـر اتكـالاً علـى فهـم السـامع ..(١) والفرق بين نظرة النحويين العرب وبين نظرة تشومسكى إلى الجملة الملبسة وعجز النمـوذج الثـانى عنـده مـن تحليلهـا راجـع فيمـا أرى إلى نظرته إلى اللغة باعتبارهـا كَمـاً يمكـن تطبيـق العمليـات الرياضيـة عليـه حيث نظر إلى اللفظ أو الشكل ونَحَّى جانبا المعنى المراد التعبر عنـه فـى حال مُعَيَّنه بين المتكلم وسامعه، وهو مـا فطـن إليـه بعـد ذلـك وحـاول علاجه فى النموذج الثالث أو القاعدة الثالثة على ما سنراه فيما يلى:

فقد نشر تشومسكى سنة ١٩٦٥ كتابـاً سمـاه: "مظـاهر النظريـة النحوية" وضع فيها النموذج الثالث أو القاعدة الثالثة من نظريته والتـى سميت بها أعماله كلها وهى: النحو التحويلى.

وهذه القـاعدة الثالثـة عبـارة عـن القـاعدتين السـابقتين أى قواعـد النحو التوليدى التى تسمى: القواعد النحوية المحدودة، وقـاعدة تركيـب أركان الجملة، ولكنه أضـاف إلى هـاتين القـاعدتين المُكَوِّنَ الـدلالى أى المعنى، ومن الواضح أنه بدأ شكلياً وَصْفِيـاً ينظـر إلى الجملـة مـن ناحيـة

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ١١٦/٣، ١١٧، ١١٨، ١١٨ وقد عـالج ابـن هشـام مثل هذا الأمر فى البـاب الخـامس مـن المغنـى الجهـة الخامسـة: مـا يحتمـل المصدرية والمفعولية .. والظرفية .. والحاليـة والمفعـول لأجلـه .. ١٣٤/٢-١٣٦ ط الحلبى.

صحة تركيبها الصوتى والتركيبى دون اعتبار للمعنى ثم لما تبين له قصور ذلك المنهج تحول إلى المعنى والتفت إليه فاعتبر البنية العميقة (الفكرة) هى الأساس فى تكوين الجملة على هيئة دون أخرى فعلى حسب المعنى يكون التركيب[1] إذ أصبحت هذه القواعد عبارة عن نظام يتصل بالدلالة أو معنى كل جملة يمكن توليدها، وكونها أى هذه القواعد موسومة بأنها تحويلية لأنها تعنى بتحويل ألفاظ اللغة إلى جمل صحيحة معنى وتركيباً مع إمكان رد الجملة إلى حال غير حالها مثل تحويل الجملة من المبنى للمعلوم إلى المبنى للمجهول ومن النفى إلى الإثبات ومن الخبر إلى الاستخبار[2] والعكس مع الأخذ فى الاعتبار تحويل الجملة البسيطة إلى جملة مركبة والعكس[3]، وقد تم تطبيق هذه القواعد على اللغة الإنجليزية وفق نظام تأليف الجملة بأنواعها أو صورها، لكنهم أى مؤلف كتاب نظرية تشومسكى والباحثون العرب الذين كتبوا فى هذا الموضوع لم يذكر أى منهم أنه تم تطبيق هذه القواعد على لغة أخرى غير الإنجليزية وكأن العربية هى التى هانت على بعض أبنائها فحاول بعضهم هدم وتضييع جهود السابقين فى هذا الميدان!!!

والمهم فى هذا الشأن أنه باعتبار صحة المعنى أولاً ثم صحة التركيب ثانياً تكون تلك القاعدة صورة لفظية أخرى للمقولة التى هى

---

(١) انظر ما نقلنها سابقاً ص٣٦، وانظر نظرية تشومسكى ص١٦٠-١٦١.

(٢) انظر هذا فى نظرية تشومسكى اللغوية ص١٣٥-١٦٥.

(٣) انظر المغنى: الباب الثامن فى تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها ص٢/٤١-٧١.

من باب المعلوم بالضرورة لدى طلاب العربيـة: الإعـراب فـرع المعنـى؛ لأنه يعتبر جملة: اشتعل الثلج فى الماء أو اشتعل الماء فـى الثلـج صحيحـة نحوياً لكن البنية العميقة (المعنى) فاسدة ولذلك فهى جملة -وما ماثلها- مرفوضة من أبناء اللغة[١] وهنا يتضح بجلاء أنه قد انتهـى إلى مـا نقلنـاه عن سيبويه وغيره من النحويين العـرب واقتضـاه ذلـك أن يجعـل قواعـد النحو التحويلى هى:

١- قواعد إعادة الترتيب وعند النحاة العرب يسمى: التقديم والتأخير.

٢- قواعد الإحلال ومنه عند النحاة العربى: الحمل على المعنـى، وضـع الجملة موضع المفرد.

٣- قواعد التوسع ومنه عند النحاة العرب: الوصف، العطف، التوكيـد المعنوى، البدل.

٤- قواعـد الاختصـار ومنـه عنـد النحـاة العربـى: الحـذف، التقديـر، الإضمار، التضمين.

٥- قواعد الزيادة ومنه عند النحاة العرب: نواسخ المبتدأ والخبر، عوامل النصب والجزم، زيادة بعض حروف الجر.

٦- قواعد الحذف[٢] ومنه عند النحاة العربـى: حـذف المبتـدأ، حـذف المفعول به وغير ذلك.

---

(١) انرظ نظرية تشومسكى اللغوية ص١٣٥-١٦٥، ١٨٤، ١٨٥.

(٢) وتغيير ألفاظ المصطلحـات لا يعنى تغيـير القـاعدة. انظـر: النحـو العربـى والدرس اللغوى الحديث ص١٤٠-١٨٥ (بإيضاح وتلخيص).

وغنى عن البيان أن كتاب المغنى لابن هشام وكتاب الأشباه والنظائر للسيوطى قد حفل كلاهما ببيان صور كل قاعدة من هذه القواعد، فأى جديد فى الأمر إذن؟!!

أما فكرة تضافر وتداخل المكونات الثلاثة: المكون الصوتى، المكون النحوى، المكون الدلالى فى عملية التحليل اللغوى فقد سبق إليها ابن جنى حيث عقد باباً فى الخصائص عنوانه:

باب فى الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية

قال: اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعى مؤثر إلا أنها فى القوة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية .. فمنه جميع الأفعال ففى كل واحد منها الأدلة الثلاثة، ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه (صيغته) على زمانه ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاثة دلائل من لفظه وصيغته ومعناه، وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية(١) من قبل أنها وإن لم تكن لفظاً فإنا صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها .. وكذلك الضرْب والقتْل: نفس اللفظ يفيد الحدث فيهما ونفس الصيغة تفيد صلاحهما للأزمنة الثلاثة على ما نقوله فى المصادر، وكذلك اسم الفاعل نحو قائم وقاعد لفظه يفيد الحدث الذى هو القيام والقعود

---

(١) الدلالة الصناعية هى دلالة الصيغة وكون الفعل يستلزم فاعلا فهذه هى الدلالة المعنوية.

وصيغته وبناؤه يفيد كونه صاحب الفعل، وكذلك قَطَّع وكَسَّر فنفس اللفظ هاهنا يفيد معنى الحدث وصورته تفيد شيئين: أحدهما الماضى والآخر تكثير الفعل، كما أن ضَارَبَ يفيد بلفظه الحدث وببنائه الماضى وكون الفعل من اثنين وبمعناه على أن له فاعلاً، فتلك أربعة معان (دلالات) فاعرف ذلك إلى ما يليه فإنه كثير لكن هذه طريقه[1]" وابن جنى أيضاً يسبق تشومسكى وغيره بتحويل الجملة الواحدة إلى صُوَرٍ عِدَّة تبعاً للمعنى المراد وإن كانت جميع الصور ترجع إلى معنى رئيسى واحد حتى إننا لان نكون متجاوزين الحقيقة لو قلنا: إن النحو التحويلى ينبغى أن ينسب إلى ابن جنى رحمه الله وهاك ما قاله أبو الفتح: ".. أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل كضرب زيدٌ عمراً فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل فقالوا: ضرب عمراً زيد، فإن ازدادت عنايتهم به قدموه إلى الفعل الناصبة فقالوا: عمراً ضرب زيد، فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رب الجملة وتجاوزوا به حد كونه فضله فقالوا: عمرو ضربه زيد فجاءوا به مجيئاً ينافى كونه فضله، ثم زادوا على هذه الرتبة فقالوا: عمر ضرب زيد فحذفوا ضميره ونووه ولم ينصبوه على ظاهر أمره رغبة به عن صورة الفضلة وتحامياً لنصبه الدال على كون غيره صاحب الجملة، ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له وبنوه على أنه مخصوص به وألغوا ذكر الفاعل مظهراً أو مضمراً، فقالوا: ضُرِبَ عمرٌو فاطرح ذكر

---

(١) الخصائص ٩٨/٣، ١٠١.

الفاعل البتة .. وهذا كله يدل على شدة عنايتهم بالفضلة، وإنما كانت كذلك لأنها تجلو الجملة وتجعلها تابعة المعنى لها .. فإن قلت: فقد قالوا: زيداً ضربته فنصبوه وإن كانوا قد أعادوا ضميراً يشغل الفعل بعده عنه حتى أضمروا له فعلاً ينصبه ومع هذا فالرفع فيه أقوى وأعرب، وهذا ضد ما ذكرته من جعلهم إياه رب الجملة ومبتدأها في قولهم: زيد ضربته، قيل: هذا وإن كان على ما ذكرته فإن فيه غرضاً من موضع آخر، وذلك أنه إذا نصب على ما ذكرت، فإنه لا يعدم دليل العناية به، وهو تقديمه في اللفظ منصوباً، وهذه الصورة انتصاب الفضلة مقدمة لتدل على قوة العناية به لا سيما والفعل الناصب له لا يظهر أبداً مع تفسيره فصار كأن الفعل الظاهر هو الذى نصبه ..(١)".

وغنى عن البيان أن المعنى فى كل صور الجملة التى تناولها ابن جنى بالتقديم والتأخير والزيادة والحذف والإضمار ترجع إلى معنى رئيسى واحد أو إلى فكرة عقلية واحدة هى الاهتمام بالمفعول به لكن هذا الاهتمام جاء على درجات متفاوتة متدرجة فهذه بنية عميقة متعددة الدرجات -إن صح هذا التعبير- ظهرت الصور اللفظية (البنية السطحية) لها على صورة متعددة لتعدد هذه الدرجات، فهل هذا إلا عن ما ذكره تشومسكى واعتبره أتباعه ثورة فى علم اللغة؟ بل، أين ما ذكره تشومسكى ومن لف لفه من هذا البيان؟ سبحانك اللهم، هذا بهتان عظيم!!!

---

(١) المحتسب ٦٥/١.

ولن نتعرض هنا لبيان دور الحركة فى تغيير بنية اللفظ ومن ثم تغيير دلالةٍ فيه على نحو ما نقلناه عن ابن جنى فى باب الدلالة[١]، ولن نتعرض كذلك لدور الحركة الإعرابية فى إظهار وبيان المعانى الكلية للعبارات؛ لأن ذلك ليس من الغرض المقصود بيانه هنا وإنما نود إبراز ميزة من مميزات العربية ألا وهى الحرية فى تأليف الجملة تقديماً وتأخيراً بما لا يمكن –فيما نحسب– أن يكون حاصلاً فى لغة أخرى غير العربية وهاك مثالاً لذلك:

- النيل / ماؤه عَذْبٌ مبتدأ / خبر جملة اسمية يمكن تحويلها الى:
- النيل / عَذْبٌ ماؤه مبتدأ / خبر جملة اسمية.
- النيل / ماءٌ عذب مبتدأ / خبر (صفة وموصوف)
- ماء النيل / عَذْبٌ مبتدأ / خبر
- عَذْبٌ / ماءُ النيلِ مبتدأ / خبر (فاعل سد مسد الخبر)
- عَذْبٌ / النيل ماؤه مبتدأ / خبر (فاعل سد مسد الخبر) + بدل اشتمال .
- عَذْبٌ / النيلُ ماء مبتدأ / خبر (فاعل سد مسد الخبر) + تمييز
- عَذْبٌ / ماؤه النيل مبتدأ / خبر (فاعل سد مسد الخبر) + بدل كل من الضمير[٢].
- النيل/عَذُبَ ماء مبتدأ / خبر جملة فعلية + تمييز.
- النيل ماؤه عَذُبَ مبتدأ / خبر جملة اسمية.

---

(١) انظر الخصائص ٣/٩٨، ١٠١.

(٢) انظر الأشمونى ٣/١٢٦.

- عَذُبَ ماءُ النيل		فعل / فاعل (مضاف ومضاف إليه).
- عَذُبَ النيلُ ماءً		فعل / فاعل + تمييز
- ماءً عذُبَ النيلُ		تمييز / فعل / فاعل[١]
- عَذُبَ ماءً النيلُ		فعل / تمييز / فاعل
- عَذُبَ ماؤه النيلُ		فعل / فاعل / بدل كل من الضمير

فقد تحولت الجملة السابقة إلى اثنتى عشرة صورة كما رأينا بل إن لفظ محول قد ورد صريحاً فى باب التمييز[٢] المحول عن الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾[٣] أو عن المفعول كقوله تعالى: ﴿وفجرنا الأرض عيوناً﴾[٤] ولئن كان فى بعض الصور مقال لبعض النحاة من حيث الجواز وعدمه إلا أن جانب الإجازة أقوى؛ لأن باب التأويل والتقدير فى النحو العربى يسوغ كثيراً مما لا تألفه الأسماع من الجمل، وعلى أية حال فليس معنى هذا أننا ننادى بتطبيق هذه القواعد التى ثبت عمد جدواها فى اللغة الموضوعة لها[٥] وإنما الغرض من ذكر هذا المثال تقرير أن اللغة العربية لغة تتميز بالحرية فى تأليف العبارة دون غيرها من اللغات ومنهجها النحوى قائم على هذا الأساس، وبناء على ذلك فلا حاجة للعربية إلى اصطناع هذا المنهج الوافد لأنه لا يقدم

---

(١) انظر الأشمونى ٢/٢٠١، ٢٠٢.

(٢) السابق ٢/١٩٥، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠١.

(٣) سورة مريم (٤).

(٤) سورة القمر (١٢).

(٥) انظر نقد هذه النظرية من وجهة علماء اللغة الغربيين فى ص١٦٩-٢٠٠.

جديداً فضلاً عن أن يكون ذا جدوى.

أما من ناحية وضع منهج محدد الخطوات واضح المعالم يلتزمه ابن اللغة فى تحليل (إعراب) لغته فقد أحرز قصب السبق فى هذا الميدان ابن هشام حيث عالج فى الباب الثانى من كتابه: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب الجملة وأقسامها وأحكام كل قسم منها وكيفية معرفة وتحديد كل من طرفى الإسناد فى الجملة والحذف ومواضعه وأقسامه ثم وضع قواعد عامة يجب على المعرب التزامها حتى لا يخطئ فى الإعراب، وذكر عشر جهات يدخل منها الاعتراض على المعرب أولاها: "أن يراعى المعربُ ما يقتضيه ظاهر الصناعة (قواعد النحو) ولا يراعى المعنى وكثيراً ما تزل الأقدام بسبب ذلك، وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً ومركباً .." وهذه الجهة لا يفترق ما ذكره تشومسكى عنها فى شيء كما سبق بيانه.

والجهة الثانية: "أن يراعىَ المعرِبُ معنى صحيحاً ولا ينظر فى صحة الصناعة ..[1]" ولقد ساق الأمثلة والصور المتعددة لتطبيق تلك القواعد أو الجهات العشر بما ينبئ عن ذهن وقاد وتَمَثُّلٍ قوى للغة وأحكام قواعدها.

ولقد كان الاهتمام بالصحة فى المعنى مساوياً للاهتمام بجانب التركيب وقد حفلت مناظرات النحاة القدماء بأمثلة عديدة لذلك منها:

---

(١) المغنى ٢/١٩٩-١٥٤.

ما روى أن اليزيدى[١] سأل الكسائى بحضرة الرشيد وقال: انظروا، فى هذا الشعر عيب؟ وأنشده:

ما رأينا خَرَبا نـ قْـر عنه البيضَ صَقْـرُ

لا يكون العَيْـرُ مهراً لا يكون، المهرُ مُهـرُ

فقال الكسائى: قد أقوى الشاعر، فقال اليزيدى: انظر جيداً.

فقال: أقوى[٢]؛ لابد أن ينصب المهر الثانى على أنه خبر كان..[٣]".

والشعر صواب وإنما الكلام قد تم عند قوله: لا يكون وحذف الاسم والخبر اكتفاء بما سبق فهذه الجملة توكيد للسابقة، ثم ابتدأ كلاماً جديداً فقال: المهر مهر؛ لأنه إذا لم يكن كذلك فأى شىء يكون إذن؟

ومن الواضح أن الكسائى أخطأ لأنه اهتم بالجانب النحوى فى ظاهره و لم يراع المعنى الكلى للبيتين ومن ذلك إجازته حذف الفاعل مخالفاً بذلك كل النحويين مستدلاً بقول الشاعر:

---

(١) أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوى من مشاهير النحاة البصريين المتقدمين ت٢٠٢هـ نشأة النحو ص٨٧.

(٢) ويعبر عنه العروضيون بالإصراف وهو اختلاف حركة الروى من الضم أو الكسر إلى الفتح والإقواء يكون بين الضم والكسر والخرب: ذكر الحبارى والجمع خِرَابٌ وأَخْرابٌ وخِرْبانٌ.

(٣) انظر مجالس العلماء المجلس ١٢٠، ص١٩٥، والأشباه والنظائر ٢٤٥/٣.

تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لها وأرادَها   رجالٌ فَبَذَّتْ نبلَهم وكليبُ[١]

ولو أنه تخيل اختباء الكلاب خلف شجر الأرطى والرجال المتربصين بنبالهم لرميها ولكنها أى البقرة المحدث عنها أفلتت منهم لعلم أن فى البيت تقديماً وتأخيراً وأن صورة الكلام فى الأصل هى: تعفق بالأرطى لها كليبٌ وأرادها رجالٌ فبذت نبلهم وفاتت الكلاب، لكن عدم الالتفات إلى المعنى الكلى هو الذى جعله يتصور أن الفعل تعفق يحتاج فاعلاً لأن رجال فاعل للفعل: أراد والمسألة إذن من باب التنازع، وليس الأمر كذلك على ما مر بيانه والمعنى هو الذى يحدد اختيار تركيب دون آخر، نرى ذلك واضحاً فى قول الفرزدق:

وعينان قال الله كونا فكانتا   فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

فيقول له عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى[٢]: ما كان عليك لو قلت: فعولين؟ (أى خبر كان) فقال الفرزدق: لو شئت أن أسبح لسبحت" فقال ابن أبى إسحاق وقد أدرك مراد الشاعر: لو قال: فعولين لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما، ولكنه أراد: هما يفعلان ..[٣]" أى كان هنا تامة فكأنه قال: وعينان قال الله: احدثا فحدثتا أو اخرجا

---

(١) من الطويل وقائله علقمة بن عبده، النظر الرد على النحاة، ص٨٧، والأشمونى ٢/١٠٢.

(٢) أبو بحر عبد الله بن أبى إسحاق م نالطبقة الثانية من النحويين البصريين ت١١٧، نشأة النحو ص٦١.

(٣) مجالس العلماء المجلس ٣٨، ص٦٦.

إلى الوجود فخرجتا[١].

وبعد

فقد ظهر جلياً سبق الفكر العربى فى مجال الدراسات النحوية ما ظنه البعض من محدثات الأفكار وحسبنا ما نقلناه عن علمائنا جزاهم الله عن لغة القرآن خيراً، وما مثل نظرية تشومسكى هذه إلا كرجع الصدى سرعان ما تفقد الأذن صداه، ودائماً يذهب الزبد جفاء، والله حسبنا وهو نعم الوكيل.

---

(١) الخصائص ٣/٥٣.

نتائج البحث

١- أثبت البحث استقامة نظرية النحو العربى ووفائها بتفسير تراكيب اللغة العربية بصورة تجمع بين استقامة اللفظ وسلامة المعنى.

٢- النحو العربى حافل بالنظرات الثاقبة فى مجال تحليل وتعليل الظاهرة اللغوية ولذلك فنحن فى حاجة إلى إعادة قراءة ذلك التراث قراءة فاحصة متأنية فى ضوء تلك الأفكار التى ترد إلينا بصورة لفظية تبدو فيها وكأنها أمر جديد، تلك القراءة تعنى إعادة النظر فى دراستنا للتراث النحوى وفى أسلوب تلك الدراسة حيث يجب أن تعنى دراستنا بسبر أغوار ذلك التراث واستخراج دقائقه ونشرها حتى لا يهرع بعض الباحثين إلى الافتتان بكل وافد.

٣- وجوب الاطلاع المتواصل على الدراسات اللغوية فى اللغات الأخرى لمعرفة كيف يفكر الآخرون لتكون الإفادة سبيلاً إلى تقوية بنيان النحو العربى وليست سبيلاً إلى المناداة بإهماله أو هدمه وتكون تلك الدراسات فى متناول طلاب مرحلة الدراسات العليا للمقارنة بينها وبين ما لدينا من دراسات نحوية لنتمكن من إظهار أصالة النحو العربى ومن ثم الإسهام فى حركة الفكر اللغوى العالمى؛ لأن النحو العربى خالدٌ لخلود العربية بسبب خلود القرآن الكريم.

٤- أنه ينبغى على الباحثين المتحمسين للجديد الوافد أن يتروروا فى إصدار الأحكام وأن يبحثوا أولاً فيما لديهم فربما وجدوا ما ظنوه جديداً موجوداً لديهم.

مراجع البحث

١- أخبار النحويين البصريين للسيرافى: بيروت، سنة ١٩٣٦م.

٢- أسرار العربية لابن الأنبارى: ت/ محمد بهجة البيطار، دمشق، سنة ١٩٧٥م.

٣- أصول تراثية فى علم اللغة: د/ كريم زكى حسام الدين، ط٢، القاهرة، سنة ١٩٨٥م.

٤- الأصول لأبى بكر بن السراج: ت د/ عبد الحسين الفتلى، بيروت، سنة ١٩٨٨م.

٥- الأشباه والنظائر للسيوطى: ت/ طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، سنة ١٩٧٥م.

٦- أنباه الرواه على أنباه النحاة للقفطى: ت/ محمد أبو فضل إبراهيم، القاهرة، سنة ١٩٧٣م.

٧- الخصائص لابن جنى: ت/ محمد على النجار، بيروت.

٨- دراسات نقدية فى النحو العربى: د/ عبد الرحمن أيوب - الكيوت.

٩- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانى: ت د/ محمد عبد المنعم خفاجى، القاهرة، سنة ١٩٦٩م.

١٠- الرد على النحاة لابن مضاء: ت د/ محمد على البنا، القاهرة، سنة ١٩٧٩م.

١١- شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: الحلبى، القاهرة.

١٢- شرح المرادى لألفية ابن مالك (توضيح المقاصد): ت د/ عبد الرحمن سليمان، القاهرة، سنة ١٩٧٩م.

١٣- شرح الألفية لابن الناظم: بيروت.

١٤- شرح المفصل لابن يعيش: بيروت.

١٥- شرح كافية ابن الحاجب للإمام الرضى الاستراباذى: بيروت.

١٦- العربى. يوهان فك: ترجمة د/ رمضان عبد التواب، القاهرة، سنة ١٩٨٠م.

١٧- اللغة العربية معناها ومبناها: د/ تمام حسان القاهرة، سنة ١٩٧٩م.

١٨- الاقتراح للسيوطى: ت د/ أحمد قاسم، القاهرة، سنة ١٩٧٦م.

١٩- القياس فى اللغة العربية: المرحوم الشيخ الخضر حسين، سنة ١٣٥٣هـ.

٢٠- الكتاب لسيبويه: ت/ عبد السلام هارون، سنة ١٩٧٩م.

٢١- المستوفى لابن الفرخان: ت/ محمد بدوى المختون، القاهرة، سنة ١٩٨٧م.

٢٢- المحتسب لابن جنى: ت/ على النجدى ناصف وآخرين، سنة ١٩٨٦م.

٢٣- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام: ط الحلبى، القاهرة.

٢٤- المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى: ت د/ كاظم البحر مرجان، بغداد، سنة ١٩٨٢م.

٢٥- المقتضب للمبرد: ت د المرحوم/ محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة، سنة ١٩٨٦م.

٢٦- من أسرار اللغة: د/ إبراهيم أنيس، القاهرة، سنة ١٩٧٨م.

٢٧- النحو العربى والدرس اللغوى الحديث: د/ عبد الراجحى، الإسكندرية، سنة ١٩٨٨م.

٢٨- نظرية النحو العربى فى مناهج النظر الحديث: د/ نهاد الموسى، الأردن، سنة ١٩٧٨م.

٢٩- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: المرحوم الشيخ/ محمد الطنطاوى، القاهرة، سنة ١٩٦٩م.

٣٠- همع الهوامع بشرح جمع الجوامع للسيوطى: بيروت.

جـــير

خصائصها واستعمالاتها

د/ سعد بن حمدان الغامدي

تمهيد:

(حَيْر) كلمة غدت من متروكات اللغة لا ترد في كلام متكلم ولا يتذكرها كاتب؛ إذْ أصابها ما يصيب كثيراً من الكلمات من الفناء والاندثار.

ومعلومٌ أنّ حياة الكلمات استعمالُها، وأنّ موتَها تركُها وهجرُها، وموت كلمة في زمن معيّن قد لا يعني فناءً لها أبد الدهر، وإنما هو أشبه بالكمون قد يعقبه خروج إلى الحياة اللغوية تفعلُه الجماعةُ اللغوية باعثةً الحياةَ في ألفاظ ميّتة باستعمالها من جديد، وقد لا يكون ذلك فتبقى الكلمات دفينة المعاجم أو النصوص القديمة ما بقيت الجماعة اللغوية.

ومعلومٌ أيضاً أنّ موتَ الكلمات وحياتها مرتبط بسنن التطور اللغوي الذي تخضع له كلّ اللغات، وأحد أدواته الاستغناء، وهذا باب واسع في العربية، ومنه الاستغناء بكلمات عن كلمات، يظهر في النصوص المكتوبة وفي الكلام المنطوق.

ولم يشفع لكثير من الكلمات ورودها ودورانها في نصوص قديمة مقدّسة أو غيرها، ولا في نص ذي أهمية كقصيدة سائرة أو خطبة ذائعة، ولا حتى استخدامها من قبل بعض المعاصرين، نعم لم يشفع ذلك وذاك لتلك الكلمات فغابت عن الاستعمال في الحديث والكتابة استغناء بلفظ عن لفظ أو هجراً لعدم حاجة أو رهبة في تهمة التكلّف والتقعر أو ما شابه.

وهذه الكلمة (جَيْرِ) لا استعمال لها فى لغة عربية منطوقة أو مكتوبة معاصرة إلا إنْ وُجِدَ متكلف، كما لم ترد فى القرآن الكريم ولا فى الحديث الشريف كما تنبيء به المعاجم المفهرسة لألفاظهما و لم أرها فى نص منثور يروى عن العرب المحتج بلغتهم؛ إذْ حضورها فى النصوص كان محصوراً فى أبيات قليلة وأمثلة نحوية لغوية محدودة.

وقد نبهنى الصديق الأستاذ الدكتور عيّاد الثبيتى إلى أن المعرّى استخدمها فى رسالة الغفران(١) على لسان ابن القارح مخاطباً زهير بن أبى سلمى: "جيرِ جيرِا أأنت أبو كعب وبجير". و لم أحظ بها فى نصٍّ آخر.

وسوف يحاول هذا البحث أن يجمع ويناقش كلّ ما يتعلق بجير إن شاء الله تعالى وبه أثق وأعتصم.

(جير) بين الأسميّة والحرفيّة

لعل أهم الموضوعات المتصلة بدراسة هذه اللفظة هو ما تكلم به النحاة عن اسميتها وحرفيتها والخلاف فى ذلك؛ إذ يشير إلى أن من الكلمات ما هو مجهول النوع، وما ذلك إلا أن النحاة لم تنته جهودهم فى تحديد الكلمات باعتبار اسميتها أو حرفيتها أو فعليتها؛ فلا زالت هناك بقية.

وقد اشتجرت الآراء فى (جير)، فذهب قوم إلى القول بحرفيتها مطلقاً، وآخرون ذهبوا إلى القول باسميتها مطلقاً، ورأى بعضهم أنها

---

(١) ص١٨٣.

تكون حرفاً فى مواضع واسماً فى مواضع أخرى فهى مشتركة بين الاسمية والحرفية، ومن العلماء من سكت عن وسمها باسمية أو حرفية.

فممّن سكت عن وسمها بالاسمية أو الحرفية ابن دريد؛ إذ لم أجد فى كلامه ما يحدد موقفه من هذه الكلمة من حيث نوعها على الرغم من ورودها عنده فى عدة مواضع، وأما ما ورد فى أحدها من قوله "(جير) كلمة مبنية على الكسر يراد بها الدهر بمعنى: لا أفعله أبداً، وربما أجروها مجرى القسم يقال: جير لأفعلنّ أو حقاً لأفعلن ونحو ذلك[1]" فإن هذا الكلام لا ينص على اسميتها وإن كان معناها معنى الأسماء فإن الأمر يحتاج إلى تصريح من ابن دريد باسميتها إنْ أراد هذا؛ لعدم إمكان الاعتماد على المعنى فى تحديد نوع الكلمة كما يرى البعض.

وعدم النص على اسميتها أو حرفيتها فعله الفارابى فى ديوان الأدب(٢)، والأزهرى فى تهذيب اللغة(٣)، وهاهو الجوهرىّ يقول: "قولهم: جير لا آتيك، بكسر الراء: يمين للعرب، ومعناها حقاً قال الشاعر:

وقلن على الفردوس أوّل مشرب

أجَلْ جيرِ إنْ كانت أبيحت دعاثِرُهْ[4]"

---

(١) الجمهرة: ٤٤٨/٣.

(٢) ٣٠١/٣.

(٣) ١٧٨/١١.

(٤) الصحاح (جير) ٦١٩/٢.

وقوله: "ومعناها حقاً" لا يعنى اسميتها كما هو مذهب بعضهم، كما أن صنيعة يوهم أنها للقسم دائماً[١] وهو مذهب جماعة كما سيتبين بَعْدُ ولا عبرة بما نسبه إليه البغدادى من القول باسميتها[٢] لأن الجوهرى لم يصرح بذلك.

ولو تأملنا صنيع ابن منظور فإننا نجده مع تعدد نقوله فى اللسان عن (جير) لم يرد عنده تصريح باسمِيّة أو حرفية فهو ينقل مرّة أنها بمعنى أجل، ومرّة ذكر أنها بمعنى اليمين؛ إذ يقال: جير لا أفعل كذا وكذا، وأنها تبنى على الفتح، ومعناها نعم وأجل عند بعضهم، وأورد قول شمر إنَّ: لا جيرِ: لاحقاً، وقول ابن الأنبارى إن جير توضع موضع اليمين، وهذا كله عن تهذيب اللغة ثم ما نقله عن الجوهرى من أن معناها حقاً؛ كل هذا عنده دون نص منه أو فى نقوله على اسميتها أو حرفيتها[٣].

ويبدو أن ابن بَرّى فهم من الصحاح أن الجوهرى يقول باسميتها، ظهر ذلك من كلام الجزولى فبعد أن أورد نصّ الصحاح -مغيراً إلى حد ما- "الجوهرى: هى قسم العرب، ومعناها حقاً" قال: وقال لنا أبو محمد (يعنى ابن برى) الدليلُ على أنها اسم التنوين وأنشدنا:

وقائلةٍ: أسِيْتَ فقلت: جَيْرٍ أسىٌّ إننى منْ ذاك إنَّه[٤]"

---

(١) الخزانة: ١٠٣/١٠.

(٢) شرح أبيات مغنى اللبيب: ٥٩/٣.

(٣) اللسان (جير) ١٥٦/٤.

(٤) المقدمة الجزولية: ٣٢٣.

ومعروفة عناية أبى محمد بالصحاح، وإنه وإنْ لم يرد كلامه هذا فى كتابه (التنبيه والإيضاح عما وقع فى الصحاح)، فلا يبعد أنه كان يعلق على كلام الجوهرى فى ذلك المجلس الذى حضره الجزولى.

ونأتى إلى قوم رأوا فى هذا المسألة رأيا ما، وهم كما ذكرنا بين قائلين بحرفيتها مطلقاً وقائلين باسميتها مطلقاً وقائلين باشتراكها بين الحرفية والاسمية فهى فى مواضع حرف وفى أخرى اسم.

الرأى الأول: حرفية (جير):

للعلماء طريقتان فى هذا فمنهم من قال بحرفيتها دون إشارّة إلى اسميتها لعدم علمه بذلك، أو لعدم اقتناعه به فتجاهله، ومنهم من قال بالحرفية راداً القول بالاسمية.

ومن أصحاب الطريقة الأولى نشوان بن سعيد الحميرى فى شمس العلوم الذى قال "جير: حرفٌ بمعنى حقاً، مبنية على الكسر، يقال: جير لاشك، وهى يمين للعرب قال:

إنّ الذى أغناك يغنينا جيرِ ... وا لله نفّاحُ اليدين بالخيرِ[1]

فهو وإن قال بأنها بمعنى حقاً إلا أنها حرف فى نظره كما نرى. وكصنيع نشوان فعل ابن يعش إذ قال: وأما (جير) فحرف معناه أجل ونعم، وربما جمع بينهما للتأكيد قال الشاعر أنشده الجوهرى:

---

(١) شمس العلوم: ٣٦١/١.

وقلن على الفردوس .. إلخ".

ثم قال: وأكثر ما يستعمل مع القسم يقال: جير لا أفعلن، اى: نعم والله[(١)]" فلم يشر ابن يعيش إلى اسميتها، كما لم يذكر ورودها بمعنى حقاً على الرغم من أن الزمخشرى نص عليه بقوله: "ويقال: جيرِ لأفعلن بمعنى حقاً[(٢)]" وإنما ابن يعيش شارح لكلام الأخير، ولكنه لم ير فى كلام المصنف مايخرجها عن الحرفية خاصةً أنه عدّها فى حروف التصديق، ولا يخفى هنا موقف الزمخشرى الذى يمكن بصورة ما أن يُعدّ فيمن اعتبرها حرفاً وإن قال إن معناها معنى الاسم، ولعله هو وغيره ممن فعل فعله لا يرون مجىء كلمة بمعنى الاسم سبباً فى عدّها من الأسماء.

ومن أصحاب الطريقة الثانية التى تذكر الخلاف فيها وتتبنى حرفيتها رادّة القول باسميتها ابن مالك والرضى، وقد وسع ابن مالك الكلام فى هذه المسألة فى شرح الكافية الشافية وفى شرح التسهيل مقرراً حرفية (جير) مدلّلاً عليها راداً اسميتها مفنداً أدلة الاسمية.

ونبدا بكلامه عن حرفيتها وأدلة ذلك قال: "و(جير): حرف بمعنى (نعم) لا اسم بمعنى (حقا)[(٣)]" ودلل على ذلك بما يلى:

---

(١) شرح المفصل: ١٢٤/٨.

(٢) نفسه: ١٢٢/٨.

(٣) شرح الكافية الشافية: ٨٨٣.

١- أن كل موضع وقعت فيه (جير) يصلح أن يُوْقَعَ فيه (نعم)، وليس كلُّ موضع وقعت فيه (جير) يصلح أن يوقع فيه (حقاً) فإلحاقها بنعم أولى.

٢- أنها أشبهُ بـ (نعم) لفظاً واستعمالاً؛ ولذلك بُنيت.

٣- أنها لو وافقت (حقاً) في الاسمية لأعربت، ولجاز أن يصحبها الألف واللام كما أن حقاً كذلك.

٤- أنها بمعنى (نعم) ودليل ذلك أمور:

أولاً: عطف (نعم) عليها في قول بعض الطائيين:

أبى كرماً (لا)، آلفاً (جير) أو (نعم)   بأحسنِ إيفاءٍ وأنجزِ موْعدِ

ثانياً: تأكيد (نعم) بها في قول طُفَيل الغنويّ:

وقُلْن على البَرَدِي أولُ مشرب   نعم جيْرِ إن كانت رواءً أسافِلُهْ

ثالثاً: مقابلة (لا) بها في قول الراجز:

إذا يقول: (لا) أبو العجيرِ   يصدقُ، لا إذا يقول: جيرِ

فهذا تقابل ظاهرٌ، ومثله في التقدير قول الكُميت:

يرجون عفوى، ولا يخشون بادرتى

لا جيرِ، لا جيرِ، والغربانُ لم تَشِبِ

أراد: لا يثبت مرجوّهم، نعم تلحقهم بادرتى: أى سرعة غضبى".

ثم قال ابن مالك: "وقريب منه اجتماع (أجل) و(لا) فى قول ذى الرُّمَّة:

تری سُيفَهُ لا ينْصِفُ الساقَ نَعْلُهُ

أجل، لا، ولو كانت طِوالاً محامِلُهْ"[١]

وقد ذكر رحمه الله هذه الأدلة نفسها فى شرحه للتسهيل دون زيادة ونقلها عن الأخير أبو حيان فى التذييل والتكميل قائلاً: "والذى يظهر أنها من حروف الإجابة للدلائل التى استدل بها المصنّف[٢]".

واستفاد هذه الأدلة المرادى فى الجنى[٣] وابن هشام فى المغنى[٤] والسيوطى فى الهمع[٥].

وزاد ابن مالك على أدلة الحرفية دليلاً آخر وهو نقض أدلة[٦] الاسمية وهو ما سنراه فى موضعه إن شاء الله.

---

(١) بتصرف عن المصدر السابق: ٨٨٣-٨٨٥ وانظر شرحه للتسهيل: ٣/٢١٩، ٢٢٠.

(٢) التذييل والتكميل: ٤/٦٦/أ.

(٣) الجنى: ٤١٢.

(٤) المغنى (حو): ١٦٢، ١٦٣.

(٥) الهمع: ٤/٣٧٤، ٣٧٥.

(٦) شرح الكافية الشافية: ٨٨٥، ٨٨٦.

أما الرضى فقد اكتفى بالقول: "ويقوم مقام الجملة القسمية أيضاً بعض حروف التصديق وهو (جير) بمعنى نعم .. ثم قال .. وليس اسماً بمعنى حقاً خلافاً لقوم" ولم يرد الاستدلال على الاسمية بتنوين (جير) فى قول الشاعر:

وقائلةٍ أسيت فقلت جيرٍ أسيٌّ إنّه من ذاك إنّهْ

بل اكتفى بالقول: "وبه استدل من ذهب إلى اسميته" مع أنه حاول رد ما ذهب عبد القاهر الجرجانى إليه من أنها اسم فعل بمعنى: أعترف، قائلاً فى رده "ولا يتعذّر ما ارتكبه فى جميع حروف التصديق". ولم يورد شيئاً من أدلة الحرفية[١] مما أورده ابن مالك.

معناها حرفاً:

تكاد تجمع الآراء على أن (جير) الحرفية بمعنى (نعم)، وعليه الرضى وابن مالك الذى قال: "و(جير) حرف بمعنى (نعم) لا اسم بمعنى (حقاً)[٢]" وذكر أن كل موضع وقعت فيه (جير) يصلح أن يوقع فيه (نعم)، وقال الإربلّىّ: إنها "تقع تارة حرف إيجاب، فى موضع بمعنى نعم، وهى حينئذ تصديق للخبر فقط، مثبتاً كان أو منفياً فتقول إذا قيل: قام زيدٌ أو قام بكر: جير، أى: نعم[٣]".

---

(١) انظر كل ذلك فى شرح الكافية: ٣٤١/٢.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٨٨٣، ٨٨٦، وانظر شرح الكافية للرضى: ٣٤١/٢.

(٣) جواهر الأدب: ٤٦٠.

وذكر ابن مالك أنه قد حكى أبو عبيد عن أبى زيد أنه يقال: "جير لا أفعل، قال: معناها نعم" ثم قال: "ومن شواهد كونها بمعنى (نعم) قول الشاعر:

متى تَنْأَى بقومِك فى مَعَدٌّ   تَقُلْ تَصديقَكَ العلماءُ: جيرِ

وأنشد صاحب المحكم:

قالت: أراك هارباً للجور   من هدّة السلطان قلت: جير[(١)]"

وأورد صاحب اللسان البيت السابق على أن (جير) فيه بمعنى أجل، ثم قال: "وبعضهم يقول جيرَ بالنصب معناها: نعم وأجل[(٢)]"، ولكن صاحب اللسان سكت عما إذا كانت اسما أم حرفاً، ولذلك فإن ما أورد عن شمر من أن معنى (لا جير): (لاحقا)، وما أورد عن الجوهرى من أن معناها حقاً، وما ذكره عن بعضهم من أنها بمعنى اليمين، كل هذا لا ينبئ عن موقفه من نوعها ولا موقف من ذكر من أهل اللغة، وذلك أنها حرفاً محتملة للمعانى المذكورة، وهذا هو نشوان الحميرى ينص على حرفية (جير) فى حين أنها عنده بمعنى حِقاً، كما مَرّ معنا[(٣)].

---

(١) شرح الكافية الشافية: ٨٨٣. ٨٨٦، وانظر شرح الكافية للرضى: ٣٤١/٢.

(٢) اللسان (جير) ١٥٦/٤.

(٣) شمس العلوم: ٣٦١/١.

فالذى يظهر أن معنيين رئيسين لها حرفاً، وهما:

أولاً: أنها حرف جواب بمعنى: نعم وأجل، وثانياً: أنها بمعنى حقاً، وقد كان القول بأنها بمعنى حقاً موحياً للبعض باسميتها فاستندوا عليه مما دفع بابن مالك إلى إنكار أن تكون اسماً وبالتالى فهى ليست بمعنى حقاً، قال: "جير حرفُ بمعنى (نعم) لا اسم بمعنى حقاً"[1] بينما لا يرى البعض أثراً لهذا فى تحديد نوع الكلمة كما سنرى.

اختصاصها بالخبر:

ومن أحكامها مما يتصل بمعناها اختصاصها بالخبر حيث قال الإربلى: "وهى حينئذٍ تصديق للخبر فقط مثبتاً كان أو منفياً[2]" ثم قال: "واختصت بالخبر حطاً لها عن (نعم) كـ (أجل) و(إنَّ)[3]" وكونها تختص بالخبر حطاً لها عن نعم يفسره كلام سابق له؛ إذْ مرَّ عنده أن حروف الجواب على أربعة أضرب:

"ضربٌ يقرر ما سبقه من الكلام، وهو نعم، وضرب يختص بإيجابة وهو (بلى) .. وضرب يفيْدُ الإثبات بشرط تقدم الاستفهام وهو (إِىْ) .. وضرب لمجرد تصديق الخبر وهو (أجل) و(جير) و(إنّ)، فأجل تصديق للخبر نفياً كان أو إثباتاً كقولك لمن قال: زيد أفضل الناس أو:

---

(١) شرح الكافية الشافية: ٨٨٣.

(٢) جواهر الأدب: ٦٤٠.

(٣) جواهر الأدب: ٦٤٠.

ما زيدٌ كريماً: أجل، فلا يجاب بها الإنشاء نحو: هل قام زيدٌ؟ بل بنعم، وإن اتفقا معنى حطاً لأقَلِّيِّ الاستعمال عن أكثريه، ونقل الجوهرى عن الأخفش: أنّ (نعم) أحسن من (أجل) فى الاستفهام[١]".

وهكذا تتضح الصورة فى اعتبار (جير) أقل من (نعم) وأحطّ منزلة.

وقد ذكر ابن هاشم عن (نعم) أنها حرفُ تصديقٍ ووعْد وإعلام، فالأول بعد الخبر كـ (قام زيد)، و(ما قام زيدٌ)، والثانى: بعد افْعَلْ ولا تفعلْ وما فى معناهما نحو: هلاّ تفعل وهلاّ لم تفعل، وبعد الاستفهام فى نحو: هل تعطينى؟ ويحتمل أن تفسّر فى هذا بالمعنى الثالث، والثالث: بعد الاستفهام فى نحو: هل جاءك زيدٌ؟ ونحو ﴿فهل وجدتم ما وعد ربّكم حقاً﴾[٢] ﴿أإنّ لنا لأجراً﴾[٣]، وقول صاحب المقرّب إنها: "بعد الاستفهام للوَعْد" غير مطرد لما بيناه قبل".

وقال ابن هشام أيضاً "قيل: وتأتى للتوكيد إذا وقعت صدراً نحو: "نعم هذه أطلالهم"، والحق أنها فى ذلك حرف إعلام، وأنها جواب لسؤال مقدّر، ولم يذكر سيبويه معنى الإعلام ألبتة، بل قال: "وأما نعم فعِدَةٌ وتصديق، وأما (بلى) فيوجب بها بعد النفى"، وكأنه رأى أنه إذا قيل: هل قام زيدٌ؟ فقيل: نعم، فهى لتصديق ما بعد الاستفهام، والأولى

---

(١) المصدر السابق: ٤١٠.

(٢) الأعراف: ٧.

(٣) الشعراء: ٢٦.

ما ذكرناه من أنها للإعلام؛ إذ لا يصح أن تقول لقائل ذلك: صدقت؛ لأنه إنشاء لا خبر[١]".

وبهذا لا يكون لجير من هذه المعانى الثلاثة سوى تصديق الخبر كما قرره الإربلى.

على أن لجير فى رأيى جانب قوة فى تصديق الخبر، وهو أن استعمالها بدلاً من نعم يعنى إرادة التوكيد والتقوية للتصديق، وكأنى بالمتكلمين لم يستعملوها إلا عند إرادة التوكيد والتقوية وإلا لكان لهم فى غيرها من حروف التصديق مندوحة، ويدل عليه كثرة استعمالها فى القسم بل ذهب بعضهم إلى أنها لا تستعمل إلا قسماً كما سنرى فيما بعد، وقد قال ابن دريد "ويؤكدون بها كتأكيدهم بالقسم[٢]" وذكر عن الزمخشرى أنه قال: "إنما وقع جير فى القسم لأن القسم والتحقيق من باب واحد[٣]" فهذا يدل على أنها إذا لم تستعمل قسماً فإنه يراد بها التأكيد فى أقل أحوالها. والله أعلم.

وأشير هنا إلى أن استعمالها فى التصديق ونزولها بذلك عن منزلة (نعم) لا يعنى تأكيد القول بحرفيتها، فهذا ليس من أدلة الحرفية عند القائلين بها، ولم يرد فى ردّ القول باسميتها. فسواء كانت حرفاً أو اسماً فإنها لا تستعمل عند الإجابة إلا فى التصديق، وسيغنينا ذكر هذا

---

(١) المغنى (نعم) ٤٥١، ٤٥٢.

(٢) الجمهورة: ٨٨/٢.

(٣) شرح أبيات مغنى اللبيب: ٥٩/٣.

الاستعمال هنا عن ذكره فيما بعد.

الرأى الثانى: اسمية لولا:

أظهر النظر فى النصوص عن (حير) أن من القوم من لا يرِدُ فى كلامه تصريح باسميتها أو حرفيتها، فى حين قد يفهم من كلامهم اسميتها وقد لا يفهم ذلك.

ومنهم من قال بحرفيتها دون إشارة إلى اسميتها من قريب أو بعيد.

ومنهم من قال بحرفيتها منكراً اسميتها راداً أدلّة القائلين بها.

ومنهم من قال باسميتها راداً القول بحرفيتها أو ساكتاً عنه.

ثم يختلف القائلون باسميتها ليقول بعضهم إنها ظرفٌ، وليقول آخرون إنها اسم فعل، ويذهب غيرهم إلى عدها مصدراً ويسكت فريق رابع عن الخوض فى مثل هذا مكتفياً بالقول باسميتها. وقد بينا طرفاً من هذا الخلاف فيما سبق، وهذا المبحث مخصص لبحث القول باسميتها فنعرض كلام وأدلة القائلين بها، كما عرضنا كلام وأدلة القائلين بحرفيتها لنصل بعد ذلك إلى المناقشة والترجيح.

ولعله من المناسب أن أبدأ بجماعة من العلماء ذكروا (حير) وحدّدوا معناها بأنه معنى اسم من الأسماء دون إشارة منهم إلى مذهبهم فيها من حيث الاسمية أو الحرفية، وإنما أحرص على إيراد أقوالهم لأن البعض عدّها اسماً مستدلاً بكونها بمعنى اسم من الأسماء أو كما يعبر البعض بأنها وقعت موقعه.

فهذا ابن دريد يقول بأن "(جير) كلمةُ مبنية على الكسر، يراد بها الدهر بمعنى: لا أفعله أبداً[(1)]" ولعل الظرفية معنى من معانى الأسماء؟ مع ملاحظة أن الظرفية من معانى (فى) وهى حرف جر.

وذهب شمر كما فى التهذيب[(2)] والزمخشرى فى المفصل[(3)] وابن فارس فى الصاحبى[(4)] والمقاييس[(5)] إلى أنها بمعنى (حقاً).

ولكن هؤلاء الأعلام لم يصرحوا باسمية (جير) فى حين أن من العلماء من لم ير أن ورودها بمعنى اسم من الأسماء مسوغاً للقول باسميتها، بل إن بعضهم عدّها حرفاً مع تصريحه بأن معناها (حقاً) وهو ما فعله نشوان الحميرى[(6)].

وابن يعيش يعدها حرفاً على الرغم من قول الزمخشرى بأنها بمعنى (حقاً) وكأنه يتجاهل ما قاله من حيث معناها، أو أنه لا يعده دليلاً على الاسمية[(7)] خاصة أن هذا هو مذهب الزمخشرى؛ إذ عدها من حروف التصديق.

---

(١) الجمهرة: ٤٨٨/٣.

(٢) ١٧٨/١١.

(٣) المفصل: ٣١٠ وشرحه لابن يعيش: ١٢٣/٨.

(٤) ص٢١٨.

(٥) (جير) ٤٩٨/١.

(٦) شمس العلوم: ٣٦١/١.

(٧) شرح ابن يعيش: ١٢٤/٨.

أما ابن مالك فأراه يذهب إلى أن مجيء الكلمة بمعنى اسم من الأسماء -أو وقوعها موقعه بعبارة أخرى- دليلٌ على اسميتها، ولهذا حاول إنكار أنها بمعنى (حقّاً) وما ذلك إلا لأنها حرفٌ في رأيه قال "(جير) حرفٌ بمعنى (نعم) لا اسم بمعنى (حقّاً)" وعلل له بأن "كل موضع وقعت فيه (جير) يصلح أن يوقع فيه (نعم)، وليس كل موضع وقعت فيه (جير) يصلح أن يوقع فيه (حقّا)، فإلحاقها بنعم أَوْلى[1]".

ولعل هذا موقف الرضى أيضاً فقد قال عنها: "وليس اسماً بمعنى (حقّاً)، خلافاً لقوم[2]".

ومن الناس من رآها بمعنى (حقّاً) ولم يجعل ذلك دليلاً على اسميتها بل بحث عن دليل آخر كتنوينها ضرورة في الشعر وعلى هذا ابن برّي فيما ذكره عنه الجزولي في مقدمته[3].

على أن ابن هشام بدا جازماً بفكرة اسمية الكلمة المختلف فيها بين الاسمية والحرفية -إذا كانت بمعنى اسم ما؛ ذلك أن المعنى لا يقرر الاسمية عنده فحسب بل ويحدد من أى طائفة من الأسماء هى؛ فجير إذا كانت بمعنى (حقّاً) فهى مصدر، وإذا كانت بمعنى (أبداً) فهى ظرف لذلك قال مدللاً على حرفيتها: إنها ليست اسماً بمعنى حقاً فيكون

---

(١) شرح الكافية الشافية: ٨٨٣.

(٢) شرح الكافية: ٣٤١/٢.

(٣) المقدمة الجزولية: (٣٢٣).

مصـــدراً ولا (أبـــداً) فيكـــون ظرفـــاً وإلا لأعربـــت ودخلـــت عليهـــا (أل)[(١)]".

وهكذا فكأن ابن هشام لـو اعتقـد ورودهـا بمعـانى الأسمـاء لعدهـا منها، ولكنه عدها حرفاً لعدم ورودها كذلك حسب اعتقاده، بـل قـرر أن مجئ الكلمة المختلف فيها بين الحرفية والاسمية بمعنـى الأسمـاء يعطيهـا من أحكام الأسماء وعلاماتها الإعراب ودخول (أل) عليها.

إذاً فالظـاهر أن ورود كلمـة بمعنـى الأسمـاء دليـل مـن أدلـة اسميـة الكلمات المختلف فيها بين الحرفية والاسمية وذلك عند قوم، ولكنه ليس كذلك عند آخرين ممّن اطلعنا على كلامهم، ولنا عودة إلى هذا الأمر.

وهاهى مسألة أخرى تتصل بالموضوع وهى تسـاؤلٌ عمـا إذا كـان استعمال (جير) فى القسم دليل من أدلة اسميتها أم لا.

الحق أنه كما ذهـب بعضهـم إلى أن ورود (جـير) بمعنـى الاسـم لا يدل على اسميتها بـل لا يلفـت نظـر آخريـن إلى ذلـك بـأى شـكل مـن الأشكال، وكذلك كونها يمينـاً للعـرب لا يقـدم ولا يؤخـر فـى الحكـم باسميتها؛ فهى حرفٌ مقسم به عند صاحب معانى الحروف[(٢)]، ونشوان الحميرى يذكر انها حرف ثم يقول "وهى يمين العرب[(٣)]"، وابن يعيـش

---

(١) المغنى (جير) ٤٥٢.

(٢) معانى الحروف: ١٠٦.

(٣) شمس العلوم: ٣٦١.

يعدها حرفاً على الرغم من أنه يرى أن أكثر استعمالها مع القسم[١]، وهاهو ابن مالك يعدها حرفاً، ويدفع القول باسميتها مورداً أدلة حرفيتها، وفى الوقت نفسه يشير إلى أنها يستغنى بها عن ذكر المقسم به[٢]، وكذلك الرضى يقول إنها تقوم مقام الجملة القسمية ثم ينكر اسميتها[٣].

إذا فقد عرف منكرو اسميتها وقوعها يميناً للعرب، ولم يزحزح ذلك رأيهم فيها قيد أنملة، أما من ذكر أنها يمين للعرب ولم يذكر ما إذا كانت اسماً أو حرفاً فعدد من العلماء ترد نصوصهم مفرقة فى هذا البحث ولا نجد لذكرها هنا سبباً اذْ تجاهلت الحكم على حير من حيث الاسمية والحرفية.

وهناك جانب مهم فى هذه القضية ألمحنا إليه قبل، ونحاول تفصيل القول فيه فيما يلى -إن شاء الله- ذلك الجانب هو أن القائلين بالاسمية بين منكر للحرفية -كما فعل ابن برى والمالقى- وذاكرٍ أنها من الكلمات المشتركة بين الحرفية والاسمية مثل (على) و(عن) كصنيع ابن الحاجب والإربلى، وذاكرٍ للخلاف فيها، ومصرح باسميتها دون إشارة من قريب أو بعيد إلى القول بحرفيتها.

لاشك أن أهم القائلين بالاسمية هو سيبويه -إن صح ذلك عنه-؛

---

(١) شرح المفصل: ١٢٤/٨.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٨٨٣.

(٣) شرح الكافية: ٣٤١/٢.

فقد نسب إليه جماعة منهم أبو حيان[١] والسلسيلى[٢] وابن عقيل القول باسمية (حير) قال ابن عقيل "مذهب قوم منهم سيبويه أن (حير) اسم، واسْتُدِلَّ بتنوينها[٣]" ولكنى أشك فى صحة ما نسب إلى سيبويه فبمراجعة الكتاب وجدت أن سيبويه قال تحت عنوان (هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة): وذلك لأنها لا تضاف ولا تصرف تصرف غيرها، ولا تكون نكرة، وذاك (أين ومتى وكيف وحيث وإذْ وإذا وقبل وبعد) فهذه الحروف وأشباهها لما كانت مبهمة غير متمكنة شُبِّهت بالأصوات وبما ليس باسم ولا ظرف؛ فإذا التقى منها حرفان ساكنان حركوا الأخير منهما.

وإن كانت الحرف الذى قبل الآخر متحركاً أسكنوه كما قالوا: هلْ وبلْ وأجلْ ونعَمْ، وقالوا: جيرِ فحركوه لئلا يسكن حرفان، فأما ما كان غايةً نحو: قبْلُ وبعدُ وحيثُ فإنهم يحركونه بالضمة .. إلخ ما قال[٤]".

وبتأمل هذا النص لا أجدُ سيبويه مصرحاً باسمية (حير) وبخاصة ظرفيتها، بل الذى يوحى به كلامه أنه لإبهام الظروف التى ذَكَرَ شُبِّهت بالأصوات وبما ليس باسم ولا ظرف، والمشبه به هو ما ذكره من

---

(١) التذييل والتكميل: ٤/٦٦أ.

(٢) شفاء العليل: ٢/٦٩٩.

(٣) المساعد: ٢/٣٢٧، ٣٢٨.

(٤) الكتاب: ٣/٢٨٥.

حروف طائفة منها سُكِّنَ آخرهُ لتحرك ما قبله وهو: هلْ وبلْ وأجلْ ونعَمْ، وطائفةٍ يُحرَّكُ الأخِرُ من الساكنين الملتقيين كما في (جير)؛ إذاً فذكر سيبويه لجير في هذا الباب إنما كان باعتبارها مثالاً لما حُرِّك الأخِرِ من ساكنين ملتقيين فيه مما ليس باسم ولا ظرف، وبهذا لا يفيد كلام سيبويه أنه يذهب إلى اسمية (جير) إنْ لم يفد ذهابه إلى حرفيتها.

فمن نسب القول بالاسمية إليه من خلال هذا النص ما أظنه إلا واهماً.

أقول ذلك على الرغم من أن أبا حيان شدّد النكير على ابن مالك لأنه جَهِلَ القائل باسمية (جير) مع أنه سيبويه؛ إذْ قال أبو حيان بعد أن نقل كلام ابن مالك بنصه من شرحه للتسهيل: "وكان (يعني ابن ملك) قد شنع على الزمخشري (يعني في مسألة أخرى) في قوله "ومِنَ الناس" بأنه جهلَ من هو قائل ذلك وهو سيبويه، فيقال له: وأنت أيضاً جهلت من قال فيها (يعني جير) اسم وهو سيبويه لقولك "وزعم قوم"، وختم أبو حيان كلامه بقوله: "وقد استدل على أنها اسم بتنوينها[1]".

وعلى الرغم من عدم اقتناعي بأن سيبويه قال باسمية (جير) إلا أنني لا استطيع أن أنكر أن ذلك كان حقيقة لا تقبل الشك عند عدد من العلماء، لذا فلو قال قائل: إن تلك الجماعة التي ذكرتْ أن معنى (جير) معنى اسم و لم تنص على اسميتها إنما أرادت أنها اسم و لم تصرح بذلك بناء على ما استقر عندهم عن سيبويه من القول باسميتها، فالجواب أن

---

(١) التذييل والتكميل (خ): ٤/١٦٦أ.

هذا ممكن من غير جزمٍ به، ومن يدرى فلعل لسيبويه نصاً تفهم منه اسمية جير غير أنّى لم أوفق فى العثور عليه.

وأعود إلى فريق من العلماء ذكرت من قبلُ أنهم يقولون باسميتها مع إنكار حرفيتها، ومن هؤلاء ابن أبى الربيع فى الملخص؛ إذ قال "وأما (جير) فمن الناس من قال: إنها بمنزلة (نعم) وهى حرف ويبطلُ هذا؛ لأن التنوين قد سمع فيها، والتنوين لا يلحق الحرف" ثم ذكر آراء الناس فى نوعها من الأسماء مرجحاً أنها من قبيل أسماء الأفعال(١).

ومنهم أيضاً بل من أهمهم المالقى الذى جزم بأن (جير) اسم، ونافح عن هذا قائلاً "اعلم أن (جير) جعلها أبو موسى الجزولى من المتأخرين حرفاً(٢)، وجعلها فى باب الحروف الواقعة جواباً فى كراسه، وجعلها بمعنى نعم، وذكر غيرُه أنها بمعنى (حقّاً) من غير تعرّض لاسميتها ولا حرفيتها، وليست عندى جواباً، وإنما هى اسم بمعنى حقاً مضمّنةً معنى القسم؛ إذْ هى عِوَضٌ منه، وفيها معنى التوكيد فتقول: جير لأفعلن كما تقول: حقاً لأفعلن فهى كعوْضٌ فى قولهم: عوْضُ لأضربنّك" ثم واصل قائلاً "وهى من أسماءِ الدهر نزلت منزلة المقسم به، فبنيت على حركة لالتقاء الساكنين الراء والياء وكانت الحركة كسرة

---

(١) ١/٣٥٨-٥٤٠.

(٢) أظنه واهماً فى هذا فالجزولى ذكر القولين فيها وأورد رأى ابن برى القائل باسميتها.

على أصل التقاء الساكنين[١] وهذا النص فيه خلَلٌ، فقد علق محقق الرصف على كلمة (هي) بقوله: (أي: جير)، ولا أظن المالقي يقول إن جير بمعنى حقاً ثم يجعلها ظرفاً في الوقت نفسه، وإنما الضميرُ يراد به كلمة (عوْضُ)، وينتهي كلامه عنها بقوله: "نُزِّلت منزلة المقسم به" ويبدأ كلامه عن (جير) موضوع البحث من قوله: "فبنيت على حركة ... إلخ ..." ولعل الفاء في (فبنيت) واو في الأصل أو محرفة عن واو، ولعل في النص سقطاً فتكون العبارة (وبنيت "جير" ..). وأظن أنه كان من المناسب لو أثبت المحقق النص هكذا "فتقول: جير لأفعلن كما تقول: حقاً لأفعلن فهي كـ (عوْضُ) في قولهم: عوْض لأضربنك -وهي من أسماء الدهر نزلت منزلة المقسم به- فبنيت (يعني جير) على حركة .. إلخ .."؛ ذلك أن قوله أولاً إنها بمعنى (حقاً) ثم يعدها من أسماء الدهر فيه تناقض أو تحير في معناها، والأمر ليس كذلك عنده فقد قال بعد هذا النص الذي ذكرنا: "والدليل على أنها اسم شيئان: أحدهما: أن معناها حقاً" فهو يؤكد ما سبق أن قاله في أول النص؛ وبهذا البيان نعلم أن قوله (وهي من أسماء الدهر نزلت منزلة المقسم به) أراد به (عوْضُ) لا (جير). علماً أن بعض العلماء قد جعل (جير) من أسماء الدهر، ولكني استبعد أن يعدها المالقي ظرفاً وفي الوقت نفسه يجعلها بمعنى (حقاً)، ويمكن تقويم النص بطريقة أخرى فنضيفُ كلمة (قيل) ليصبح "قيل: هي من أسماء الدهر .." وبذا تصحّ العبارة فتظهر أن المالقي يذكر رأيا في معنى (جير)، ذُكِرَ عند غيره، وسنعود إلى المالقي بعد حين.

---

(١) رصف المباني: ١٧٦، ١٧٧.

وقد أظهر البحث أن جماعة من العلماء نصوا على اسميتها، وحددوا نوعها من الأسماء بألفاظهم من كتبهم أو بما ينسب إليهم في كتب الآخرين، ومن هؤلاء: أبو على الفارسى وعبد القاهر الجرجانى اللذان ذهبا إلى أن (جير) اسم فعل، فالأول حسب ما نسبه إليه ياقوت الحموى فى معجم الأدباء[(١)]، والثانى حسب ما حكاه عنه الرضى فى شرح كافية ابن الحاجب[(٢)] بقوله "قال عبد القاهر هو (يعنى جير) اسم فعل بمعنى (أعترف)" قال الرضى راداً عليه "ولا يتعذر ما ارتكبه فى جميع حروف التصديق" قال البغدادى[(٣)] "وقال عبد القاهر فى شرح الإيضاح "ومن الأسماء المبنية على الكسر: جير، ومعناه أعترف وأُقِرّ، كما أن معنى هيهات بعد، وبنى على الكسر على أصل التقاء الساكنين، ولم يعبأ بطلب الخفة فيه، كما كان ذلك فى كيف وأين لأجل قلة الاستعمال" وقد وجدت كلامه فى المقتصد[(٤)].

أما ما نسب إلى الفارس فقد فهم من حكاية رويت عنه فى معجم الأدباء ونقلها البغدادى فى الخزانة[(٥)] وخلاصتها أن أحدهم كان يختلف على أبى على الفارس فكان أن جرى ذكر الأصمعى فى أحد المجالس، فأسرف أحدُ الحاضرين فى الثناء عليه، ومن ذلك أنه لسعة

---

(١) سنورد كلامه مختصراً من خزانة الأدب.

(٢) ٣٤١/٢.

(٣) شرح أبيات المغنى: ٦١/٣، ٦٢.

(٤) ١٤١/١.

(٥) ١٠/١١١-١١٣

علمه تجاسر على تخطيئة الفحول من الشعراء ومنهم ذو الرُّمّة الذى بلغ الغاية فى الإحاطة بلغة العرب ومعانيها، فقال له الشيخ أبو على: وما الذى أنكر على ذى الرمة؟ فقال: قولَه:

وقفنا فقلنا: إيهِ عن أمِّ سالم

لأنه كان يجب أن ينونه، فقال (يعنى أبو على) "أما هذا فالأصمعى مخطئ فيه، وذو الرمة مصيب، والعجب أن يعقوب بن السكيت قد وقع عليه هذا السهو فى بعض ما أنشده، فقلتُ (يعنى راوى هذه الحكاية): إنْ رأى الشيخُ أن يَصْدَعَ لنا بجلية هذا الخطأ تفضل به، فأملى علينا: أنشد ابن السكيت:

وقائلةٍ أسيتَ فقلت: جيرِ أسِيٌّ إننى من ذاك إنّهْ

(وبعدها أبيات)

قال يعقوب: قوله: جيرِ، أى: حقاً وهى مخفوضةٌ غير منونةٍ، فاحتاج إلى التنوين.

قال أبو على: هذا سهوٌ منه، لأن هذا يجرى مجرى الأصوات، وباب الأصوات كلها والمبنيات بأسرها -إلا ما خُصَّ منها بعلة- الفرقان فيها من نكرتها ومعرفتها التنوين، فما كان منها معرفة جاء بغير تنوين، فإذا نكرته نوّنته. من ذلك أنك تقول فى الأمر: صَهْ ومَهْ، تريد السكوت يا فتى، فإذا نكرّت قلت: صهٍ ومَهٍ، تريد: سكوتاً .. إلى أن قال: وزعم الأصمعى أن ذا الرمّة أخطأ فى قوله:

وقفنا فقلنا إيهِ عن أمِّ سالم

وكان يجب أن ينونه، وهذا من أوابد الأصمعى التى يقدم عليها من غير علم. فقوله: جير بغير تنوين فى موضع قوله: فقلتُ: الحقُّ، وتجعله نكرة فى موضع آخر فتنونه فيكون معناه: قلتُ: حقاً، ولا مدخل للضرورة فى ذلك، إنما هو تنوين للمعنى المذكور، وبالله التوفيق، وتنوين هذا الشاعر على هذا التقدير".

من هذه الحكاية يظهر أن الفارسى يعد (جير) مثل (إيه) اسم فعل، ومعناها عنده: (الحقّ) إن كانت غير منونة، و(حقاً) إن كانت منونة، وأنه يسمى هذا التنوين تنوين التنكير ولا يعتبره تنوين ضرورة، ومعلوم أن تنوين التنكير خاصٌّ بالأسماء.

ويلتقى عبد القاهر والفارسى فى المعنى وإن اختلفت العبارة.فـأُحِقُّ الحقّ و(أعترف) بمعنى، وعبارة الفارسى فيها تفسير اسم الفعل بالمصدر، وكثيراً ما تفسر أسماء الأفعال بالمصدر كما فُسِّرت (صه) بـ(سكوتاً)، وغيرها، وسنرى ذلك عند ابن الحاجب فإنه له طريقة أخرى فقد قال "وقد تستعمل بمعنى حقاً، وإذا جاءت كذلك فعلة بنائها إما اسم من أسماء الأفعال بمعنى (حقٌّ ذلك) كما تقول فى تفسير (هيهات لذلك): (بعداً له، وكثيراً ما تفسر أسماء الأفعال بالمصادر .. إلخ .. ما قال[1]" إذاً فمعنى (جير) اسماً، حقٌّ ولكنها ليست مصدراً وإلا لأعربت فتكون اسم فعل فسِّر بالمصدر كما قالوا.

---

(١) الإيضاح: ٢/٢٢٢.

وقال البغدادى "ونقل أبو حيان فى تذكرتـه عـن شـيخه أنـه اسـم فعل، قال فيها (كذا): جير اسم فعل واقع موقع المضارع، وقال شـيخنا بمعنى: أعترف، وقال أبو صدقـة الأعرابـى إذا حدثـك محـدث فقـل لـه: جير، أى صدقت، وبناؤه علـى الكسـر ولا يفتـح إذا كـان اسـم فعـل، وتنوينه يدل على اسميته، فإذا نوّن كان معنــاه: أعـترف اعترافـاً، وإذا لم ينوّن كان معناه أعترف الاعتراف، كحال (أفٍّ) إذا نـون كـان المعنـى: أتضجّـر تضجّـراً، وإذا لم ينـوّن كـان معنـاه: أتضجّـر التضجـر، انتهـى كلامه[1]".

ومن العلماء المشار إليهم آنفاً من قال باسمية جير، وعَدّها مصـدراً، وهو ما نسب إلى ابن السكيت فى شرح أبيات المغنـى[2]، وذكـره ابـن أبى الربيع فى الملخص[3].

وقد قال بعضهم بأنها ظرف بمعنى أبداً وحكاه ابن أبى الربيع قـائلاً: "ومن الناس من قال: إنها ظرف، وبنيت لقلة تمكنها، وكأنه قال: لا أفعـل هذا أبدا[4]" ولعل أساس هذا الرأى ما وجد عند سيبويه من ذكره إياهـا فى باب الظروف المبهمة غير المتمكنة وقد سبق أن بينت عدم إمكان نسـبة القول بظرفيتها إلى سيبويه من خلال ذلك النص وا لله أعلم بالصواب.

---

(١) شرح أبيات المغنى: ٦٢/٣.

(٢) نفسه: ٦٦/٣.

(٣) الملخص: ٥٣٩/١.

(٤) الملخص: ٥٣٩/١.

وقد كان لابن دريد كلام يوحي بأن (جير) ظرفٌ وإن كان لم يصرّح باسميتها في أي مواضع ورودها، جاء في الجمهرة "قال أبو بكر: جير كلمة مبنية على الكسر يراد بها الدهر بمعنى لا أفعله أبداً" ثم بين أنها قد تجري مجرى القسم يقال: جير لأفعلنّ أو حقاً لأفعلن ونحو ذلك[1]".

هذه فئة عرفنا أسماء بعضها وجهلنا آخرين رأت اسمية جير وحدّدت نوعها في الأسماء، نأتي بعدها إلى فئة تميزت عن القائلين بالحرفية مطلقاً أو القائلين بالاسمية مطلقاً بأنها رأت أن تجعل (جير) من الكلمات التي تكون حرفاً في مواضع واسماً في مواضع أخرى كـ(على) و(عن) و(الكاف) و(مذ ومنذ) وهذا الرأي يمكن أن نعنون له بعنوان يميزه من مبحث اسمية (جير) ونجعله ثالثاً.

الرأي الثالث: (جير) مشتركة بين الحرفية والاسمية

وعلى هذا الرأي فإن (جير) ليست من الكلمات التي يختلف فيها بين الاسمية والحرفية بل من نوع من الكلمات التي تأتي حروفاً في مواضع وأسماء في مواضع أخرى.

وحسب ما وقع لي فلعلّ أول قائل بهذا الرأي هو ابن الحاجب. جاء في الإيضاح له "و(جير) نحوها أي نحو أجل أو نحو إنّ، والكسر أكثر فيها، وقد تستعمل بمعنى (حقاً)، وإذا جاءت كذلك فعلّة بنائها

---

(١) الجمهرة: ٤٤٨/٣.

إما (لأنها[1]) اسم من أسماء الأفعال بمعنى: حقّ ذلك، كما تقول في تفسير هيهات لذلك: بعداً له، وكثيراً ما تفسر أسماء الأفعال بالمصادر، وإما لأنه موافق لجير -الذى هو حرف- في لفظه[2]".

وعلى مثل هذا الرأى الإربلى الذى قال عنها "وهى كلمة مشتركة تقع تارة حرف ايجاب .. إلى أن قال: "وأخرى اسماً بمعنى حقّ" إلخ .. ثم قال "وبنيت فأما الحرفية فظاهر، وأما الاسمية فلما بينهما من الشبه إلخ ..[3].

وابن الحاجب يذهب فى رأيه إلى أن أصل معنى (جير) الحرفية: التحقيقُ والإثباتُ، ولذا جاءت الاسمية بمعنى (حقّ) وقد قال عن (على) أنها إذا كانت اسماً بمعناها حرفاً[4].

ويبقى أننى لم أجد عند أصحاب هذا الرأى كيفية التفريق بين (جير) الحرف و(جير) الاسم أو متى تكون حرفاً ومتى تكون اسماً؟ في حين نجد أن (على) و(عن) حرفان ما لم يدخل عليهما حرف جرّ، فإن دخل حرف الجر على أى منهما فهو اسم وكذلك الأمر بالنسبة للكاف، وها نحن نعرف أن (مذ ومنذ) حرفان إذا وقع بعدهما الاسم مجروراً على أشهر الآراء، ويكونان اسمين إذا دخلا على اسم مرفوع أو

(١) زيادة من عندى.

(٢) الإيضاح: ٢/٢٢٢-٢٢٣.

(٣) جواهر الأدب: ٤٦٠.

(٤) الإيضاح: ٢/٢٢٢.

على الجملة فعلية أو اسمية[١].

فماذا عن (جير)؟ في أي المواضع تكون حرفاً وفي أيها اسماً؟ لم أظفر بجواب فيما بين يدي من مصادر هذا الرأي القائل باشتراكها بين الاسمية والحرفية، والله أعلم.

وقد لفت انتباهي أن المرادي[٢] ذكر الخلاف في (جير) من حيث الحرفية والاسمية وأورد كلام ابن مالك مضمّناً أدلته على حرفية (جير) وردوده على أدلة الاسمية، ومع هذا فإنه (المرادي) لم يكن له اختيار من الرأيين ولم يرد عنده ذكر للرأي الثالث القائل بأنها من المشترك بين الحرفية والاسمية، فما سرّ توقفه في الاختيار؟ أهو عدم اهتمامه بتحلية مثل هذا الأمر؟ أم عدم اقتناعه بمثل هذه المباحث؟ أم إنه يكتفي بإيراد كلام ابن مالك وأدلته على الحرفية وردّه أدلة الاسمية إشارة إلى ميله إلى هذا الرأي، ثم لم يجد داعياً للتصريح بمذهبه، لعله كذلك.

وقد ذكر أبو حيان الخلاف في (جير) من حيث الاسمية والحرفية ونقل رأي ابن مالك ثم قال: "والذي يظهر أنها من حروف الإجابة للدلائل التي استدل بها المصنف[٣]" ولم يحاول أن يناقش الأدلة لإقناعنا باختياره.

---

(١) انظر أوضح المسالك: ٣/٥٣-٦٤.

(٢) الجنى: ٤١٢.

(٣) التذييل والتكميل: ٤/٦٦أ.

وفى نهاية الكلام عن اسمية (جير) لعلّه من المناسب إيراد أدلة الاسمية فقد تبين مما سبق أن القول باسمية (جير) بدأ فى وقت مبكر فهو منسوب إلى سيبويه وقال به الفارسى وغيره مما جعل رجلاً كبيراً كابن مالك يحاول نقض تلك الأدلة، وقد ظهر لى أنها ما يلى:

الدليل الأول:

جاءت (جير) بمعنى (حقّاً) كما يستفاد من كلام أمثال ابن الحاجب[١] والمالقى[٢] وجماعة، ومجيئها بمعنى الأسماء يجعلها اسماً عند بعضهم، وتكون مصدراً بهذا المعنى، وقال آخرون إنها ظرف زمان لأنها بمعنى أبداً، وهى عند آخرين اسم فعل فهى بمعنى (أعترف) أو (أحقّ)، وقد قال المالقى مستدلاً بهذا "والدليل أنها اسم شيئان: أحدهما: أن معناها (حقّاً)، وما حلّ من الألفاظ المشكلة فى الحرفية والاسمية محلّ الاسم حكم عليه بالاسمية إلاإن قام دليلٌ على حرفيته ككاف التشبيه التى معناها (مثل)[٣]".

وبدا أن ابن مالك يرى صحة هذا دليلاً على الاسمية، لهذا كان أول أدلة حرفية (جير) عنده إنكار أنها بمعنى حقاً وأنها واقعة موقعها، ومثله ابن هشام كما مضى من قبل[٤]، ولم ير بعض العلماء بحوع (جير)

---

(١) الإيضاح: ٢٢٢/٢.

(٢) الرصف: ١٧٦، ١٧٧.

(٣) الجمهرة: ٤٤٨/٣.

(٤) شرح الكافية الشافية: ٨٨٣، والمغنى (جير) ١٦٢، ١٦٣.

بمعنى الاسم دليلاً على اسميتها كما فعل نشوان الحميرى الذى قال بحرفيتها مع قوله إنها بمعنى (حقاً[1]).

الدليل الثانى:

"تنوينها فى الشعر مراعاة لأصلها من الاسمية قال الشاعر:

وقائلةٍ أسيتَ فقلت: جيرٍ أسِيٌّ إننى من ذاك إنّهْ[2]

وبهذا استدل ابن برى[3] وابن أبى الربيع فى الملخص[4] والإربلى[5] وذكره الرضى[6]، وسأبين فيما بعد وجه الاستدلال به مفصلاً.

وقد جعل الفارسى التنوين فى جير هنا (تنوين تنكير) وتنوين التنكير أحد أنواع التنوين الذى يكون علامة للاسم[7].

الدليل الثالث:

دخول أجل عليه فى قول الشاعر:

---

(١) شمس العلوم: ٣٦١/١.

(٢) الرصف: ١٧٧.

(٣) الجزولية: ٣٢٣.

(٤) ٥٣٨.

(٥) جواهر الأدب: ٤٦٠.

(٦) شرح الكافية: ٣٤١/٢.

(٧) الخزانة: ١١٢/١٠.

وقُلْن على الفردوس أولُ مشربٍ   أجَلْ جيرِ إن كانت أبحيت دعاثره

"أى: نعم حقاً إنْ كانت" أورده الإربلى فى جواهر الأدب[١] دليلاً على الاسمية، وورد عند ابن مالك البيت برواية أخرى قريبةً من روايته هنا دليلاً على الحرفية، إذ جعل تأكيد (نعم) بجير دليلاً على حرفية (جير) وذلك فى قول طفيل الغَنَوىّ:

وقلن على البَرْدىّ أول مشرب   نَعَمْ جيرِ إنْ كانت رواءً أسافلُه[٢]

وورد (أجل) فى البيت الأول و(نعم) فى البيت الثانى لا يحدث فرقاً، فقد أجمع الناس على حرفيتهما[٣]، ولكن استدلال القوم بالبيت الأول على الاسمية ثم استدلالهم بمثله على الحرفية يظهر أنه يمكن التناقض بين العلماء فى الاستدلال بالشاهد الواحد بأن يكون دليلاً على شىء عند قوم وعلى نقيضه عند آخرين.

الدليل الرابع:

لعل من الأدلة على الاسمية اختصاصها دون حروف الإجابة بحلولها محل المقسم به فهى من ألفاظ القسم مثل حقّاً وعَوْضُ وغيرها، فاختصاصها عن حروف الإجابة بمجيئها لفظاً للقسم دليل على الاسمية

---

(١) جواهر الأدب: ٤٦٠.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٨٨٨.

(٣) المغنى (أجل): ٢٩.

حسب ما أظنّ وهو يخالف ما ذهب إليه الناس من عدم الإشارة ولو بطرف خفى إلى أن بجيئها للقسم دليل حرفية أو اسمية.

المراد بها اسماً:

تناثرت فى المبحث السابق إشارات إلى المراد بجير حال كونها اسماً ونحاول هنا أن نجمع ما تناثر وتفرق على النحو التالى:

أولاً: جاء فى كلام العلماء القائلين بالاسمية أن (جير) بمعنى حقّاً كما رأيناه عند المالقى وكما قال به جماعة أخرى ساكتة عن الحكم عليها بحرفية أو اسمية أو قائلة بحرفيتها، ففى التهذيب[١] عن شمر أنها بمعنا حقّاً، وعليه ابن فارس فى الصاحبى[٢] والمقاييس[٣] والجوهرى فى الصحاح[٤] وغيرهما، وهؤلاء لم يحكموا على (جير) بحرفية أو اسمية، أما نشوان فقد قال إنها حرف ومع هذا جعل معناها (حقّاً) وقد مر ذلك فيما سبق.

ثانياً: جاء فى كلام الأوائل أن (جير) يراد به الدهر بمعنى لا أفعله أبداً، هكذا تكلم ابن دريد فى الجمهرة[٥] وقال ابن أبى الربيع "ومن

---

(١) ١١/١٧٨.

(٢) ٢١٨.

(٣) ١/٤٩٨.

(٤) ٢/٦١٩.

(٥) ٣/٤٨٨.

الناس مَنْ قال: إنها ظرف وبنيت لقلة تمكنها، وكأنه قال: لا أفعل هذا أبداً، وتكون بمنزلة عوْضُ،[١]" فهو يشبهها بـ (عوض) وقد قيل عن (عوْضُ) هو اسم من أسماء الدهر، فيكون ظرفاً" حكاه ابن عقيل فى المساعد[٢]. وقال ابن هشام فى المغنى: "عوض ظرف لاستغراق المستقبل مثل "أبداً"، إلا أنه مختص بالنفى، وهو معرب إن أضيف كقولهم "لا أفعله عوض العائضين" مبنى إن لم يُضَفْ. وبناؤه إما على الضم كقبل أو على الكسر كأمسِ، أو على الفتح كأين، وسمى الزمان عوْضاً؛ لأنه كلما مضى جزء منه عوضه جزءُ آخر، وقيل: بل لأن الدهر فى زعمهم يسلب ويعوض، واختلف فى قول الأعشى:

رضيعىْ لبانِ ثدى أمٍّ، تحالفا　　　باسحم داج عوضُ لا نتفرّقُ

فقيل: ظرف لنتفرق، وقال ابن الكلبى: قسم، وهو اسم لصنم كان لبكر بن وائل بدليل قوله:

حلفت بمائرات حول عوْضٍ　　　وأنصابٍ تُركنَ لدى السّعيرِ

والسعير اسم لصنم كان لعنزة، انتهى. ولو كان كما زعم لم يتّجه بناؤه فى البيت[٣]".

---

(١) الملخص: ١/٥٣٩.

(٢) ٢/٣٢٧.

(٣) المغنى: ٢٠٠، ٢٠١.

فكما تلتقى جير مع عوض فى الظرفية يلتقيان فى استعمالهما قسماً وفى البناء.

أما (أبداً) التى جاءت جير بمعناها فهى "ظرف مختص بالاستقبال وحقيقته التأبيد، وقد يطلق على الزمن المتطاول[١]" وهو يستعمل مع النفى وشبهه ومع الإثبات، فمع النفى مثل قوله تعالى: ﴿ولن يتمنوه أبداً بما قدمت أيديهم﴾[٢]، ومع الإثبات مثل: ﴿فإنّ له نار جهنم خالدين فيها أبداً﴾[٣]. وقد وردت فى القرآن منصوبة غير مضافة فى ثمانية وعشرين موضعاً ما يقارب نصفها مواضع نفى والنصف الآخر مواضع إثبات، ولم ترد فيه مضافة كقولهم: لا أفعله أبدَ الدهرِ" وجاء فى الصحاح "الأبد: الدهر والجمع آباد وأبُود يقال: أبدٌ أبيد، كما يقال: دهْرٌ (دهير[٤])، ولا أفعله آبَدَ الأبيد، وأبَدَ الآبدين كما يقال: دهر الداهرين وعوْضَ العائضين، والأبد أيضاً: الدائم[٥]". وفى التهذيب[٦] عن اللحيانى "لا أفعل ذلك أبد الآبدين، وآبد الأبديّة أى الدهر".

---

(١) البحر المحيط: ٤٥٦/٣.

(٢) البقرة: ٩٥.

(٣) الجن: ٢٣.

(٤) هامش الصحاح.

(٥) الصحاح (أبد).

(٦) ٢٠٨/١٤.

ومن الواضح أنهم قصدوا بكلمة (الدهر) فى تفسير (جير) الظرفية فلا تعارض أو تخالف بين ما قاله ابن دريد وابن أبى الربيع.

ثالثاً: نسب إلى أبى على الفارسى وعبد القاهر الجرجانى أنهما عدّا (جير) اسم فعل، وجعل الجرجانى معناه، أعترف وأقِرُّ، وقال الفارسى: إنها بمعنى: (الحقّ) عند عدم تنوينها تنوين التنكير، و(حقّاً) عند تنوينها به. وقد بينا ذلك موسعاً فيما سبق.

ووقوعها اسم فعل يقتضى أن تكون مبنية بخلاف القول بأنها مصدر أو ظرف فإن بناءها مشكل إذ يفترض أن تكون مُعْربة، لذا حاول القائلون بأنها مصدر أو ظرف تعليل بنائها كما سيظهر فيما بعد إن شاء الله.

وبعد، هل يمكن لمن قال باسميتها أن يجعلها بمعنى (نعم) لا (حقّاً) كما فعل بعض القائلين بالحرفية مع قولهم بأنا بمعنى حقاً وهو نشوان الحميرى، وكما قال ابن خروف بحرفية (أما) التى بمعنى (حقّاً) أو (أحقّاً) مخالفاً غيرها فى اسميتها[١].

أرى أنه لو قال قائل بأن الحروف تأتى بمعنى الأسماء وأن الأسماء تأتى بمعانى الحروف لما كان فى ذلك خطأ أبداً، فاستعراض معانى حروف الجرّ التى تأتى عليها نجد كثيراً منها معانى للأسماء[٢]، كما أن

---

(١) المغنى (أما): ٧٩.

(٢) انظر أوضح المسالك (حروف الجر).

العرب تضع للمعانى حروفاً وتأتى الأسماء بتلك المعانى كما فى أسماء الشرط التى جاءت بمعنى (إنْ) وهو الشرط، وكذلك اسماء الاستفهام التى جاءت بمعنى الاستفهام وهو معنى وضع له حرف الهمزة وهكذا[١]، ولم يفت هذا ابن الحاجب بالنسبة لجير فهو على مذهبه بأن (جير) مشتركة بين الحرفية والاسمية، يقول عن الاسمية: "وأصل معناه فى الحرفية التحقيق والإثبات" وجعل معنى على الاسمية هو معنى على الحرفية[٢].

هذا والأقوال الثلاثة فى المراد بـ (جير) اسماً تتقارب كما يقول ابن أبى الربيع ويبعد عنده أن تكون حرفاً، ورجح أنها اسم فعل لأنه قال "فيغلب على الظن لهذا (لتنوين التنكير[٣]) أن جير من قبيل أسماء الأفعال والله أعلم". وأزيد على ذلك أن بعض أهل اللغة أخبر أن جير تبنى على الكسر وتنون أيضاً فقد جاء فى المحيط فى اللغة[٤] "وجيرِ وجيرٍ -بالتنوين- أى: حقاً وهو فى معنى أجل" وذكر ذلك ابن فارس فى الصاحبى[٥] عن المفضل الذى قال و(ربما نوّنوها)، وجاء فى الكليات لأبى البقاء[٦] أن "جير بكسر الراء وقد ينوَّن: يمين أى حقّاً"

---

(١) شرح ابن عقيل: ٣٢/٣١/١.

(٢) الإيضاح: ٢٢٣/٢.

(٣) الملخص: ٥٣٩، ٥٤٠.

(٤) ١٧٧/٧.

(٥) ٢١٨.

(٦) ٣٧٧/٤.

وذكر صاحب التاج أن الصغانى نقل تنوينها؛ والمبنى عندما ينوّن فإنما ذلك لأنه اسم فعل أو اسم صوت، أوْ عندما يراد التفريق بين النكرة والمعرفة من المبنيات فى غيرها وهو فيهما كثير، وهذا التنوين يسمى تنوين التنكير وهو دليل اسمية أسماء الأفعال والأصوات وانظر ما سيأتى:

مناقشة الأدلة:

أ) أدلة الحرفية:

حاول بعض القائلين بالحرفية التدليل عليها وكان من أشهرهم ابن مالك الذى تابعه غيره فى الاستدلال بما دلّل به وقد عرضت الأدلة فيما سبق وفيما يلى مناقشة لها:

فمن هذه الأدلة:

أولاً: أن كل موضع وقعت فيه (جير) يصلح أن يوقع فيه نعم، وليس كل موضع وقعت فيه (جير) يصلح أن يوقع فيه حقّاً فإلحاقها بنعم أولى[1]". وإنى أميل إلى عدم صحة أن كل موضع تقع فيه (جير) يصلح أن توقع فيه نعم؛ لأن هذا يقتضى أن كل موضع تقع فيه نعم يصح أن تقع فيه (جير)، والحقيقة أن استعمال (جير) يختلف عن استعمال (نعم) فهى كما ذكر الإربلى أقل من نعم وأحطّ منزلة لذلك كانت للتصديق فى الإثبات والنفى ولا تكون إعلاماً ولا عدة كما مرّ، كما أن (جير) تستعمل فى مواضع التوكيد والتقوية وقد ثبت كثرة

---

(١) شرح الكافية الشافية: ٨٨٣.

استعمالها فى القسم وأنبأ به جماعة من العلماء، فهى حديرة بأن تكون بمعنى حقّاً فى تلك المواضع، أما المواضع التى يتوهم فيها عدم الحاجة إلى التقوية والتوكيد واستعملت فيها (جير)، فهى قليلة محدودة فى عدد من الشواهد الشعرية، ومع هذا فإن إرادة التوكيد فيها محتملة، بل ظهر من عبارات بعض العلماء انها لا تكون إلا للقسم لإرادة التوكيد والتقوية بها. كما سنرى فيما بعد.

ثانياً: ومنها ما ذكره ابن مالك أيضاً من أن شبهها بنعم لفظاً واستعمالاً سبب بنائها[1]" ومعلوم أن كثيراً من الأسماء بنيت لشبهها بالحرف فى الوضع كالضمائر وفى المعنى كأسماء الإشارة وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وغيرها[2]، فبناء كلمة لمشابهتها الحرف لا يدل على الحرفية بل يفسر البناء فيها لا أكثر ولا أقل، كما أن تعدد شبه كلمة ما بالحرف لا يعنى حرفيتها فإن حاشا الاسمية أشبهت حاشا الحرفية لفظاً ومعنى ومع هذا بقيت اسماً على رأى جماعة[3].

ثالثاً: كذلك ما ذكره من أنها لو وافقت (حقّاً) فى الاسمية لأعربت ولجاز أن يصحبها الألف واللام كما أن حقّاً كذلك، فلا أرى فيه دليلاً لأن الأسماء إذا تشابهت فى المعانى فإنها قد لا تتشابه فى الأحكام نفسها من حيث الإعراب والبناء أو قبول اللواصق واللواحق،

---

(١) المصدر السابق: ٨٨٣.

(٢) شرح ابن عقيل: ١/٣٠-٣٤.

(٣) شرح التسهيل: ٢/٣٠٩.

ونرى بعض الأسماء المعروفة الاسمية لا تقبل (أل) وبعضها لا يقبل الإضافة أو التثنية أو غيرها من علامات الاسمية، ولم يمنع هذا من عدها أسماء، وقد قال الدماميني عن جير: "ولقائل أن يمنع لزوم الإعراب لو كان بمعنى حقاً ودخول (أل) وسنده (ما) التي بمعنى شيء ونحوها[١]".

وقد أجاب الشمنّيّ عن ما قاله الدماميني بأن اللزوم لعدم مشابهتها الحرف حينئذ (أي إذا كانت بمعنى حقاً) بوجه من الوجوه المقتضية للبناء بخلاف (ما) بمعنى شيء فإنها مشابهة له في الوضع[٢]" وأقول: إن شبه الاسم بالحرف يتعدد ويختلف من كلمة لأخرى فالجمود والإبهام والوضع والمعنى والاستعمال وغير ذلك مما يمكن أن يشابه الاسم فيه الحرف، كل واحد مسوّغ لبناء الاسم، وقد لا يدرك شبه الاسم بالحرف ولا يعني هذا أنه لا يبنى.

رابعاً: ما ذكره من أدلة كونها بمعنى (نعم) من عطف (نعم) عليها في قوله:

أبى كرماً (لا)، آلفاً (جير) أوْ نعم   بأحسنِ إيفاءِ وأنجز مَوْعدِ

وتأكيد (نعم) بها في قوله:

وقلن على البرديّ أوّلُ مشرب   نعم جير إنْ كانت رواء أسافلُه

---

(١) الهمع: ٤/٢٥٨، ٢٥٩.

(٢) ص١٨٣.

ومقابلة (لا) بها فى قوله:

إذا يقول (لا) أبو العجير يصدق لا إذا يقول: جيرِ

ما ذكره لا يمنع أن تكون (جير) بمعنى حقّاً فلو حذفنا (جير) فى الأبيات وجعلنا مكانها (حقّاً) لما اختل المعنى ولما دلّ على حرفية (حقّاً)، فكيف يكون دليلاً على حرفية (جير).

ب) أما أدلة الاسمية:

فأولاً: ما ذكره المالقى من أنها تأتى بمعنى (حقّاً، وأن ما حل من الألفاظ المشكلة فى الحرفية والاسمية محل الاسم حكم عليه بالاسمية إلا إن قام دليل على حرفيته ككاف التشبيه التى معناها (مثل)[1]" لم يكن مقنعاً للبعض للقول باسميتها فهم ينصون على حرفيتها وفى الوقت نفسه يعدّونها بمعنى حقّاً، وأما من عدّه دليلاً وقاعدة فى مثل هذه الكلمات فقد حاول أن ينكر أن تكون بمعنى الأسماء وهو ما صنعه ابن مالك وتابعه أبو حيان وغيره، قال ابن مالك: جير حرف بمعنى نعم لا اسم بمعنى حقّاً وعلّل قائلاً "كل موضع وقعت فيه (جير) يصلح أن يوقع فيه (نعم)، وليس كل موضع وقعت فيه (جير) يصلح أن يوقع فيه (حقّاً) فإلحاقها بنعم أولى".

وقد تبيّن من النظر فى الشواهد أنه يصح أن تقع حقّاً فى مواقع جير، لأنه غالباً ما تكون تلك السياقات يراد فيها وبها التأكيد، وإن لم

---

(١) الرصف: ١٧٧.

فيمكن الحمل على معنى حقاً دون تكلف كبير، وكما قال الرضى بأنه يمكن أن تحل كلمة (أعترف) محل أىٌّ من حروف التصديق فكذلك حقّاً، ألم يقل عبد القاهر أن (جير) اسم فعل بمعنى (أعترف) فقال الرضى راداً عليه "ولا يتعذر ما ارتكبه فى جميع حروف التصديق(١)" فيمكن بهذا استظهار أن الحروف والأسماء قد تقعان على المعانى نفسها، وفى المواضع عينها دون أن يكون لذلك أثر فى الحكم عليها من حيث الاسمية والحرفية بل إن المرء يشك فى صحة نسبة المعانى قبيل من الكلمات دون آخر عند اشتراكهما فيها، وقد رأينا العلماء يذكرون أسماء الاستفهام وأسماء الشرط ويقولون إنها جاءت بمعنى همزة الاستفهام وحرف الشرط (إنْ) ولم يجدوا فى ذلك سبباً للقول بغير الاسمية فيها.

ومع هذا أرى أنه إذا اختلف فى كلمة بين الحرفية والاسمية ووجد شىءٌ وإن قلّ من المؤنسات بالاسمية فيها فالأولى عَدُّها اسماً؛ لأن الأسماء أصل فى اللغة؛ لسبقها فى الوضع وكثرتها وصحة تركيب الجمل بها دون غيرها.

ثانياً: ما ذكر الإربلى من أنَّ دخول أجل على جير دليل على اسميتها فى قول الشاعر:

وقلن على الفردوس أوّلُ مشرب

أجَلْ جيرِ إنْ كانت أبيحت دعاثرُه

---

(١) شرح الكافية: ٣٤١/٢.

وقد روى: نعم جير، ولم يذكر الإربلي وجه الاستدلال به إلا أنه ربما أراد أن الحرف لا يدخل على الحرف وأن وجود أجل قبل جير من قبيل دخول الحرف على الاسم، فجير هنا اسم بمعنى حقّاً أى: أجل حقّاً، ولكن ابن مالك حمل دخول (نعم على جير) فى الرواية الأخرى ونصها:

وقلن على البردى أوّل مشرب ‏ ‏ ‏ ‏ نعم جير إنْ كانت رواء أسافلُه

أقول حملها على "توكيد (نعم) بجير توكيداً لفظياً فجير بمعنى (نعم).

ويمكن أن تؤكد الحرف بالحرف نفسه أو بحرف بمعناه كما هو معلوم فى التوكيد اللفظى ومنه قول الشاعر:

لا لا أبوح بحبٍّ بثنة إنها ‏ ‏ ‏ ‏ أخذت علىّ مُواثقاً وعهودا

وبهذا تكون جير هنا على رأى ابن مالك حرفاً لأنه أكد بها (نعم) وقد بينت فيما سبق أن هذا الدليل استدل به على شيئين متناقضين فقد دخله الاحتمال.

ثالثاً: ما استدل به بعضهم من تنوين (جير) على اسميتها فى قول الشاعر:

وقائلة أسيت فقلت جيرٍ ‏ ‏ ‏ ‏ أسىٌّ إنّنى من ذاك إنّهْ

وقد بنى المالقى استدلاله على أن تنوينها إنما كان مراعاة لأصلها فى الاسمية قال: "فهذا التنوين، وإن كان تنوين ضرورة لا يكون إلا فى

الأسماء التى أصلها التمكّن، كتنوين المنادى العلم فى قول الشاعر:

يا عديّا لقد وقتك الأواقى

وقوله الأخر: سلام الله يا مطرٌ عليها

وكتنوين ما لا ينصرف منها نحو قول الشاعر:

قواطناً مكة من وُرْقِ الحَمَا

ولا يكون تنوين الضرورة فى فعل ولا حرف ولا فى متوغل فى البناء كالضمير إلا فى القوافى للترنّم وليس من باب الضرورة، فصح بهذا أنّ (حير) اسم متمكن فى الأصل إلا أنه قل استعماله فى القسم كما ذكر، فلا مدخل له فى الحروف، وإنما ذكرته لاستشكاله ولعدم تبيّن النحويين له فاعرفه والله الموفق[1]". انتهى كلامه.

وقد حاول المالقى أن يبرز الحقائق التالية:

١- أن تنوين الضرورة لا يكون فى غير الأسماء التى أصلها التمكن، وبذا لا يكون فى متوغل فى البناء كالضمائر ولا فى الأفعال ولا الحروف.

٢- أن تنوين الترنّم ليس من الضرورة فى شىء، وأنه يلحق حرف الروى المطلق ويكون فى الأسماء والحروف والأفعال، وبهذا يمتاز عن تنوين الضرورة.

---

(١) الرصف: ١٧٧، ١٧٨.

٣- أن كتاب الرصف مخصص للحروف وأن (جير) اسم على رأى المؤلف لذا كان عليه ألا يوردها فيه، ولكنه سوّغ لنفسه ذلك باستشكال (جير) وعدم تبينه عند النحويين. ولعل استشكالها عند الناس سبب عدم عزوها إلى اسمية أو حرفية عندما يتحدث عنها بعضهم، وخلاف بعضهم فى نوعها.

وقد صحّح الشلوبين الاستدلال بالتنوين، وقال شارحاً كلام الجزولى: "وقوله "ومنها جير عند بعضهم" إنما قال ذلك لما قال أولاً من حروف التصديق والإيجاب، و(جير) قد أقام الدليل بعدُ على أنها اسم، ودليله فى ذلك صحيح، فاقتضى ذلك ألا تدخل (جير) فى الباب، فلذلك قال "عند بعضهم" يشير بذلك إلى قول من قال إن (جير) حرف كنعم[١]".

ولم يبين الشلوبين سبب تصحيحه هذا الدليل الذى هو التنوين، وهو دليل ابن برّى كما ذكره الجزولى، وقال البغدادى تعقيباً على الجزولى والمستدل فى الحقيقة هو أبو على (يعنى الفارسى) .. وهو كلام جيّد[٢].

أما ابن أبى الربيع فقد أبطل القول بأنها حرف بسماع التنوين فيها ثم علل لذلك بأن التنوين لا يلحق الحرف، ولكنه ذهب فيه إلى أنه تنوين التنكير وقال "وتنوين التنكير إنما يوجد فى الأصوات وأسماء

---

(١) الشرح الكبير: ١٠٤٠/٢.

(٢) شرح أبيات المغنى: ٧٢/٣.

الأفعال، فيغلب على الظن لهـذا أن جير من قبيل أسماء الأفعال والله أعلم[1]".

وقد حاول ابن مالك ردّ هذا الدليل بما يلى:

١- أن ما فى البيت فعل مضطر وقال به الرضى أيضاً.

٢- احتمال أن يكون قائله أراد توكيد (جير) بـ(إن) التى بمعنى (نعم) فحذف همزتها خفّف بحذف النون الثانية، قال البغدادى وهو بعيد.

٣- احتمال أن الشاعر قد شبه آخر النصف بآخر البيت فنوّن تنوين الترنم وهو لا يختص بالأسماء بل يلحق الحرف والفعل. ولأن تنوين الترنم لا يكون فى الوصل بل فى الوقف فقد زاد البغدادى بعد كلام ابن مالك "والوصل بنية الوقف، وهو وتنوين الغالى كهاء السكت، إنما يلحقان الكلمة وقفاً لا وصلاً".

والحق أن ما ذكره ابن مالك من ردود ضعيف وذلك على النحو التالى:

أولاً: ما ذكره من اضطرار الشاعر إلى التنوين إنما يدل على اسمية (جير) لا على حرفيتها فتنوين الضرورة لا يكون إلا فى الأسماء التى الأصل فيها التمكن كما قال المالقى ولا يكون فى حرف أو فعل أو اسم متوغل فى البناء يؤيد ما ذهب إليه المالقى ما قاله سيبويه عن

---

(١) الملخص: ٥٣٨-٥٤٠.

الضرورة في الشعر من أن الشعراء "ليس شيءٌ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً[١]" وتفسير عبارته هذه موجود في كلامه عند أكثر الشواهد التي أوردها على ما تحتمله لغة الشعر، كذلك فإن المبرّد يقول كلاماً يؤكد صحة ودقة ما قاله المالقي فقد جاء في المقتضب "وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك، وذلك لأن الضرورة لا تجوّز اللحن، وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلّة، نحو قولك في (رادّ) -إذا اضطررت إليه- هذا رادد؛ لأنه فاعل في وزن ضارب فلحقه الإدغام[٢]".

وكذلك ما قاله الأنباري في الإنصاف على لسان البصريين "إنما قلنا: إنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف، لأن الأصل في الأسماء الصرف، فلو أنّا جوّزنا ترك صرف ما ينصرف؛ لأدى ذلك إلى ردّه عن الأصل إلى غير أصل[٣]" وقال ابن عصفور: "إنما يجوز في الضرورة ردّ الكلمة إلى أصلها لا إخراجها عن ذلك[٤]".

وهكذا فإن ابن مالك باعتباره التنوين ضرورة وأنّه حاصل في الحرف يتجاهل ما يذهب إلى العلماء أنه لا يمكن ارتكاب الضرورة بهذا الشكل لأن هذا من اللحن ولأنه ليس له وجه أو ردّ إلى أصل،

---

(١) الكتاب: ٣٢/١، وانظر الصفحات السابقة لها.

(٢) المقتضب: ٣٥٤/٣.

(٣) الإنصاف: ٥١٤/٢.

(٤) الضرائر: ١٠١.

ومن هنا يمكن الاطمئنان إلى أن تنوين جير إن كان ضرورة فإنما ذلك لتمكن هذه الكلمة فى الأسماء وعدم توغلها فى البناء وأن بناءها إنما كان لقلة استعمالها وتمكنها[١] كما قال بعض العلماء، وسنخصص لبنائها مبحثاً فيما بعد.

وإثبات أن التنوين هنا للضرورة يقتضى إبطال احتمال أنه لغير ذلك مما ذكره ابن مالك وهذا ما سنناقشه فيما يلى:

ثانياً: ما ذكره ابن مالك من احتمال أن يكون التنوين تنوين ترنم تشبيهاً لآخر النصف بآخر البيت فيلاحظ عليه ما يلى:

١- أن القول بأنه تنوين ترنم مجرد ادعاء لعدم وقوعه فى مكانه الحقيقى وهو آخر البيت عندما يكون الروى مطلقاً غير موصول.

٢- أنه يقتضى تقدير الوقف فى نهاية الشطر الأول، والوصل هنا هو المعتبر وقد تجاهل ابن مالك هذا الأمر، ولذلك استدرك صاحب الخزانة بأن الوصل هنا بنية الوقف، وهذا بعيد فى رأيى لظهور التكلف فهو ادعاء لإرادة الوقف دون حاجة.

ولهذا فإن القول بان التنوين هنا تنوين ترنم دعوى فيها من التكلف الكثير ولا دليل عليها.

ثالثاً: ما ذكره ابن مالك من احتمال أن يكون أراد توكيد (جير) بـ (إنّ) التى بمعنى (نعم) ثم حذف الهمزة وخفّف بحذف النون الثانية

---

(١) انظر الملخص: ٥٣٨ وما سيأتى من الكلام عن بناء (جير).

فبقيت الأولى الساكنة التى ظهرت كالتنوين فى (جير)، هـذا الاحتمـال استبعده البغدادى، وأراه بعيداً حقاً خاصة أن الشاعر استعمل بعدها إن مرتين وليست بمعنى (نعم) فى أى منهما، والقول بأن (إن) تكون بمعنى نعم يحتاج إلى ما يدل عليه من خلال السياق عند وجودهـا كاملة فما بالك ولا وجود لها ألبتة كما فى الشاهد، ولا يخفى أن إن بمعنى (نعـم) غير إن المؤكدة الناصبة.

وإذا بطل أن التنوين ليس تنوين الترنم، وليـس النـون السـاكنة مـن (إن) التى بمعنى (نعم)، فلا يبقى إلا أن يكون تنويـن ضرورة عنـد مـن يعتبرها مصـدراً أو ظرفـاً، أو تنويـن تنكير عنـد مـن يعدهـا اسم فعل كالفارسى[(١)]، ورجحه ابـن أبـى الربيـع فـى الملخـص[(٢)] وسـواء كـان التنوين تنوين ضرورة أو تنوين تنكير فإنهما كما تبين يدلان على اسميـة جير لا حرفيتها، علماً أن هذا البيت تناقله العلمـاء وقبلـوه ومنهـم ابـن مالك وغيره وهو أحد خمسة أبيات وقعت فى المصادر القديمـة ممـا يـدلّ علـى صحتهـا وعـدم احتمـال كونهـا مـزورة أو مصنوعـة، ولا تعـدّد للروايات فى موضع الشاهد من البيت المقصود مما يقوى صحـة وجـود التنوين فى (جير) وصحة الاستشـهاد بـالبيت، ولـذا لا وجـه لمـا ادعـاه محقق المقدمة الجزولية من أن هذا البيـت متكلـف، وأن مجـرد التنويـن لا يدل على الاسمية كما لا يكفى فى رد الاستشهاد به أنه مجهول القـائل؛

(١) انظر ما سبق والخزانة: ١١٣/١٠.

(٢) ٥٤٠

كما ألمح إليه المحقق المذكور[١]. وأشير إلى أن وقوعها موقع الأسماء وبجيئها بمعناها ووقوعها من ألفاظ القسم، كل هذا يؤنس القائلين باسميتها وإن لم يعدّه كثيرون من أدلة الاسمية، ولكنها نافعة إلى جانب الدليل القوى وهو تنوين (جير) ولأن فيه ميل بالكلمة إلى ما هو أصل الكلام والسابق فى الوضع وهو الأسماء.

أما ما ذهب إليه بعضهم من القول بأنها تكون مشتركة بين الأسماء والحروف فلم يظهر لى فى كلامهم تفريق بينها اسماً وحرفاً كما أن ما يكون مشتركاً بين الاسمية والحرفية قليل من الكلمات فلا يقاس عليه إلا بدليل ظاره، وا لله أعلم.

وإنى أميل مع ابن أبى الربيع تبعاً للفارسى والجرجانى فى أنها اسم فعل فبالإضافة إلى ما ذكرنا فقد نقل العلماء تنوينها مع بنائها على الكسر مع عدم ذكرهم البيت الذى ذكره البعض، وهذا يدل على أنها سمعت فى الكلام منوّنة وهذا شأن أسماء الأفعال وأسماء الأصوات حيث تنوّن عند إرادة التنكير ويحذف التنوين عند إرادة التعريف وقد مضى شرح كل ذلك فيما سبق.

.استعمالها فى القسم:

أشار أكثر العلماء إلى استعمال (جير) فى القسم مع اختلافهم فى نوعها وَوُجِدَ فريق منهم لم يشر إلى هذا الاستعمال كابن فارس فى

---

(١) المقدمة الجزولية: ٣٢٣هـ٣.

المقاييس[١] والصاحبى[٢] على الرغم من أن ابن دريد المتقدم عليه عبّر عن شيء من هذا بعبارات مختلفة فقال مرة "ويقولون: جير لأفعلنّ كذا وكذا كلمةٌ يؤكدون بها كتأكيدهم بالقسم".

وقال مرة أخرى: "جير: شبيه بالقسم[٣]" وقال عنها مرة ثالثة "جير لأفعلن كذا وكذا مبنى على الكسر فى معنى القسم[٤]".

وفى موضع آخر: عند قول الشاعر: إننى جير .. إلخ .. "يعنى (جير) القسم".

وعنده فى موضع آخر[٥] قال: جير كلمة مبنية على الكسر يراد بها الدهر بمعنى: لا أفعله أبداً. وربما أجروها مجرى القسم يقال: جيرِ لأفعلن أو حقاً لأفعلن ونحو ذلك[٦]". واختلاف عبارة ابن دريد يجعلنا نتساءل هل يعتبرها من ألفاظ القسم خالصة له أم أنها تستخدم فى القسم وغيره أم أنها ليست للقسم وإنما للتأكيد فهى مثل ألفاظ القسم فى ذلك دون أن تكون منها. والحقيقة أنه لم يكن جازماً فى موضعين بأنها للقسم وإنما شبيهة به، وفى موضعين جعلها للقسم، وفى موضع

(١) (جير) ٤٩٨/١.

(٢) ٢٨، ٢١٩.

(٣) الجمهرة: ٨٨/٢.

(٤) نفسه: ٢٧٢/٣.

(٥) نفسه: ٢٦٧/٢.

(٦) نفسه.

جزم بمجيئها للقسم ولكن ليس فى كل أحوالها إذ قال: وربما أجروها مجرى القسم.

وتوحى عبارة الجوهرى بأن (جير) إنما تكون للقسم[١] لأنه قال "وقولهم (جير لا آتيك) يمين للعرب ومعناها حقاً .. إلخ".

وعن ابن الأنبارى أنها توضع موضع اليمين فيحتمل أنه يخصها بالقسم[٢] فلا تستخدم فى غيره.

وفى معانى الحروف "وهى حرف مقسم به، وقيل: معناه نعم، قال امرؤ القيس:

لم تفعلوا فِعْل آل حنظلةٍ　　　إنهم جيرِ بئسما ائتمروا[٣]

وأفهم من هذا النص أنها حرف قسم وفى حالتها تلك قيل معناها نعم، واستبعد أنه يريد أنها تكون حرف قسم وتكون بمعنى نعم عندما لا تكون قسماً، فصاحب حروف المعانى يخصها بالقسم على ما أرى.

أما ابن يعيش فيذهب إلى أن أكثر استعمالها مع القسم[٤] مخالفاً

---

(١) الصحاح (جير).

(٢) التهذيب: ١١/١٧٨.

(٣) معانى الحروف: ١٠٦.

(٤) شرح المفصل: ٨/١٢٤.

ابن دريد فى قلة استعمالها فى القسم، ومخالفاً من جعل استعمالها خاصاً بالقسم.

وقد وافق الإربلى[1] ابن يعيش فى القول بكثرة استعمالها فى القسم فالعرب تقسم بها كثيراً على ما حكاه.

ولم يظهر كلام ابن مالك فى شرح الكافية الشافية[2] ما يفيد كثرة أو قلة استعمالها فى القسم، ولكنه ذكر استعمالها فيه، وخصص لبحثها عدة صفحات، وقد قال عنها فى الكافية.

و(جيرَ) أو (جيرِ) ينوب عن قسم   كذا ينوب عنه أيضاً (لا جرم)

وقال فى أول شرح البيت: "يقال: جير لأفعلن بالكسر والفتح، و(لا جرم لأفعلن)؛ فيستغنى عن ذكر المُقْسَمِ به بـ (جير) وبـ (لا جرم)، فمن لاستغناء بجير قول الشاعر:

قالوا: قُهِرتَ، فقلتُ: جير ليُعْلَمَنْ   عمّا قليلٍ أيُّنا المقهورُ

إلخ .. ما قال[3]".

إلا أن ابن مالك قال بكثرة استعمالها فى القسم فى شرح التسهيل لأنه قال بعد ذكره استعمالها فى القسم: "وقد يجاب بجير دون قسم

---

(١) جواهر الأدب: ٤٦٠.

(٢) ٨٨١-٨٨٧.

(٣) المصدر السابق.

مراد كما يجاب بأخواتها إلا (إىْ) فلا أعلم استعمالها إلا مع قسم، فمذهبه بهذا واضح جداً فاستعمالها فى القسم كثير وأقل منه الجواب بها دون قسم فليست مختصة بالقسم.

والرضى الذى يتفق مع ابن مالك فى القول بحرفية (جير) يتفق مع أيضاً فى أنها تستعمل فى القسم ويستعمل عبارة (وقد يؤتى بها دون قسم) وهى تدلّ على التقليل ولأهمية كلام الرضى نورده بنصه قال: "ويقوم مقام الجملة القسمية أيضاً بعض حروف التصديق وهو (جير) بمعنى (نعم)، والجامع أن التصديق توكيد وتوثيق كالقسم تقول: جير لأفعلن كأنك قلت: نعم وا لله لأفعلن ...، ثم قال: "وقد يؤتى بها دون قسم قال:

وقُلْن على الفردوس أوّل مشرب

أجَل جَيْرِ إنْ كانت أبيحت دعاثُرُهْ[1]

إلا أنه من المستحسن الإشارة إلى أن اختصاص (جير) دون حروف الجواب بالقيام مقام الجملة القسمية لا يتعارض مع ما ذكره ابن مالك من استعمال حروف الجواب فى القسم؛ لأن (جير) تختص فعلاً من بينها بالقيام مقام المقسم به أما تلك فتسبق المقسم به ولا تقوم مقامه وهذا أحد استعمالين لجير فى القسم وسنبحث هذا بعد قليل وقد سبقت الإشارة إليه من قبل.

---

(١) شرح الكافية: ٣٤١/٢.

وأورد ابن أبى الربيع -الذى يذهب إلى اسمية جير- رأى جماعة من الناس قالت بأنها مصدر والمعنى: حقاً لأفعلن وكيف علّلوا بناءها بقلّة تمكّنها لأنها لا تستعمل إلا فى القسم[(١)] وهذا أول خبر عن العلماء فيه تصريح باختصاص جير بالقسم.

ومن العجيب أن ابن الحاجب فى الإيضاح[(٢)] لم يشر إلى وقوع (جير) موقع المقسم به، بل تحدث عن حروف الجواب ومنها (جير) واستعمالها فى القسم فظهر من كلامه أن حروف الجواب عدا (إىْ) تأتى جواباً مع القسم وبدونه، وأن (إىْ) لا تكون جواباً إلا مع القسم، وإذْ لم يشر إلى اختصاص (جير) بوضع معين فى القسم لا يكون فى أخواتها وهو وقوعها موقع المقسم به، فلعلّه لم يطلع على كلام غيره فى هذا الأمر.

وأغرب ما وجدت فى هذه المسالة ما قاله الإربلى فى جواهر الأدب[(٣)] من أن (جير) تأتى "حرف جرٍّ للقسم فى آخر" وقد علق المحقق على هذه العبارة بقوله: "فى ابن يعيش ١٢٤/٨ "وأكثر ما يستعمل مع القسم فيقال: جير لأفعلن أى نعم لأفعلن[(٤)]" ولم أر كونها حرف جر عند غيره (يعنى الإربلى)" انتهى الهامش.

---

(١) الملخص: ٥٣٨/١.

(٢) ٢٢٣/٢.

(٣) ٤٦٠هـ.

(٤) فى شرح ابن يعيش: ١٢٤/٨ (نعم والله) فالمحقق حذف (والله) وزاد (لأفعلن).

وأظن أن هذه العبارة أصابها التحريف في كلمة (جرّ) وأن صوابها "وحرف جُرِّد للقسم في آخر" (يعني في موضع آخر) لأنه قال بعدها "لأن العرب تقسم به كثيراً" وقد كان ذهب إلى أن جير مشتركة بين الاسمية والحرفية وأن الحرفية تقع تارة حرف إيجاب في موضع بمعنى نعم وحرف (جرِّد) للقسم في آخر؛ لأن العرب تقسم به كثيراً، وأخرى اسماً بمعنى (حقّ).

فخلاصة رأيه في مسألتنا أنها تأتي حرفاً وتأتي اسماً، فإن جاءت حرفاً فتكون حرف جواب دون قسم وحرف قسم كثيراً، وأما إن جاءت اسماً فلم يذكر أنها تأتي للقسم، ولعل قوله "إن العرب تقسم بها كثيراً" وإن جاء بعد الحرفية يشمل الاثنتين.

وقبل أن نبين كيفية استعمال (جير) في القسم لعله من المناسب إيراد كلام قيّم لأبي علي القالي في النوادر يجيب فيه عن كيف تقسم العرب بكلمات كـ(لا جرم) و(جير) و(حقّاً) و(عَوْضُ) وليس فيها مُعظَّم يقسم به؟ قال رحمه الله: "فإن قيل: كيف تكون (لا جرم) قسماً وليس فيه معظَّم يقسم به؟، قيل: إن الإقسام عند العرب على ضربين: أحدهما: يقع الإقسام فيه بمن يجلّ قدره وتعلو منزلته، وهو الذي تسبق إليه الأفهام ويستعمل في أكثر الكلام حين يقول القائل: وإلهي لأفعلن ذلك، وكقيل العرب في الجاهلية: والرَّحم لأقصدنّك، والعشيرة لأقضين حقّك، وهو مكروه عند أهل العلم[1]؛ لأنه لا ينبغي أن يحلف حالف

---

(١) بل يعد من الشرك وينافي كمال التوحيد.

بغير الله تبارك وتعالى.

والضرب الثاني: أن يعتقد الحالف اليمين والحلف بالعظيم عندهم الكبير في نفسه، ثم يأتي ببدل منه، فيقول: حلفاً صادقاً لأزورنك، فجعل حلفاً صادقاً مكتفى به عن المحلوف به عند وضوح المعنى، ولو أظهر اليمين ولم يَبْنِ على الاكتفاء والاختصار لقال: أحلف بالله حلفاً صادقاً، ولهذه العلة أقسموا بالحقّ فقالوا: حقّاً لأفعلن ذلك؛ إذ جعلوه عوضاً من اليمين، وحملوا على الحقّ ألفاظاً معناهم فيها كمعناه، فقالوا: كلاَّ، لأطيعنك يعنون: (حقّاً)، وقالت الفصحاء جيرِ لأفعلن، وعوْضُ لأجلسنّ، يعنون بتينك اللفظتين (حقّاً)، فاحتملت (لا جرم) من معنى الإقسام مثل الذى احتملت كلاً وجيرِ وعوْضُ، قال أعشى بكر:

رضيعي لبان ثدى أمّ تحالفا ... بأسحم داج عوضُ لانتفرق

وقال الآخر:

وقلن على الفردوس أوّل مشرب

أجل جير إنْ كانت أبيحت دعاثِرُهْ

قال أبو بكر: دعاثره يعني حياضاً، وقال الكميت:

أأسلم ما تأتى به من عداوةٍ ... وبُغْضٍ لهم لا جير بل هو أشجَب

وقال الآخر:

إنّ الذى أغناك يُغْنيني جير ... والله نفّاحُ اليدين بالخير

وقال الآخر:

جامعٌ قد أسمعت من تدْعو جيرِ ولا ينادى جامعٌ إلى خيرِ

وقال الآخر:

كلاً زعمتم بأنّا لا نقاتلكم إنّا لأمثالكم يا قومنا قُتُلُ

أراد: حقّاً زعمتم[1]" انتهى كلام القالى وقد أوردته بتمامه لأهميته وتعدد شواهده.

نعود الآن إلى الحديث عن (جير) وما ذكره النحاة عن طرق استعمالها فى القسم، فقد تبين أن لها استعمالين:

الأول: أن تأتى سابقة للقسم جواباً على استفهام[2] أو ما شابه. وهذا الاستعمال تشارك فيه حروف الإجابة، وشرحه ابن مالك فى شرح التسهيل فقال: يكثر الاستغناء بقسم مقرون بأحد حروف الإجابة وهى: بلى ونعم ومرادفتها: إىْ، وإنّ، وأجَلْ، وجير كقوله تعالى: ﴿أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا﴾[3]، وكقولك لمن قال أتفعل كذا؟ ولا والله، ونعم الله، وإىْ والله، وإنّ والله، وأجل والله، وجير والله" ثم قال: "وقد يجاب بجير دون قسم مراد كما يجاب بأخواتها إلا

---

(١) ذيل الأمالى والنوادر: ٢١١.

(٢) مضى أن (جير) لا تأتى جواباً لاستفهام فيلاحظ التجوّز فى التعبير.

(٣) الأنعام: ٣٠.

(إى) فلا أعلم استعمالها إلا مع قسم[١]".

والثانى: هو ما ورد من مثل قولهم: جيرِ لأفعلن حيث تأتى جير لفظاً من ألفاظ القسم مثل حقّاً ونحوها، والفرق واضح بين هذا التعبير وقولهم: جير والله لأفعلن ففى الأولى أغنت جير عن ذكر المقسم به كما هى عبارة ابن مالك، وعبارة ابن أبى الربيع أنها عِوَضٌ من القسم، والمراد واحد، ووقوع جير هذا الموقع خاصٌّ بها دون حروف الجواب. أما قولهم: جير والله لأفعلن فقد سبقت المقسم به مقارنة له، وتكوّن بذلك تركيباً وصفه ابن مالك بأنه قسم مقرون بأحد حروف الإجابة، وهذا لا يخصّها وحدها بل يشاركها فيه حروف الجواب الأخرى كما بينه العلامة ابن مالك.

ويظهر أن مجيئها لفظاً للقسم لا يقتضى وجودها فى صورة كتلك الصورة التى جاء بها المثال النحوى (جير لأفعلن) حيث القسم وجوابه، بل تستقل بنفسها فتعد قسماً فى كل موضع تقع فيه عند بعضهم فى حين تعتبر لفظ قسم فى مواضع دون أخرى عند آخرين، وقد لا يحدد البعض المراد بها فيما ترد فيه.

ومسألة ورودها عوضاً عن المقسم به لا ترتبط عند القوم باسمية الكلمة أو حرفيتها فيظهر من قبولهم (جير) فى هذا الموضع سواء كانت اسماً أم حرفاً يدلّ على أن الحرف وكذلك الاسم يحل محلّ القسم لا أفضلية لأحدهما على الآخر وإن كان الأكثر حلول الأسماء مثل حقاً

(١) شرح التسهيل: ٣/٢١٩.

وعوض وجير الاسمية وغيرها وقد يرد الحرف مع الاسم مثل (لا جرمَ)، وقد يرد الحرف وحده مثل (كلاّ) و(جيرِ) على قول الحرفية.

وسننظر فيما قاله العلماء عن بعض الأبيات التى ورد فيها جير مما سيظهر لنا موقفهم وخلافهم، كما سيوضح حال (جير)، فمثلاً قال الشاعر:

وقلن على الفردوس أوّل مشرب

أجَلْ جيرِ إنْ كانت أبيحت دعاثِرُهْ

فقد أنشده الرضى على أنه قد يؤتى بجير دون قسم مراد فهى فيه عنده حرف تصديق بمعنى نعم بدون قسم كما يقول البغدادى، ثم قال "وصنيع الجوهرى يوهم أنها مع القسم لأنه قال: قولهم جير لا آتيك بكسر الراء يمين للعرب ومعناها حقّاً، وأنشد هذا البيت بعينه[1]".

ومثل ما فعل الجوهرى فى البيت السابق فعل نشوان بقول الشاعر:

إن الذى أغناك يغنينا جير وا لله نفّاح اليدينّ بالخيرِ

فقد قال "جير حرف بمعنى حقّاً، مبنية على الكسر، يقال: لا جير لاشك، وهى يمين للعرب[2]" ثم أورد البيت، فصنيعه هذا يدل على أنه يراد بها القسم فى هذا البيت، بل إن قوله (وهى يمين للعرب) قد يدلّ

---

(١) الخزانة: ١٣٠/١٠.

(٢) شمس العلوم: ٣٦١/١.

على أنها في نظره تكون دائماً لليمين.

وابن دريد عند قول الشاعر:

متى تُبْأى بقومِك في معدٍّ تَقُلْ تصديقك العلماءُ: جيرِ

وأورده مرّة أخرى برواية أخرى، وقد سبق البيت في المرة الأولى بقوله: "جير لأفعلن كذا وكذا كلمة يؤكدون بها كتأكيدهم بالقسم، وفي المرة الثانية قال: جير شبيه بالقسم، فهو يذهب إلى أنها للقسم في البيت على ما يظهر[١]. أما ابن مالك فقد أورده شاهداً على أن جير بمعنى (نعم) إلا أن هذا ليس في سياق نفي القسم أو إثباته فيه، وإنما في سياق نفي اسميتها[٢].

وورد عند ابن دريد مرتين قول الشاعر غيلان بن مسلمة الثقفي:

إنني جير وإن عَزَّ رَهْطي بالسويداءِ الغداةَ غريبُ

قال عند وروده المرّة الأولى: يعني جير القسم، وقال في المرّة الثانية: "جير كلمة مبنية على الكسر يراد بها الدهر بمعنى: لا أفعله أبداً، وربما أجروها مجرى القسم يقال: جير لأفعلن[٣]" وكلامه في المرة الثانية عن البيت يوهم أنها ليست قسماً فيه وإن كان أوهم كلامه في

(١) انظر الجمهرة: ٢/٨٨، ٢٦٧، ٣/٢١٢، ٤٤٨ وما سبق.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٨٨٦.

(٣) انظر الجمهرة: ٢/٨٨، ٢٦٧، ٣/٢١٢، ٤٤٨ وما سبق.

المرة الأولى أنها للقسم.

وأرى أنها للقسم فى الأبيات السابقة؛ لأن سياقاتها تقتضى التوكيد، ومثل ذلك فى قول الشاعر:

قالوا: قهرت فقلت: جير ليعلمن عما قليل أيُّنا المقهورُ

وقد استشهد به السيوطى على أن جير تغنى عن القسم[١]، واستشهد به الدمامينى على هذه المسألة أيضاً، كما قال صاحب الدرر، وأورد عنه "لأنها للتصديق والتحقيق والقسم للتأكيد فحَسُنَ إغناؤها عنه" وقد جعل ابن مالك البيت مما استغنى فيه بجير عن المقسم به[٢].

ومما تكون فيه للقسم فى رأيى قول الشاعر:

وقائلةٍ أسيت فقلت: جيرِ أسِىٌّ إنَّنى مِنْ ذاك إنَّهْ

لأن الشاعر يريد التأكيد على ما أصابه من أسى لما حلّ ببنى أسد. وقد زاد فى التوكيد بتكراره إن مرتين بعدها، فالقسم بجير هنا محتاج إليه فى جوّ المأساة الذى تعبر عنه الأبيات وهى (كما رواها ابن فارس[٣]).

ألا يا طال بالغُرَبات ليلى وما تلقى بنو أسَدٍ بِهِنَّهْ
وقائلةٍ أسِيت فقلت: جيرِ أسِىٌّ إنَّنى مِنْ ذاك إنَّهْ

---

(١) الدرر: ٥٢/٢.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٨٨٢/٢.

(٣) الصاحبى: ٢١٨، ٢١٩.

أصابهم الحَمـا وهُـم عـواف ... وكـنّ عليـه نحسـاً .. لعِنّـهْ
فجئـت قبورهـم بَـدْءاً ولمّـا ... فناديت القبـور فلـم يُجبْنَـه
وكيف تجيب أصداءٌ وهـــامٌ ... وأجسـادٌ بُدِرْن ومـا نُخِرْنَـهْ

(الحما): (الحمام) كما قال ابن فارس:

ولا يعارض أن يراد بها القسم هنا ما قاله ابن مالك مفسراً وجود التنوين فى (جير) "ويحتمل أن يكون قائله أراد توكيد (جير) بـ (إن) التى بمعنى (نعم) فحذف همزتها وخفّفت بحذف النون الثانية" بل إن إشارته إلى الحاجة لتوكيد (جير) بإنّ التى بمعنى نعم دليل على إمكان لجوء الشاعر إلى القسم بجير لتأكيد أساه ولوعته لما أصاب القوم.

وكذلك هى للقسم فى رأيى فيما أنشده أبو زيد فى النوادر:

إذا ما اعتَزَتْ قالت: أبى جير ساقنى

إلى الموت مَن أهل الملا وهو مُخْصِبُ

على الرغم من قوله بعده: معنى جير نعم وأجل".

وقد جعلها صاحب معانى الحروف[1] للقسم فى قول الشاعر:

لم تفعلوا فعل آل حنظلة ... إنّهم جير بئسما ائتمروا

وهو محتمل بقوة؛ لأن القسم بعد إن المؤكدة يحقق غرض التقوية

---

(١) ص١٠٦.

وزيادة التوكيد. وقد جعل القالى (جير) للقسم فى عدد من الأبيات وهى:

وقلن على الفردوس أول مشرب

أجلْ جير إن كانت أبيحت دعاثره

وقد مرّ، وقول الشاعر:

أآسلم ما تأتى به من عداوة   وبغض لهم لا جير بل هو أشجبُ

وقوله:

إنّ الذى أغناك يُغْنينى جيرِ   واللّه نفّاح اليدين بالخيرِ

وقوله:

جامع قد أسمعت مَنْ تدعو: جير   ولا ينادى جامعٌ إلى خيرِ[1]

وقد ورد الأخير فى اللسان فى سياق يدل على أنه يراد بها القسم.

وكأنى بالقالى يعد (جير) قسماً فى كل موضع تقع فيه.

ويظهر بعد هذا أنه ربما أصاب من رأى أنها تكون قسماً بكثرة وقد تأتى بدون قسم إلا أنه يمكن استنتاج ما يلى:

---

(١) ذيلُ الأمالى والنوادرُ: ٢١١.

١- أنها إذا جاءت في مثل: جير لأكرمنّك فهي للقسم دون شك.

٢- إذا جاءت مقارنة للقسم في مثل: جير وا لله لأفعلن فهي للجواب بمعنى نعم أو بمعنى حقّاً مقارنة للقسم.

٣- إذا جاءت منفردة عن القسم أو جوابه فيمكن عدها قسماً أو جواباً دون قسم لانعدام القرينة على أحدهما، ويترجح أنها للقسم لقول العلماء إنها تستعمل في القسم بكثرة.

٤- أنه يترجح أنها للجواب فقط دون قسم مراد، وذلك في بعض السياقات التي لا يحتاج فيها إلى تقدير القسم كما لو عُطفَ عليها نعم في مثل:

أبى كرما (لا)، آلفاً (جير) أو (نعم) بأحسنِ إيفاءٍ وأنجز مَوْعِدٍ

وقد قال في الدرر "استشهد به (يعني السيوطي) على أن جير لو لم تكن بمعنى نعم ما عطفت عليها[1].

وكما لو وقعت مقابلة لـ (لا) في مثل:

إذا تقول (لا) ابنةُ العجير تَصْدُق، لا إذا تقول: (جيرِ)

وهذا تقابل ظاهري كما يقول ابن مالك، وقد تقابلها في التقدير كقول الكميت:

---

(١) الدرر: ٥٢/٢.

يرجون عفوى ولا يخشون بادرتـى

لا جَيَرِ، لا جيرِ والغربانُ لم تَشِبِـو

أراد: لا يثبت مرجوّهم، نعم تلحقهم بادرتى (أى سرعة غضبـى). قال ابن مالم وقريب منه اجتماع (أجل) و(لا) فى قول الشاعر:

ترى سيفه لا ينصف الساق نعلُهُ

أجل لا ولو كانت طوالاً محامِلُه[1]

وقد يضعف احتمال القسم فى مثل قول الشاعر مما أنشده صاحب المحكم[2]:

قالت أراك هارباً؛ للجور من هَدّةِ السلطان قلت: جَيْرِ

وأشير هنا أننى عندما أقول بأنها للجواب لا يعنى هذا أنها حـرف من حروف الجواب، بل هى مما يجاب به ومعلـوم أنـه يجـاب بـالحروف وغيرها، حيث يمكن أن تجيب من قال لك: جاء صديقك، بـ نعم وبحقاً وبجير وهكذا.

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية: ٨٨٥، وشرح التسهيل: ٣/٢٢٠.

(٢) المحكم: ٣٥٢/٧.

بناء جير

يختلف العلماء في سبب بناء الأسماء هل هو شيء واحد أو أكثر، فذهب كثيرون إلى الثاني والذي جزم به ابن مالك في كتبه أنه لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط. قال السيوطي: وهذا هو المختار ثم قال: إن شبه الحرف إنما يؤثر حيث لم يعارضه معارض؛ فإن عارضه ما يقتضي الإعراب، فلا أثر له .. وقد جعل الوجوه المعتبرة في شبه الحرف ستة: الشبه في الوضع أو المعنى أو الاستعمال أو الافتقار أو الأهمال، وقال عن السادس: "ذكر ابن مالك في حاشا الاسمية أنها بنيت لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ، ومثلها (على) الاسمية، و(كَلاّ) بمعنى (حقّاً) ذكرهما ابن الحاجب"، ثم ذكر أن ابن مالك زاد الشبه الجمودي والشبه في الاستغناء باختلاف صيغة لاختلاف المعاني[1].

أما بالنسبة لجير فقد رأينا أن الناس اختلفت فيها، فمن قائل إنها حرف، ومن قائل إنها اسم، ومن قائل إنها مشتركة بين الحرفية والاسمية.

فأما بناؤها حرفاً فلا إشكال فيه فقد أُجْمع على أن الحروف كلها مبنية[2]، وعليه قال ابن مالك في الخلاصة (وكلٌ حرفٍ مستحق للبنا)، وعلله السيوطي بعدم وجود مقتضى الإعراب السابق فيه؛ ثم قال: "فإن

---

(١) الهمع: ١/٤٧-٥٣ بتصرف كبير.

(٢) نفسه ١/٤٦.

قيل: قد يحصل الإلباس في بعض الحروف؛ ألا ترى أن (لام الأمر) و(لام كي) صورتهما واحدة، والمعنى مختلف؟ وكذا (لا) في النهي و(لا) في النفي؟، وأجيب بحصول الفرق بتقدم العامل على (لام كي) ووقوع (لام الأمر) ابتداء، وأنه إذا خيف التباس (لا) النافية بالناهية أُتِيَ بغيرها من حروف النفي نحو (ما)[١]".

وتبقى قضية بناء (حين) على الكسرة أو الفتحة في لغة، ولماذا لم تبن على السكون أَلَمْ يقُلْ ابن مالك: (والأصل في المبنيِّ أن يُسكَّنا)؟ لقد علل السيوطي لأصالة السكون بأنه عدم الحركة فهو أخف من الحركة وأحق بالأصالة لخفته، وأن البناء ضد الإعراب، وأصل الإعراب الحركات، فأصل البناء السكون، وأن البناء يكسب الكلمة ثقلاً فناسب ذلك أصالة البناء على السكون[٢].

ونظراً لأن البناء على السكون أخف من البناء على الحركة فلا يعدل عنه إلا لسبب[٣] جعل السيوطي سبب العدول إلى البناء على الحركة واحداً من أربعة هي:

١- إما لأن له أصلاً في التمكن كالمنادى، والظروف المقطوعة عن الإضافة، ولا رجلَ، وخمسةَ عشرَ، وهذا أقرب المبنيات إلى المعرب.

---

(١) نفسه ١/٤٦.

(٢) الأشباه والنظائر: ٢/٢٣ (بتصرف).

(٣) الهمع: ١/٦٢.

٢- وإما تفضيلاً له على غيره كالماضي بنى علـى حركـة تفضيـلاً علـى الأمر.

٣- وإما للهرب من التقاء الساكنين كأين وكيف وحيث وأمس.

٤- وإما لأن حركته ضرورية وهـى الحروف الأحادية كالبـاء والـلام والواو والفاء؛ لأنه لا يمكن النطق بالساكن أولاً، سواء كـان فـى الأول لفظاً أو تقديراً كالكاف فى نحو: رأيتك، لأنهـا وإن كـانت متصلة لفظاً فهى منفصلة تقديراً وحكماً؛ لأن ضمير المنصوب فـى حكم المنفصل، وإذا كانت منفصلة حكمـاً لـزم الابتـداء بالسـاكن حكماً لو لم يحرك، بخلاف الألـف والـواو فـى قامـا، وقـاموا، لأن ضمـير الفـاعل ليـس فـى حكـم المنفصـل، فـلا يـلزم منـه الابتـداء بالسـاكن حكمـاً، ذكـر ذلـك فـى (البسـيط[1])" انتهـى كـلام السيوطى.

فيبدو واضحاً أن بناء (جير) على الكسر لا السكون إنما كان هرباً من التقاء الساكنين، وكانت الكسرة على أصـل التقـاء السـاكنين كمـا قال المالقى[2]، وكذلك قال الإربلى إنها مبنية علـى الحركـة هربـاً مـن التقاء الساكنين، وعلى الكسر لأنـه الأصـل بعـد العـدول عـن الوقـف وليجانس الياء" وقوله "وليجـانس اليـاء" زيـادة عمـا يذكـره الآخـرون ولذلك تحرز مما بنى على الفتح لالتقاء الساكنين ولم تراع بمجانسـة اليـاء

---

(١) الأشباه والنظائر: ٢/٢٣.

(٢) الرصف: ١٧٦.

فى مثل (أين) فقال "ولم يفعل ذلك فى (أين) مع وجود الباعث على ذلك، لأنها أكثر استعمالاً، فكان التخفيف بها أنسب[١]". ولم يعرف الإربلى أنها تبنى على الفتح لغةً فيها كما قال به البعض وإلا لما علل لبناء (أَيْنَ) على الفتح بخفته وكثرة استعمالها لتناسب الخفة مع كثرة الاستعمال، ونقل البغدادى عن علم الدين الأندلسى أنه قال: ولم يعبأ بطلب الخفة فيها كما فى أين وكيف؛ لأجل قلة الاستعمال، وهذا يدل على عدم معرفته الفتح فيها مثل الإربلى[٢]. ولـذا فإن مَنْ عرفوا أن جير تبنى على الفتح علّلوه بأنه تشبيهٌ له (بكيف) كما قال الرضى[٣] أو (أَيْنَ) عند الزبيدى[٤]، ولعله أتى فيها لخفته التى جعلته يعاقب البناء على الضم والكسر الثقيلين كما فى (حيث) التى تبنى على الكسر والفتح والضم.

وقد ظنَّ جماعة أن الكسر علامة بناء (جير) ولم يروها تخرج عن ذلك حكى الأزهرى عن شمر "وهى كسرة لا تنتقل[٥]" وحكى ابن فارس عن المفضل (جير): خفض أبداً وربما نونوها[٦] ولم يعرف ابن

---

(١) جواهر الأدب: ٤٦٠.

(٢) شرح أبيات المغنى: ٥٩/٣.

(٣) شرح الكافية: ٢٤١/٢.

(٤) التاج (جير).

(٥) التهذيب: ١٧٨/١١.

(٦) الصاحبى: ٢١٨.

دريد[١] ونشوان[٢] الفتح فيها ونصا على الكسر. ولكن جماعة أشارت إلى بنائها على الفتح فالأزهرى يحكى عن أبى عبيد عن أبى زيد أنه "يقال: جير لأفعل ذاك وبعضهم يقول جير بالنصب[٣]" وقال الصغانى "جير بفتح الراء مبنياً على الفتح لغة فى جير بكسرها مبنياً على الكسر[٤]" ويقول ابن الحاجب "والكسر فيها أكثر[٥]"، وابن مالك يقول "يقال جير لأفعلن بالكسر والفتح[٦]" وقال الرضى "وهى مبنية على الكسر وقد يفتح كـ (كيف)[٧]" فبناؤها على الفتح مسموع وصحيح لأن من حفظه حجة على من لم يحفظ. وقد أنكر أحد أشياخ أبى حيان بناءها على الفتح حالة كونها اسم[٨] فعل، ولم أعرف وجهاً لهذا؛ ذلك أن الفتح سمع فيها ويجب التزام حركة البناء المسموعة فى أسماء الأفعال كما يقول عباس حسن[٩] وقال "وغاية القول أنه يجب - فى النوع السماعى- الاقتصار على نص اللفظ المسموع وصيغته، وعلى

---

(١) الجمهرة: ٢/٢٦٧، ٣/٢٢٣، ٤٤٨.

(٢) شمس العلوم: ١/٣٦١.

(٣) التهذيب: ١١/١٧٨.

(٤) التكملة (جير).

(٥) الإيضاح: ٢/٢٢٢.

(٦) شرح الكافية الشافية: ٨٨٢.

(٧) شرح الكافية: ٢/٣٤١.

(٨) شرح أبيات المغنى: ٣/٦٢.

(٩) النحو الوافى: ٤/١٥٣.

علامة بنائه الواردة معه، سواء أكانت واحدة أم أكثر، معها تنوين أوْ لا، إلخ .." وكما ذكرنا فإن الكسر مسموع فى جير كما أن الفتح كذلك، وسمع الكسر مع التنوين أيضاً فلا وجه لما قاله شيخ أبى حيان فى ظنّى.

ولسنا بحاجة إلى العودة لبحث هذه القضية عند بحث بناء (جير) عند من قال باسميتها اكتفاء بما سبق فالأمر لا يختلف بين الحرفية والاسمية فى هذا.

وأما بناؤها اسماً ففيه أمور:

أولاً: أن ابن مالك جعل بناءها علامة على حرفيتها منكراً اسميتها[(١)]، وزعم أنها لو كانت اسماً بمعنى (حقّاً) لأعربت وقبلت (أل)، لأنها حينئذٍ لا تشبه الحرف بوجه من الوجوه المقتضية للبناء حسب ما قال الشُّمُنّى[(٢)].

ثانياً: أن ما قيل من عدم مشابهة جير للحرف بوجه من وجوه المشابهة المقتضية للبناء يستدعى أن يُعلّل بناؤها بأمر لا يتصل بشبه الحرف.

ثالثاً: أن القائلين بالاسمية مطلقاً لا يقولون بوجود (جير) الحرفية، فلا يمكن أن يقال عندهم إن سبب بناء (جير) الاسمية مشابهة (جير)

---

(١) شرح الكافية الشافية: ٨٨٣.

(٢) الهمع: ٤/٢٥٩.

الحرفية لفظاً ومعنى كما قال به ابن الحاجب[١] الذى يقول باشتراك (جير) بين الاسمية والحرفية وانظر ما قاله الشُّمُنّى فى الهمع.

رابعاً: أن القائلين بالاسمية افترقوا فيها فمنهم من قال بأنها مصدر، ومنهم من قال بأنها ظرف، ومنهم من قال بأنها اسم فعل.

وبناءً على هذه الأمور فإنه يلزم نقض الاحتجاج ببنائها على حرفيتها؛ لأن من الأسماء ما هو مبنى ولا يشبه الحرف فى وجه من الوجوه المتقضية للبناء مثل (عَوْضُ) ولم يقل أحد بأنها حرف لمجرد أنها مبنية. وأن أسباب البناء لا تنحصر فى شبه الحرف وبه قال جماعة من العلماء[٢]، ولذا وجد القائلون باسمية (جير) تعليلاً لبنائها غير شبه الحرف كما سيتبين بعد قليل.

أما اختلاف القائلين بالاسمية فى نوعها من الأسماء فإن من قال بأنها اسم فعل كالفارسى والجرجانى وهو الراجح عندى فبناؤها واضح العلة فأسماء الأفعال مبنية، وقال ابن الحاجب "وقد تستعمل بمعنى حقّاً، وإذا جاءت كذلك فعلّة بنائها إما اسم من أسماء الأفعال بمعنى (حقّ ذلك) كما تقول فى تفسير (هيهات لذلك) (بعداً له) وكثيراً ما تفسر أسماء الأفعال بالمصادر[٣]" وقال ابن أبى الربيع "ومن الناس من قال إنها

---

(١) الإيضاح: ٢٢٢/٢.

(٢) الأشباه والنظائر: ٢٤/٢.

(٣) الإيضاح: ٢٢٢/٢، ٢٢٣.

اسم فعل وبنيت لأن أسماء الأفعال مبنية[١].

وسبب بنائها الشبه الاستعمالى وهو كما وضحه السيوطى "أن يكون الاسم نائباً عن الفعل أى عاملاً عمله، ويكون مع ذلك غير متأثر بالعوامل، لا لفظاً ولا محلاً، وذلك أسماء الأفعال، فإنها تلزم النيابة عن أفعالها، فتعمل عملها، ولا تتأثر هى بالعوامل، فأشبهت الحروف العاملة عمل الفعل وهى إن وأخواتها فإنها تعمل عمل الفعل ولا تتأثر بالعوامل" ثم قال "وهذا على مذهب من يرى أن أسماء الأفعال لا محل لها من الأعراب، وهو رأى الأخفش ونسبه فى الإيضاح إلى الجمهور[٢]".

ومن قال بأنها مصدر كالمالقى[٣] فقد بين أن (جير) اسم متمكن فى الأصل إلا أنه قلّ استعماله إلا فى القسم، فقلة الاستعمال إذاً سبب للبناء، وعبر عنه ابن أبى الربيع بقلة التمكن وشرحه قائلاً "ومن الناس من قال: إنها مصدر، والمعنى حقاً لأفعلن، وبنيت لقلة تمكنها؛ لأنها لا تستعمل إلا فى القسم بخلاف سبحان الله وما أشبهها فإنه ليست مختصة بباب واحد، وإن كانت قائمة مقام الفعل، ولا تنتصب إلا على المصدر، لكنها توجد فى كل باب يمكن أن تستعمل فيه على حالها[٤]".

أما القول بأنها ظرف فقد ذهب البعض فى تفسير بنائها إلى قلة

---

(١) الملخص: ١/٥٣٨.

(٢) الهمع: ١/٥١، وانظر شرح ابن عقيل: ١/٣٢، ٣٣.

(٣) الرصف: ١٧٧.

(٤) الملخص: ١/٥٣٨، ٥٣٩.

تمكنها وتكون بمنزلة (عَوْضُ) وهو ما ذكره ابن أبى الربيع أيضاً[١] أما الشُمُنّى فقد استشكل بناءها وقال "وأما عند من يجعلها كـأبداً، فالبناء مشكل[٢]" وأظن أن جعل قلة التمكن سبباً للبناء فيه من الإجادة الكثير والله أعلم.

والسيرافى بعيداً عن نوعها من الأسماء يعلل لبنائها بعلة ترتبط باستعمالها فى القسم فهو يعتقد اسميتها كما ذكره البغدادى[٣] عنه ولكنه لم يحدد نوعها فى الأسماء، وهو يذكر أنه يحلف بها ومن هنا يعلل لبنائها فيقول "يجوز أن تكون كسرت لأنه يحلف بها، فتقع موقع الاسم المحلوف به، فبنى على الكسر للدلالة على أنه مبنى غير معرب لئلا يلتبس بـ (يمين الله)" ثم ذكر بناءها على الفتح بقوله "وقد جاء فيه الفتح" وهذه علة الفرق بين المعرب والمبنى، وقد فُسِّرَ بها بناء (قبلُ) بالضم، فقد بنى على الضم وهو وما شابهه من الظروف عند قطعها عن الإضافة مع نية معنى المضاف إليه دون لفظه؛ لتخالف حركةُ البناء حركتى الإعراب؛ فمعلوم أنها إذا ضُمت فهى مبنية؛ وإذا فتحت دون تنوين أو جرت دون تنوين أو فتحت منونة أو جرت منونة فهى معربةٌ كما هو مفصل فى باب الإضافة[٤].

---

(١) الملخص: ٥٣٩/١.

(٢) الهمع: ٢٥٩/٤هـ٣.

(٣) شرح أبيات المغنى: ٥٩/٣.

(٤) التصريح: ٥٠/٢، ٥١.

وللقائلين باشتراك جير بين الاسمية والحرفية طريقة أخرى في تفسير بناء جير عندما تأتي اسماً؛ وذلك أنها إذا جاءت حرفاً فهي مبنية بلا إشكال، فإذا جاءت اسماً بنيت لموافقتها (جير) الحرفية لفظاً ومعنى كما قال به ابن الحاجب والرضي فقد ذكر ابن الحاجب أن جير قد تستعمل بمعنى حقاً وأنها إذا جاءت كذلك فعلّة بنائها إما (لأنها) اسم من أسماء الأفعال وإما "لأنه موافق لجير الذي هو حرف في لفظه وأصل معناه في الحرفية التحقيق والإثبات كما قلناه في (على) إذا كانت اسماً[١]".

وقال الرضي "وبناؤها عندهم (يعني عند من قال باسميتها والرضي لا يوافقهم) لموافقة جير الحرفية لفظاً ومعنى" قال "ولا يكفي في البناء الموافقة اللفظية؛ ألا ترى إلى إعراب (إلى) بمعنى النعمة[٢]" واشتراط الرضي الموافقة اللفظية والمعنوية لا يوافق ما ذكره السيوطي عن ابن مالك من أنه ينص على الشبه اللفظي في (حاشا) وعن ابن الحاجب في (على) و(كلا) الأسماء، ولم يورد أنهما اشترطا الموافقة في المعنى[٣]. إلا أنني أظن الرضي محقاً في اشتراط الموافقة اللفظية والمعنوية معاً لما كان من حال (إلى) بمعنى النعمة علماً أن الشبه اللفظي شيء والشبه الوضعي شيء آخر.

---

(١) الإيضاح: ٢/٢٢٢، ٢٢٣.

(٢) شرح الكافية: ٢/٣٤١.

(٣) الهمع: ١/٥٢.

أما الإربلى فقد أجمل الأمر بقوله "وبنيت (يعنى جير) أما الحرفية فظاهر وأما الاسمية فلما بينهما من الشبه[١]".

إعرابها اسماً

(جير) عند من يقول بحرفيتها لا محل لها من الإعراب كما هو معلوم.

أما القائلون بالاسمية فإن جماعة منهم عدّوها اسم فعل كما رأينا قبلُ، واسم الفعل اختلف فيه هل له محل من الإعراب أم لا؟

فالذى نُسِبَ إلى الأخفش، وذهب إليه ابن مالك ونقله عن المحققين، والذى نقله الخضراوى عن الجمهور واختاره، وصححه الخُضَرى وإن لم ينسبه إلى الجمهور، والذى كان أحد قولين نقلا عن سيبويه والفارسى أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب فهى تنوب عن الأفعال غير متأثرة بعامل لا ملفوظ ولا مقدر كما يقول الشيخ محمد محيى الدين رحم الله الجميع[٢].

وذهب جماعة من العلماء إلى أنه لها محل من الإعراب، وافترقوا فرقتين، فمنهم من ذهب إلى أنها مبتدأ يستغنى بمرفوعه الظاهر أو

---

(١) جواهر الأدب: ٤٦١.

(٢) انظر المساعد: ٦٥٨/٢، وتوضيح المقاصد: ٧٥/٤، وحاشية الخضرى على ابن عقيل: ٢٨/١، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٣٣/١، ٣٤هـ١.

المضمر عن الخبر، ونسب هذا الرأى الشيخ محمد محيى الدين إلى سيبويه ونسبه المرادى والخضرى إلى آخرين دون أن يذكرا اسم أحد منهم.

ومنهم من ذهب إلى أنها فى محل نصب بأفعال مضمرة، ونسبه الخضرى إلى سيبويه والجمهور وذكر المرادى أنه مذهب المازنى ومن وافقه وأحد قولين نقلاً عن سيبويه والفارسى، وخالف الشيخُ محمدٌ محيى الدين الخضرىَّ فى النسبة ناسباً إياه إلى المازنى -كما فعل المرادى وإن لم يذكر أنه نقل عن سيبويه والفارسى- ومحدداً لنوعه من المنصوبات، فقد جعله مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف من معناه فالتقدير فى مثل: هيهات زيدٌ: بَعُد بعداً زيدٌ.

وكان ابن عقيل فى المساعد قد ذكر أن مذهب سيبويه والمازنى وغيرهما أنها معمولة ولم يحدد موضعها من الإعراب على مذهبهم، بل قال: وعلى أن أسماء الأفعال معمولة قيل: منصوبة، وقيل: مرفوعة على الابتداء والضمير المرفوع فيها يسد مسد الخبر[1]" والأخير قد يصح لو أن المرفوع ضمير منفصل أو اسم ظاهر كما هو مقرر عند ابن عقيل فى شرحه للألفية[2].

والذى عليه كثيرٌ من العلماء -حسب ما وجدته- أنه لا محل لها من الإعراب وجزم به عباس حسن[3] وكأنه لا يعرف غيره قائلا

---

(١) انظر جميع ما سبق فى المصادر السابقة.

(٢) شرح ابن عقيل: ١٨٩/١.

(٣) النحو الوافى: ١٥٩/٤.

"وجميع أسماء الأفعال ليس لها محل إعرابى مطلقاً -مع أنهـا أسمـاء مبنيـة عاملة كما تقدم (عنده)- فلا تكون مبتـدأ، ولا خـبراً، ولا فـاعلاً، ولا مفعولاً بـه، ولا مضافـاً ولا مضافـاً إليه .. ولا شيئاً آخـر يقتضى أن تكون مبنية فى محل رفع، أو فى محل نصب، أو فى محل جر، فهى مبنيـة لا محل لها من الإعراب".

وقد قال ابن مالك[1] "وكلها مبنى لشبه الحرف بلزوم النيابـة عـن الأفعال وعدم مصاحبة العوامل" وقال ابنه بـدر الدين محمـد فـى شـرح ألفية والده[2] مفسراً شبه أسماء الفعل الحرف شبهاً استعمالياً "وهذا لأن أسماء الأفعال ملازمة للإسناد إلى الفاعل فهى أبداً عاملة، ولا يعمل فيها شىءٌ" وهكذا جاء عند غيرهم من العلماء.

وبالنسبة لجير فإنها باعتبارها اسم فعل فهى لا محل لها من الإعراب جاءت قسماً أو غير ذلك على أشهر الآراء فى أسماء الأفعال، وإلا فإنها مبتدأ استغنى بفاعله المستتر وجوباً عن الخبر لأن معناه: أعترف أو أُحِـقُّ وهذا على رأى، ورأى آخر أنها مفعول مطلق منصوب بفعل مقدر مـن معناه كما هو شأن حقاً.

أما ما ذهب إليه البعض من القول بأنها مصـدر فـإنهم بـين أمريـن إما أنها مصدر متصرف يقع فى جميع مواقع الإعراب فتأتى مبتدأ وخبراً وفاعلاً ومفعولاً إلخ .. وإمـا إنهـا لا تخرج عـن المفعوليـة المطلقـة مثل

---

(١) التسهيل: ٢١٣.

(٢) شرح الألفية لابن الناظم: ٣٠.

(سبحان الله) بل إنها أقل تصرفاً؛ فالأول قد يفهم من كلام جماعة لم تشر إلى عدم تصرفها والثانى يظهر من قول ابن أبى الربيع "ومن الناس من قال إنها مصدر والمعنى حقاً لأفعلن، وبنيت لقلة تمكنها؛ لأنها لا تسعمل إلا فى القسم بخلاف سبحان الله وما أشبهها فإنها ليست مختصة بباب واحد، وإن كانت قائمة مقام الفعل ولا تنتصب إلا على المصدر لكنها توجد فى كل باب يمكن أن تستعمل فيه على حالها[(١)]" فجير أقل تصرفاً من (سبحان الله) لأن جير لا تستعمل إلا فى القسم.

فعلى الرأى الثانى تعرب مفعولاً مطلقاً نائباً عن الفعل وقعت قسماً أو لم تقع كذلك عند من يجيزه.

وعلى الرأى الأول فإنْ جاءت قسماً فكما حكى أبو حيان عن بعض أصحابه "وأما (عوض) و(جير) فمبنيان حذف منهما حرف القسم، فيجوز أن يحكم على موضعهما بالنصب بإضمار فعل أو بالرفع على الابتداء أو على خبر ابتداء مضمر قياساً على نظائرهما من الأسماء المحذوف منهما حرف القسم[(٢)].

والذى وجدته عند الأوائل بالنسبة للمقسم به إذا حذف حرف القسم خلاصته فيما قاله الزمخشرى فى المفصل[(٣)] "وتحذف الباء فينتصب المقسم به بالفعل المضمر قال:

---

(١) الملخص: ٥٣٨/١.

(٢) التذييل: ٦٦/٤أ.

(٣) ص٣٤٧، ٣٤٨.

ألا ربَّ من قلبي له الله ناصحُ

وقال: فقلت: يمينَ الله أبرح قاعداً

وقال:

إذا ما الخبز تأدمُهُ بلحم فذاك أمانة الله الثريدُ

وقد روى رفع اليمين والأمانة على الابتداء محذوفي الخبر، وتضمر كما تضمر اللام في لاه أبوك".

قال ابن يعيش شارحاً لهذا: "والنصب بعد حذف حرف الجر إنما هو بإيصال الفعل إلى الاسم كالأفعال المتعدية فينصبونه به نحو قوله تعالى: ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً﴾[1] "وكذلك قالوا في القسم" الله لأفعلن، ولا يكادون يحذفون هذا الحرف في القسم مع الفعل ولا يقولون: أحلف الله ولا أقسم الله، لكنهم يحذفون الفعل والحرف جميعاً، والقياس يقتضي حذف الحرف أولاً فأفضى الفعل إلى الاسم فنصبه ثم حذف الفعل توسعاً لكثرة دور الأقسام في ذلك" .. ثم قال "وإن شئت أضمرت فعلاً متعدياً نحو أذكر أشهد وشبههما قال ابن السراج لا يضمر إلا فعل متعد، والوجهُ الأولُ لأنك إذا أضمرت فعلاً متعدياً لا يكون من هذا الباب" وقال عن الرفع بأنه على الابتداء ويضمر الخبر ويكون التقدير: يمين الله قسمي أو ما أقسم به، وكذلك أمانة الله لازمة لي فحذفوا الخبر كما حذفوه في لعمر الله وأيمن الله

---

(١) الأعراف: ٥٥.

وقد شبَّهُ حذف الخبر بحذف حرف الجر في "لاه أبوك" يريد أن الحذف في كل واحد منهما لا لعلّةٍ بل لضرب من التخفيف لكثرة استعماله، والصواب أن يشبه حذف الخبر ههنا بما قد حذف الخبر فيه نحو حذفه بعد لولا في قولهم "لولا زيد لكان كذا وكذا" ويشبه حذف حرف القسم بحذف اللام من لاه أبوك؛ لأن كل واحد منهما موصل وعامل الجر(١)" ثم أشار إلى أنه قد يحذف القسم ويبقى عمله "يعتدون به محذوفاً كما يعتدون به مثبتاً، وذلك للتنبيه على إرادة المحذوف فيقال "الله لأقومن" حكاه سيبويه في الخبر لا الاستفهام والمراد: والله وبالله وقد قرئ ﴿ولا نكتم شهادةً اللهِ إنّا إذاً لمن الآثمين﴾(٢) فأخرج اسم الله من الإضافة وجعله قسماً وعليه يحمل قوله تعالى في قراءة حمزة ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾(٣) (النساء: ١) على إرادة الباء إلخ ...(٤)".

ويبقى من الوجوه التي ذكرها أبو حيان أن تعتبر (جير) خبراً حذف مبتدؤه، وهذا ممكن فإن مما يقسم به ما لا يكون إلا خبراً والمبتدأ محذوف مثل: في ذمتي لأفعلن، ومنها ما يصلح أن يكون خبراً ومبتدأ مثل: يمينُ الله لأفعلن ومنها ما لا يصلح إلا أن يكون مبتدأ مثل ﴿لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون﴾ لاقترانه بلام الابتداء التي لا

---

(١) شرح ابن يعيش: ٩/١٠٣، ١٠٤.

(٢) المائدة: ١٠٦.

(٣) النساء: ١.

(٤) المصدر نفسه: ٩/١٠٥.

تكون فى الخبر[١]، ويظهر أن جير من النوع الذى يصلح للأمرين.

وأظن أن هذا يصح لو اعتبرنا (جير) مصدراً متصرفاً أو ظرفاً متصرفاً ولكن فى حالة اعتبار (جير) مصدراً ملازماً للمصدرية أو ظرفاً لا يخرج عن الظرفية فإنها ستكون فى الحالة الأولى مفعولاً مطلقاً لا تخرج عن ذلك وفى الحالة الثانية ظرفاً أو خبراً لمبتدأ محذوف؛ لمجيء الظرف خبراً، كما فى قوله تعالى: ﴿والركبُ أسفل منكم﴾[٢].

أما (عوضُ) فيظهر -والله أعلم- أنهم يعدونها ظرفاً غير متصرف وعلى هذا فلا تخرج عن أن تكون ظرفاً لفعل القسم أو خبراً لمبتدأ محذوف.

أما عن (جير) الاسمية فى غير القسم عند من يجوز مجيئها غير قسم فإن الكلام عنها لا يختلف كثيراً عنه عند استعمالها فى القسم، سوى أنه يستبعد أن تعتبر منصوبة على نزع الخافض أو بتعدى الفعل بعد حذف الجار أو باعتبارها فى محل جر بحرف جر محذوف، فيبقى أنها إن كانت مصدراً غير متصرف فهى مفعول مطلق وإن كانت مصدراً متصرفاً فيصح اعتبارها مبتدأ وخبره محذوف أو خبراً حذف مبتدؤه أو مفعولاً مطلقاً.

فإن كانت ظرفاً غير متصرف فهى فى ملح نصب على الظرفية أو

---

(١) شرح ابن عقيل: ١/٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦.

(٢) انظر شرح الألفية لابن عقيل: ١/٢٠٩-٢١٣ مع الهوامش.

أنها خبر مبتدأ محذوف، فإن كانت اسم زمان يأتى ظرفاً وغير ظرف فيحتمل فيها الابتداء والخبرية والظرفية. فإذا اعتبرناها اسم فعل فانظر بيان أحوالها فيما سبق. والله أعلم.

حديث الشواهد

ما جاء من أبيات شعرية فيها كلمة (جير) عدد قليل، ولم تسعفنى المصادر بأكثر مما ورد فى البحث، ويظهر أن أكثر استعمالها كان فى لغة الخطاب اليومى عند العربى الأول مُقْسماً بها أو مصدقاً لحديث الغير؛ ألم يقل أبو صدقة الأعرابى فيما حكاه أبو حيان: إذا حدّثك محدّث فقل له: جير، أى صدقت[١]" وكأنه يشير إلى عادة بعضهم فى الإجابة والتصديق، كما أشار القالى إلى عادتهم فى استعمالها قسماً عندما قال: وقالت الفصحاء: جير لأفعلن[٢]" إلخ .. ما قال، وقد قال ابن الأنبارى إن جير توضع موضع اليمين عندهم[٣]، وحكى أبو عبيد عن أبى زيد أنه يقال: جير لا أفعل[٤]" وجعلها البعض مما قلّ استعمالها سواءً فى القسم أو غيره، وذكرها ابن سيدة فى المخصص[٥] فى (نوادر القسم). وهذا الفصل يذكر الشواهد الوارد فيها (جير) وأماكن

---

(١) شرح أبيات المغنى: ٣/٦٢.

(٢) ذيل الأمالى والنوادر: ٢١١.

(٣) التهذيب: ١١/١٧٨.

(٤) شرح الكافية الشافية: ٢/٨٨٦.

(٥) ١٣/١١٦.

وجودها وما قاله العلماء فيها بقـدر مـا تسـعف المصـادر، وهـى مرتبـة حسب القافية والبحر كما يفعل مفهرسو الشواهد:

١- أأسلم ما تأتى به مِنْ عداوةٍ وبغضٍ لهم لا جير بل هو أشجبُ

(الطويل، للكُميت)

أورد هذا البيت أبو على القـالى فـى النـوادر: ٢١١ مـع عـدد مـن الأبيـات سبقها بقولـه: "وقـالت الفصحـاء: جـير لأفعلـن، وعـوضُ لأجلسنّ، يعنون بتينك اللفظتين حقّـاً، فـاحتملت (لا جـرم) مـن معنـى الإقسام مثل الذى احتملت كلاً وجـير وعـوضُ" ثم أورد أبياتـاً أقسـم فيها قائلوها بـ(عوض) في واحد منها وبـ(جـير) فـى أربعـة، منهـا هـذا البيت، وبـ(كَلاّ) فى بيت واحد. ولم أعثر على هذا البيت فـى مصـدر آخر، وقد نسبه القالى إلى الكميت بن زيد.

٢- إذا ما اعتَزَتْ قالت: أبى جيرِ ساقنى

إلى الموت من أهل الملا وهُوَ مُخْصبُ

(الطويل، لمجهول)

جاء فى نوادر أبى زيد: ١٨٤ وقال بعده "معنى جير نعم وأجل".

٣- إننى جير وإنْ عزَّ رهطى بالسويداءِ الغداة غريبُ

(المديد، لغيلان بن سلمة الثقفى)

أورده ابن دريد فى الجمهرة: ٢٦٧/٢، ٤٤٨/٣ ونسبه فى الموضع الأول لغيلان بن سلمة الثقفى المتوفى ٢٣هـ حكيم وشاعر مخضرم، وأهمل نسبته فى الموضع الثانى، وقال عنده فى الموضع الأول: "يعنى (جير) القسم، ويقال: جير مبنى على الكسر" وقال فى الموضع الثانى: "جير كلمة مبنية على الكسر، يراد بها الدهر بمعنى: لا أفعله أبداً، وربما أجروها مجرى القسم، يقال: جير لأفعلن أو حقّاً لأفعلن ونحو ذلك". وجاء بالرواية نفسها فى معجم ما استعجم ص٧٦٧ للبكرى المتوفى ٤٨٧هـ، وفى معجم البلدان: ٢٨٦/٣ لياقوت الحموى المتوفى ٦٢٦هـ أورده مغيّراً إلى:

إننى، فاعلمى وإن عزّ أهلى   بالسويداء للغذاة الغريب

وعلى هذا الرواية فجير لم ترد فى البيت، كما أنه غدا من البحر الخفيف لا المديد، وذكر ياقوت معه بيتين قبله من الخفيف أيضاً عدا شطر البيت الثانى فإنه من المديد إلا أن تكون كلمة (سلمى) تحريف (سليمى)، وهما:

أَسُلُوَنْ عن سلمى علاك المشيبُ   وتصابى الشيوخِ شىءٌ عجيبُ
وإذا كان فى سليمى نسيبى   لذّ فى سلمى وطاب النّسيبُ

وأظن رواية ابن دريد والبكرى أوثق لتقدمهما فى الزمان، ومع هذا لا أردّ ما ورد عند ياقوت فيكفينى أن البيت قد روى عند أهل اللغة بما يمكّن من الاستشهاد به.

٤- يرجون عَفْوى ولا يخشون بادِرَتى

لا حيرَ، لا حيرَ، والغربانُ لم تَشِبِ

(البسيط، للكميت بن زيد)

أورده ابن مالك فى شرح الكافية الشافية: ٨٨٤/٢ وفى شرح التسهيل: ٢٢٠/٣ مستدلاً على أنها بمعنى نعم ومن ثم على حرفيتها بمقابلتها (لا) فى التقدير، وقال: أراد (يعنى الكميت): لا يثبت مرجوهم نعم تلحقهم بادرتى، أى: سرعة غضبى"ونقل صاحب الجنى ص٤١٣ كلامَ ابن مالك عن شرح التسهيل وكان منه هذا البيت.

٥- أبى كرماً (لا)، آلفاً (جير) أو (نعم)   بأحسن إيفاءٍ وأنجزِ مَوْعدِ

(الطويل، بعض الطائيين)

استشهد به ابن مالك فى شرحيه على الكافية الشافية: ٨٨٣/٢ والتسهيل: ٢١٩/٣ على أنه لو لم تكن جير بمعنى (نعم) ما عطفت عليها فى هذا البيت، وهكذا استشهد به السيوطى فى الهمع: ٢٥٨/٤ وانظر الدرر: ٥٢/٢، وانظر الجنى: ٤١٢ ناقلاً عن شرح التسهيل.

٦- وقلن على الفردوس أولُ مشربٍ

أجلْ جيرِ إنْ كانت أبيحت دعاثُرُهْ

(الطويل، بهذه الرواية ينسب لمضرّس)

وسنوفيه القول عند (أسافله) وانظر أيضاً (بوارقه).

٧- قالوا: قُهِرتَ، فقلت: جير ليُعْلَمَنْ عمّا قليلٍ أيُّنا المقهورُ

(الكامل، مجهول القائل)

أقدم ذاكريه حسب ما بين يدى من المصادر هو ابن مالك ولم ينسبه إلى أحد وذلك فى شرح الكافية الشافية: ٨٨٢/٢، وشرح التسهيل: ٢٢٠/٣، واستشهد به على الاستغناء بجير عن ذكر المقسم به، أو عن القسم كما هى عبارة بعضهم، وذكر صاحب الدرر: ٥٢/٢ . أن الدماميني قال معلّلاً لذلك "لأنها للتصديق والتحقيق والقسم للتأكيد فحسن إغناؤها عنه" وانظر المساعد: ٣٢٨/٢، والهمع: ٢٥٧/٤.

٨- لم يفعلوا فِعْلَ آل حنظلةٍ إنهم جير بئس ما ائتمروا

(المنسرح، لامرئ القيس)

ورد فى معانى الحروف المنسوب للرمانى: ١٠٦ وقال: "وهى حرف مقسم به، وقيل معناه نعم" ثم أورد البيت فى الرصف: ١٧٧ "أن معناها حقّاً، وما حلّ من الألفاظ المشكلة فى الحرفية والاسمية محل الاسم حكم عليه بالاسمية إلا إن قام دليلٌ على حرفيته" ثم أورد البيت، وهو فى الديوان: ١٣٢ فى القسم الأول الذى رواه الأصمعى وبالرواية نفسها، وقال محقق الديوان ص٤١٧ فى تحقيق البيت إنه ورد عند ابن الأنبارى فى شرح المفضليات، هكذا.

لم يفعلوا فِعْلَ حَنْظَلٍ بهم   بئس لعمرى بالغيب ما ائتمروا

قال: "ولم يذكر الطوسى هذا البيت والذى يليه" وعلى رواية ابن الأنبارى لا شاهد فيه.

٩- متى تبأى بقومك فى معدٍّ   تَقُلْ تصديقَك العلماءُ: جَيْرِ

(الوافر، لمجهول)

ذكره ابن دريد فى الجمهرة مرتين: ٨٨/٢، ٢١٢/٣، وقال فى المرة الأولى: ويقولون: جير لأفعلن كذا وكذا كلمة يؤكدون بها كتأكيدهم بالقسم" ثم أورد البيت، وقال فى المرة الثانية بعد ذكر البيت هكذا:

"فإنْ تبأى ببيتك من معدٍّ   يَقِلْ صديقك العلماءُ جير

ويروى: يَقُلْ لصديقك جير - جير شبيه بالقسم".

وروايته عنده فى الموضع الأول:

فإنْ تَفْخَرْ ببيتكِ من معدٍ   يَقِلْ صِديقك العلماءُ جير

قال: "ويروى: يقل تصديقَك".

والرواية التى أثبتناها فى شرح الكافية الشافية: ٨٨٦ وقد أورده ابن مالك شاهداً على أن جير بمعنى نعم، وجاء البيت عند ابن الشجرى، فى أماليه فى موضعين: ٣٧٤/١، ٣٢٤/٢ شاهداً على

مسألة أخرى.

١٠- جامعُ، قد أسمعت مَنْ تدعُو، جير　　وليس يدعو جامعٌ إلى خَير

(رجز، لمجهول)

أقدم مصادره تهذيب اللغة: ١٧٨/١١ وحرف المحقق (خير) إلى (جير) تبعاً لتحريفها في اللسان (جير) والتصويب من ذيل الأمالى والنوادر: ٢١١، وجاء قبل البيت فى التهذيب "وقال شمر: فى قولهم لا جيرِ لاحقّاً وتقول: جير لا أفعل ذاك، ولا جيرِ لا أفعل ذاك، وهى كسرة لا تنتقل" وجاء بعد البيت "وقال ابن الأنبارى: جيرِ يُوْضَعُ موضع اليمين" وقد أورده القالى شاهداً على الإقسام بـ(جير).

١١- إن الذى أغناك يغنينا جَيْرِ　　وا لله نفّاح اليدين بالخيرِ

(رجز، لمجهول)

أورده نشوان فى شمس العلوم: ٣٦١/١ قائلاً: "جير بمعنى حقّاً، مبنية على الكسر يقال: جير لا شك، وهى يمين للعرب" وأورد الشاهد".

كما ورد عند القالى فى النوادر: ٢١١ شاهداً على القسم بجير، والرواية عنده (يغنينى) بدل (يغنينا).

١٢- إذا تقول: لا، ابنةُ العجير　　تصدق، لا، إذا تقول: جيرِ

(رجز، لمجهول)

وهو شاهد على أن مقابلة (جير) بـ (لا) دليلٌ على حرفيتها، هذا ما قال به ابن مالك في شرح الكافية الشافية: ٨٨٤، وشرح التسهيل: ٢١٩/٣ وابن هشام في المغني: ١٦٣ والسيوطي في الهمع: ٢٥٨/٤، ٣٧٤، وهما تابعان لابن مالك في ذلك، وانظر الجنى الداني: ٤١٣ وشرح أبيات المغني: ٧١/٣، ويروى:

إذا يقول (لا) أبو العجيرِ　　　يصدق لا إذا يقولُ: جيرِ

١٣- قالت: أراك هارباً للجَوْرِ　　　مِنْ هَدَّةِ السلطان؟ قلت: جير

(رجز، لراجز من طيئ)

ورد شاهداً على أن جير بمعنى نعم وهو في المحكم: ٣٥٢/٧، وعنه شرح الكافية الشافية ٨٨٧/٢، واللسان (جير)، وعنه التاج (جير)، وهو من أرجوزة أوردها ابن جني في الخصائص: ٢٣٥/٢-٢٣٨ واقعة في ٥٣ شطراً وأنشدها عن الأصمعي وذكر أنها من مشطور السريع، قال الشيخ النجار رحمه الله: ويعدها المتأخرون من مشطور الرجز. ونسبها العيني في المقاصد: ٤٢٩/٣ إلى أحد رجاز طيئ قال: "ولم أقف على اسمه". وانظر الهمع: ٢٥٩/٤، ٢٦٠ حيث قال السيوطي: "وقد يجاب بها (يعني جير) أي دون قسم، كما يجاب بنعم وأجل كقوله: .." وأورد البيت.

١٤- وقلن ألا البَرْدى أوّلُ مشرب　　　نعم، جير إنْ كانت سقته بوارقُهْ

(الطويل، لكعب بن زهير)

قال البغدادى: وقد اخذ كعب بن زهير الصحابى ﷺ بيت طفيل (سيأتى) وغير قافيته .. ثم قال: وهى قصيدة عارض بها طفيلاً وسلك سبيله وأولها:

نفى شعرَ الرأسِ القديمِ حوالقُهْ ولاح بشيبٍ فى السواد مفارقُهْ

وانظر (أسافله)

١٥- وقلن على البَرْدى أوّل مشرب نعم جير وإن كانت رواءً أسافِلُهْ

(الطويل، لطفيل الغنوى)

هذه الرواية التى ذكرها ابن مالك فى شرح الكافية الشافية: ٨٨٤/٢، وشرح التسهيل: ٢١٩/٣، ونسبه إلى طفيل الغنوى، وهى الرواية التى أوردها ابن هشام فى المغنى: ١٦٢، والسيوطى فى الهمع: ٢٥٨/٤، ٣٧٤، وصاحب الجنى: ٤١٢، أما البيت بالقافية (دعاثره) وقد مرّ معنا فهى الرواية التى ذكرها الفارابى فى ديوان الأدب: ٣٠١/٣، والجوهرى فى الصحاح (جير) وابن الحاجب فى الإيضاح: ٢٢٣/٢، والرضى فى شرح الكافية: ٣٤١/٢، والقالى فى النوادر: ٢١١، وابن يعيش فى شرح المفصل: ١٢٢/٨، والعينى فى المقاصد: ٩٨/٤ وغيرهم.

وجاء البيت بالقافية (بوارقه) -وقد مرّ- وهو من قصيدة لكعب بن زهير وقد كشف البغدادى فى الخزانة: ١٠٣/١٠-١١١ وفى شرح أبيات المغنى: ٦٢/٣ وما بعدها السرّ فى ورود هذا البيت بثلاث قواف مختلفة، وخلاصة ما قاله فى شرح أبيات المغنى: ٦٢/٣، ٦٥-٦٧ إن

البيت بالقافية (أسالفه) من قصيدة عدتها ستة عشر بيتاً لطفيل الخيل، وأن مطلعها.

صحا قلبه وأقصر اليوم باطلُه   وأنكره مما استفاد حلائله

وأوردها كاملة مشروحة، وفى أثناء ذلك قال (٦٥/٣): "ووقع فى نسخة الدماميني مصراع الشاهد كذا:

أحل حير إن كانت أبيحت دعاثره

وقال، وصدره:

وقلن على الفردوس أوّل مشرب

وهو من قصيدة لمضرّس بن رِبْعيّ الأسدى، وبه استشهد الزمخشرى فى المفصل والرضى فى الكافية"، ثم قال (٦٦/٣): "وهذا البيت (يعنى بالرواية الأخيرة) وإن اشتهر هكذا فى الصحاح وغيره، لم أره فى شعر مضرّس كذا، وإنما رواية الأصمعى وغيره كذا:

وقلن ألا الفردوس أوّل محضر   من الحىّ إن كانت أُبيرت دعاثرُه

ثم قال (٦٦/٣، ٦٧): "وهذا ليس فيه (أجل حير) ولهذا قال الصغانى عندما أنشد بيت طفيل شاهداً لجير "وقد غير النحاة هذا الشاهد وجعلوه خنثى (وأنشدوا):

وقلن على الفردوس أوّل مشرب

أجل حير إن كانت أبيحت دعاثره

وهو مغيّر من شعر مضرّس بن رِبْعى:

وقلن على الفردوس أوّل محضر

من الحى إنْ كانت أبيرت دعاثره

ثم قال البغدادى عن بيت كعب بن زهير (بوارقه) "وقد أخذ كعب بن زهير الصحابى ﷺ بيت طفيل وغيّر قافيته فقال:

وقلن ألا البَرْدىّ أوّل مشرب نعم جير إن كانت سقته بوارقه

وهى قصيدة عارض بها طُفَيْلا، وسلك سبيله وأوّلُها:

نفى شَعَر الرأسِ القديم حوالقُه ولا بشيب فى السواد مفارقُه

إلخ .. ما قال.

أما عن الاستشهاد بهذا البيت فقد جاء على عدّة وجوه:

١- شاهداً على أن جير يمين للعرب وأن معنها حقـاً، وعليه الجوهرى فى الصحاح والقالى فى النوادر: ٢١١.

٢- على أن جير يمين للعرب وأن معناها نعم وأجل، وعليه الفارابى فى ديوان الأدب: ٣٠١/٣ وهو قريب من الأول لولا أنه جعلها بمعنى الحرف.

٣- على أنه قد يؤتى بجير دون قسم فهى حرف تصديق بمعنى نعم، وهو مذهب الرضى فى شرح الكافية: ٣٤١/٢، وانظر الخزانة: ١٠٣/١٠، وهو بعكس الأول.

٤- شاهداً على تأكيد نعم أو أجل بها وهو دليل على حرفيتها عند ابن مالك وآخرين انظر: شرح الكافية الشافية: ٨٨٢/٢، وشرح التسهيل: ٢٢٠/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢١/٨ وغيرهم.

٥- الاستدلال به على اسمية جير لأنه دخل عليها نعم والحرف لا يدخل على الحرف والمعنى: نعم حقّاً. انظر هذا فى جواهر الأدب: ٤٦٠، وهذا مخالف للوجه الرابع.

وهذا الاختلاف ينبع عن الأمور التالية:

(أ) أن جير يمكن تفسيرها بنعم كما يمكن تفسيرها بحقّاً فى أى موضع تقع فيه مما يسقط الاستدلال بمعناها عند الحكم عليها من حيث الحرفية والاسمية.

(ب) أن اقترانها بأحد حروف الجواب بعطف أحدهما على الآخر أو توكيده به لا يعنى حرفيتها، كما لا يعنى اسميتها لاحتمال عدم التوكيد بها فى مثل هذا البيت ولأنه لا ضير فى عطفها عندما يراد لفظها على الحرف عندما يراد لفظه.

(ج) أنه يحتمل الإقسام بها فى كل موضع ترد فيه، ولا يمنع من هذا أن يقال بأنها ليست للقسم فى أى من الأساليب أو الأبيات الوارد فيها جير إلا بقرينة.

١٦- وقائلةٍ أسيت، فقلت: جيرِ أسىٌّ إنّنى من ذاك إنّهْ

(الوافر، لرجل من بنى أسد)

هذا البيت من أبيات أنشدها أبو على الفارسى عن ابن السكيت،

ورويت عن المفضل، ونسبها ابن السكيت إلى رجل من بنـى أسـد، و لم يذكر اسمه، قال ذلك البغدادى فى شـرح أبيـات المغنـى: ٧٢/٣، ٧٣، ٧٥. وانظرها فى الصاحبى: ٢١٨.

والشاهد فيه: أن تنوين جير دليل على اسميتها، وقـد حـاول بعـض النحاة توجيهه بما يسقط الاستدلال به على الاسميـة، وانظـر: الجزوليـة: ٣٢٣، وشـرح الكافيـة الشـافية: ٨٨٥/٢، وشـرح الكافيــة لــلرضى: ٣٤١/٢، وجواهـر الأدب: ٤٦٠، ورصـف المبـانى: ١٧٧، والخزانــة: ١١١/١٠ وقد اعتنى بشرح الأبيات، وغير ذلك من المصادر.

الخاتمة

لعل ختام هذا البحث إشارة إلى ما أظنه سبب موت هـذه الكلمـة وانعدام استعمالها فى اللغة المكتوبة والمنطوقة وهو أن استعمالها القديـم فى أكـثر أحوالهـا كـان للقسـم، ومـا تقسـم بـه العـرب فـى جاهليتهـا انصرفت عن أكثره وسـقط مـن خطابهـا اليومـى بعـد مـرور زمـن مـن انتشار الإسلام بين العرب؛ لأنه لا يُقْسَمُ بغير الله كما هـو معلـوم مـن شريعة الإسلام.

حتى مـا أقسـم الله بـه فـى القـرآن -ولـه أن يقسـم بمـا شـاء- لم تسعمله العـرب فـى القسـم إذا كـان بغير الله وأسمائـه وصفاتـه فكـان مصيره مصير كلمة (جير) و(عوض) وما شابه، فـالله يقـول: ﴿لعمـرك إنهم لفى سكرتهم يعمهون﴾ ولا أحد يقسم بهذه الكلمة الآن.

ومما بقى فى اللهجات العربية الحديثة القسم بالحياة وقد كان قديماً إذْ سمع (تحياتك، وحياتك) ولكن أحداً ممن يحرص على نقاء العقيـدة لا يقسم بالحياة ولا بغيرها، وإنمـا يقسـم بـالله وبأسمائـه الحسـنى وصفاتـه العليا.

ويمكن أن يقال إضافة إلى ذلـك أن الإجابة بنعـم ولا قـد سـادت على ما سواها من أدوات الإجابـة، فلـم نعـد نسـمع كلمـة (أجـل) إلا قليلاً، وأما مثل (جَلَلْ، وبَجَلْ، وجير)، وإن بمعنى نعم، فلا استعمال لها منذ زمن طويل.

وإشارة أيضاً مختصرة إلى ما أظهره البحث من رجحان اسمية (جير)، ويترجح من ذلك أنها اسم فعل وهو مذهب الفارسى والجرجانى، وبذا يتم تفسير ما سمع من بنائها على الكسر مع تنوينها وعدمه وما سمع من بنائها على الفتح وعدم إعرابها.

كما يترجح فى اسم الفعل أنه لا محل له من الإعراب، وفى هذا خروج من إشكال تحديد محلها من الإعراب.

والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

- الأشباه والنظائر، للسيوطى، تحـ/ طه عبد الرؤوف، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٥هـ.

- الإنصاف، لابن الأنبارى، تحـ/ محمد محيى الدين، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٨٠هـ.

- أوضح المسالك، لابن هشام، تحـ/ محمد محيى الدين، تصوير الفيصلية بمكة.

- الإيضاح فى شرح المفصل، لابن الحاجب، تحـ/ د. موسى بناى، بغداد.

- البحر المحيط، لأبى حيان، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ.

- تاج العروس، للزبيدى، مصورة.

- التذييل والتكميل، لأبى حيان، ج٤، مصورة نسخة دار الكتب.

- تسهيل الفوائد، لابن مالك، تحـ/ محمد كامل بركات، دار الكتاب العربى، ١٣٨٧هـ.

- التصريح على التوضيح، للأزهرى، دار إحياء الكتب العربية.

- التكملة والذيل والصلة، للصغانى، تحـ/ الإبيارى وآخرين، مطبعة دار الكتب، ١٩٧١م.

- تهذيب اللغة، للأزهرى، تحـ/ عبد السلام هارون وآخرين.

- توضيح المقاصد والمسالك للمرادى، تحـ/ د. عبد الرحمن على سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١.

- جمهرة اللغة، لابن دريد، موسسة الحلبى، القاهرة.

- الجنى الدانى، للمرادى، تحـ/ طه محسن، مطابع جامعة الموصل، ١٣٩٦هـ.

- جواهر الأدب، للإربلى، تحـ/ د. حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤هـ.

- حاشية الخضرى على ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

- خزانة الأدب، للبغدادى، تحـ/ عبد السلام هارون، القاهرة، ١٣٨٩هـ.

- الدرر اللوامع، للشنقيطى، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ.

- ديوان الأدب، للفارابى، تحـ/ أحمد مختار عمر، مطبعة الأمانى، ١٣٩٦هـ.

- ديوان امرئ القيس، تحـ/ محمد ابو الفضل، دار المعارف، ط٤، ١٩٨٤م.

- ذيل الأمالى والنوادرُ، للقالى، تحـ/ محمد عبد الجواد الأصمعى، دار الكتاب العربى، بيروت.

- رصف المباني، للمالقي، تحـ/ د. أحمد الخراط، بمجمع اللغة بدمشق، ١٣٩٥هـ.

- شرح أبيات المغني، للبغدادي، تحـ/ عبد العزيز رباح وآخر، نشر دار المأمون، ط١، ١٣٩٤هـ.

- شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحـ/ محمد محيي الدين، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ.

- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحـ/ د. عبد الحميد السيد، دار الجيل، لبنان.

- شرح التسهيل، لابن مالك، تحـ/ د. عبد الرحمن السيد ود. المختون، هجر للطباعة، ط١، ١٤١٠هـ.

- شرح الكافية، للرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.

- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحـ/ عبد المنعم هريدي، مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ.

- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

- شرح المقدمة الجزولية الكبير، للشلوبين، تحـ/ د. تركي العتيبي، رسالة دكتوراه، ١٤٠٨هـ.

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، تحـ/ د. عبد الله الحسيني، الفيصلية، مكة، ط١، ١٤٠٦هـ.

- شمس العلوم، لنشوان الحميرى، عالم الكتب، بيروت.

- الصاحبى، لابن فارس، تحـ/ السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابى، القاهرة.

- الصحاح، للجوهرى، تحـ/ أحمد عطار، ط٢، ١٤٠٢هـ.

- ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحـ/ السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.

- العين، للخليل بن أحمد، تحـ/ مهدى المخزومى والسامرائى، دار الرشيد، بغداد.

- الكتاب، لسيبويه، تحـ/ عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

- الكليات، لأبى البقاء أيوب الكفوى، دار الكتاب الإسلامى، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ.

- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت.

- المحيط فى اللغة، لابن عباد، تحـ/ محمد آل ياسين، ط١، ١٤١٤هـ.

- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحـ/ د. محمد كامل بركات، مركز البحوث العلمى، مكة ١٤٠٠هـ.

- معانى الحروف، المنسوب للرمانى، تحـ/ د. عبد الفتاح شلبى، دار الشروق، جدة، ط٢، ١٤٠١هـ.

- معجم البلدان لياقوت، دار صادر، بيروت.

- معجم ما استعجم، للبكرى، تحـ/ مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت.

- مغنى اللبيب، لابن هشام، تحـ/ د. مازن مبارك وآخر، دار الفكر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.

- المفصّل، للزمخشرى، ط٢، دار الجيل، بيروت.

- مقاييس اللغة، لابن فارس، تحـ/ عبد السلام هارون، شركة مصطفى البابى الحلبى، مصر.

- المقتضب، للمبرد، تحـ/ عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

- المقدمة الجزولية، للجزولى، تحـ/ شعبان عبد الوهاب، ط١، القاهرة، ١٤٠٨هـ.

- الملخص فى ضبط قوانين العربية، لابن أبى الربيع، تحـ/ د. على سلطان الحكمى، ط١، ١٤٠٥هـ.

- النحو الوافى، لعباس حسن، ط٥، دار المعارف، ١٩٧٥م.

- همع الهوامع، للسيوطى، تحـ/ عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

المركب العددى

د/ موسى مصطفى العبيدان

رئيس قسم اللغة العربية بكلية المعلمين بتبوك

ملخص البحث:

يعرف المركب العددى بأنه: ما ركب تركيباً مزجياً من عددين معينين أو مبهومين لا فاصل بينهما يؤديان معاً معنىً واحداً جديداً لم يكن لواحد منهما قبل التركيب.

يؤنث المركب العددى باستثناء الواحد والاثنين تأنيثاً لفظياً مع معدوده المذكر بإلحاق مميز التأنيث فى صدره، وتأنيثاً معنوياً مع معدوده المؤنث بإسقاط مميز التأنيث من الصدر، ويمنع إلحاق مميز التأنيث بالعجز فى حالة التأنيث اللفظى لئلا يجتمع مميزا تأنيث من نوع واحد فيما هو كالكلمة الواحدة، أما السبب الذى بموجبه ألحق مميز التأنيث بالعجز دون الصدر فى حالة التأنيث المعنوى هو: أن نحو ثلاث عشرة، مؤنث معنوى وعدم إلحاق مميز التأنيث به يؤدى إلى إخلائه من المميز فلهذا السبب ألحق مميز التأنيث بالعجز دون الصدر حتى لا يلتبس بالمؤنث تأنيثاً لفظياً.

يبنى المركب العددى باستثناء اثنى عشر واثنتى عشرة على فتح الجزأين لتضمن الجزأين معاً معنى حرف العطف خلافاً لجمهور النحاة، أما اثنا عشر واثنتا عشرة فقد بنى العجز منهما لتضمنه معنى حرف العطف أما الصدر فقد أعرب لتعارض المانع والمقتضى فقدم المانع وهو: إلحاقه بالمثنى، على المقتضى وهو: تضمن الصدر معنى حرف العطف، لذا أعرب الصدر وبقى العجز على حاله من البناء. وهذا على خلاف ما ذهب إليه النحاة، أما إذا أضيف المركب العددى إلى مستحق المعدود فيجوز فيه بناء الجزأين على الفتح، أو بناء الصدر وإعراب العجز

بحسب العوامل، أو إعراب الصدر بحسب العوامل وجر العجز مطلقاً، وبكل ورد السماع عن العرب.

يعرف المركب العددى بإدخال "ال" على صدره فقط، وهذا التعريف هو الأكثر شيوعاً عند العرب، أو بإدخالها على جزأيه فقط، أو بإدخالها على جزأيه والتمييز، أو بإدخالها على الصدر والتمييز، وقد أجاز الكوفيون والأخفش هذه الصور جميعها لحكايتها عن العرب، أما البصريون فقد أوجبوا الصورة الأولى ومنعوا ما عداها.

يشتق من المركب العددى اسم فاعل على غير الحقيقة لأداء الأغراض الآتية:

١- إفادة الاتصاف بمعناه مقيداً بمصاحبة العشرة.

٢- إفادة الاتصاف بأنه بعض العدد الأصلى الذى صيغ منه، وأنه أحد أفراده.

٣- أن يستعمل الوصف مع العقد لجعل الأقل مساوياً لما فوقه، ويفيد الوصف فى هذه الحالة معنى التصيير والتحويل، واشتقاق اسم الفاعل لهذا الغرض منعه الكوفيون لعدم ورود السماع به، وأجازه البصريون قياساً لا سماعاً.

تمييز المركب العددى يجب أن يكون مفرداً منصوباً خلافاً للفراء الذى أجاز جمعه، وشذذه الجمهور، أما تابع تمييز المركب العددى فإنه يجوز فيه الإفراد باعتبار لفظ المتبوع، ويجوز فيه الجمع باعتبار عدة العدد المركب، ولا يجوز الفصل بين التمييز والمركب العددى بغير كلمة "بين" إلا فى الضرورة.

المركب العددى

إن الحديث عن المركب العددى يدعو بالضرورة إلى الحديث عن المركب المزجى: لأن المركب العددى من أحد قسميه[١] خلافاً لبعض الباحثين، منهم الشريف الجرجانى الذى جعله قسماً قائماً بذاته من أقسام المركب، يقول: "المركب: هو ما أريد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه، وهى خمسة: مركب إسنادى كقام زيد، ومركب إضافى كغلام زيد، ومركب تعدادى كخمسة عشر، ومركب مزجى كبعلبك، ومركب صوتى كسيبويه[٢]".

وهذا التقسيم الذى سار عليه الجرجانى مخالف لما عليه جمهور النحاة، إذ المركب عندهم ثلاثة أنواع: مركب إسنادى، ومركب مزجى، ومركب إضافى، فزاد الجرجانى على هذه الثلاثة قسمين هما: المركب العددى، والمركب الصوتى، وهما فى واقع الحال يدخلان تحت المركب المزجى؛ لأن مفهومه يشملهما وكذلك يخرج المركب الإسنادى والإضافى من حاقه، فالمركب المزجى: "هو كل اسمين جعلا اسماً واحداً منزلاً ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث مما قبلها". وهذا التعريف هو

---

(١) ابن يعيش، يعيش بن على، شرح المفصل، ج١/٦٥. عالم الكتب، بيروت.

(٢) السيد الشريف، على بن محمد الجرجانى، التعريفات، ص١١٧، دار الشئون الثقافية العامة – بغداد.

الأكثر شيوعاً عند النحاة[١]. وقد اعترض عليه بأنه لا يشمل نحو: "معد يكرب" ولا نحو "سيبويه". ووجه الاعتراض أن الشبه الوضعى بين الاثنين غير متفق تماماً؛ لأن ما قبل تاء التأنيث يلزم حالة الفتح وأن حركات الإعراب تجرى عليها، وهذه الحالة تتفق مع نحو: "حضرموت" و"بعلبك"، ولكنها لا تتفق مع نحو "معد يكرب"؛ لأن آخر الجزء الأول ساكن فى جميع حالاته، ولا تتفق كذلك مع نحو "سيبويه"؛ لأن آخر الجزء الثانى يلزم الكسر فى جميع حالاته الإعرابية[٢]. والاعتراض على الحد لا يعنى أن نحو "معد يكرب"، ونحو "سيبويه" لا يدخلان تحت المركب المزجى، بل هما داخلان فيه، وإنما الخلل ناتج عن قصور التعريف الذى لم يكن شاملاً بحيث يدخل جميع كلمات المركب المزجى تحت مفهومه، ولعل التعريف الذى نرتضيه للمركب المزجى لكونه شاملاً لجميع مفرداته هو التعريف الذى ارتضاه المجمع اللغوى بالقاهرة، ونصه: "المركب المزجى: ضم كلمتين إحداهما إلى الأخرى وجعلهما اسماً واحداً إعراباً وبناءً سواء أكانت الكلمتان عربيتين أو معربتين - ويكون ذلك فى أعلام الأشخاص، وفى أعلام الأجناس، والظروف،

---

(١) انظر شرح المفصل، ج١/٢٩، وانظر ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف، أوضح المسالك ج١/١٢٦، تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد، ط٥ عام ١٣٨٦هـ/١٩٧٦م، مطبعة السعادة - مصر، وانظر، الصبان، محمد بن على، حاشية الصبان، ج١،١٣٣، دار إحياء الكتب العربية.

(٢) حاشية الصبان، ج١/١٣٣.

والأحوال، والأصوات، والمركبات العددية[1]". فهذا التعريف يدخل المركب العددى تحت المركب المزجى الذى حاول الجرجانى وغيره أن يجعله قسماً مستقلاً، وكذلك يشمل نحو "معد يكرب" ونحو "سيبويه".

وألفاظ المركب المزجى يمكن توزيعها إلى قسمين باعتبار المعنى الحاصل بعد ضم الكلمتين وجعلهما اسماً واحداً.

فالقسم الأول: أن تكون الكلمتان كشىء واحد ولا يدل كل واحدة من الكلمتين المركبتين على معنى تنفرد به بعد التركيب، فيزول معناهما الأصلى وينشأ من المزج بينهما معنى جديد لا علاقة له بمعنييهما السابقين[2]. مثل كلمة: "بعلبك" فهى كلمة مركبة من كلمتين "بعل" و"بك" لهما معنى واحد، وفى الوقت نفسه لا تنفرد كل منهما بمعنى، وهذا القسم يشمل: أعلام الأشخاص، وأعلام الأجناس والأصوات.

القسم الثانى: أن تكون الكلمتان اسماً واحداً ويدل كل منهما على معنى، وأن معنى الاسم المركب حاصل معنييهما قبل التركيب مع زيادة، وحكم هاتين الكلمتين حكم المعطوف أحدهما على الآخر،

---

(١) نقلاً عن حسن عباس، النحو الوافى، ج١/٣٠١، دار المعارف – القاهرة.

(٢) انظر شرح المفصل، ج١/٦٥ والخوارزمى، القاسم بن الحسين، شرح المفصل فى صنعة الإعراب، ج١/٢١١، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، ط١ عام ١٩٩٠م، دار الغرب الإسلامى – بيروت لبنان، وانظر الوافى ج١/٣٠١.

فمعناهما قبل التركيب هو معناهما بعده[١]. مثل كلمة "خمسة عشر" فمعنى كل واحد من "الخمسة" و"العشرة" مراد كما لو عطفت أحدهما على الأخرى، فقلت: خمسة وعشرة، فلما حذف حرف العطف ومزجت الكلمتان نتج عنهما كميَّة أخرى من العدد ليس لكل واحدة منهما على الانفراد كما لو جمعت بينهما بحرف العطف، ويشمل هذا القسم المركبات العددية، والظرفية، والحالية، ويهمنا هنا فى هذه المركبات المزجية: المركب العددى وسوف نقصر الحديث عليه.

تعريفه:

إن معظم الكتب النحوية التى تعرضت لذكر باب "العدد" اقتصرت على تعريفه بمفهومه العام ولم تخص المركب العددى بتعريف معين، ومن هذه الكتب كتاب (الكافية فى النحو) لابن الحاجب، وشرحها للرضى الاستراباذى، وكتاب (حاشية الصبان)، وكذلك معاجم المصطلحات مثل كتاب (التعريفات) للسيد الشريف الجرجانى، وكتاب (الكليات) لأبى البقاء الكفوى، فقيل فى تعريف اسم العدد، هو: "ما وضع لكمية آحاد الأشياء[٢]". وقيل هو: "الكمية المتألفة من

---

(١) انظر شرح المفصل، ج١/٦٥، وشرح المفصل فى صنعة الإعراب ج١/٢١١، النحو الوافى ج١/٣٠١.

(٢) ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الكافية فى النحو، ص١٦٧، تحقيق: طارق نجم عبد الله، ط١ عام ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، مكتبة دار الوفاء للنشر

تكملة الحاشية فى الصفحة التالية ←

الوحدات[١]" وقيل العدد هو: "ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء[٢]". وهذه التعريفات السابقة لاسم العدد تمثل رأى الحسابيين القدامى .. فهى لا تدخل الواحد والاثنين في مفهوم العدد؛ لأن الواحد ليس من العدد إذ إن العدد عندهم هو الزائد على الواحد، وكذلك الاثنان؛ لأن الواحد ليس بعدد فكذا ينبغى أن يكون الزوج الأول[٣]. ولا خلاف بين النحويين على أن الواحد والاثنين من أسماء العدد. وإذا كان ثمة تعريف لاسم العدد يتفق ورأى النحاة فإننا نأخذ بصورة التعريف المعدل عن تعريف ابن الحاجب له، يقول الرضى الاستراباذى: "العدد: ما وضع لكيمة الشىء[٤]". فهذا التعريف يدخل فى اسم العدد الواحد والاثنين وما فوقهما؛ لأن لفظ "شىء" خاص بالموجود خارجياً كان أو ذهنياً، مفرداً كان أو متعدداً، كما أن هذا التعريف لاسم العدد يدخل تحته جميع أنواع العدد المفرد والمركب والعقد والمعطوف، ولكن الذى يهمنا هنا ذكر تعريف للمركب العددى يميزه عن غيره من أنواع العدد الأخرى وكذلك يميزه

والتوزيع - جدة.

(١) انظر التعريفات، ص٨٥، وانظر الكفوى، أيوب بن موسى الحسينى، الكليات، ص٦٤٠، مقابلة عدنان درويش وزميله، ط٢ عام ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، موسسة الرسالة - بيروت.

(٢) حاشية الصبان، ج٤/٦١.

(٣) الاستراباذى، محمد بن الحسن، شرح الكافية فى النحو ج٢،١٤٥، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

(٤) المرجع السابق ج٢/١٤٥.

عن غيره من أنواع التركيب المزجى.

لم تخل بعض كتب النحو التراثية من إشارة إلى مفهوم المركب العددى، ولكن هذه الإشارة غير دقيقة لا يمكن اعتبارها تعريفاً دقيقاً له، يقول سيبويه: "فإذا جاوز المذكر العشرة فزاد عليها واحداً، قلت: أحد عشر، كأنك قلت: أحد جمل، وليست فى عشر ألف وهما حرفان جعلا اسماً واحداً ضموا أحد إلى عشر"[1]. ويفهم من كلام سيبويه السابق أن المركب العددى هو: كلمتان ضمتا وجعلتا اسماً واحداً، وكثيراً ما يستعمل لفظ "حرف" مراد به الكلمة. واستعمال سيبويه هنا لكلمة "حرف" يجعل التعريف غير دقيق لعموم كلمة "حرف"، بينما الكلمتان المستعملتان فى المركب العددى إنما هما اسما عدد، وفى هذا تمييز لهما عن بقية أنواع الكلم، إلا أن كلام سيبويه يصلح أن يكون تعريفاً للمركب المزجى بصفة عامة فيشمل المركب العددى وغيره.

وهناك تعريف آخر للمركب العددى يشيع فى بعض كتب النحويين القدامى والمحدثين، وينص التعريف على أن المركب العددى: هو ما ركب من الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر، ومن الحادى عشر إلى التاسع عشر[2]. وهذا التعريف أدق من التعريف الذى ذكره

---

(١) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب ج٣/٥٥٧، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب بيروت.

(٢) شرح المفصل، ج٦/٣٣، وانظر رضا، على، المرجع فى اللغة العربية، ج١/١٥، دار الفكر، الراجحى، عبده، التطبيق النحوى، ص٧٥، ط عام ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، دار النهضة العربية - بيروت.

سيبويه للمركب العددى، فقد جمع بين أجزاء الحد من الجنس والفصول، فجنس الحد يمثل فى قوله: "ما ركب" فلو اقتصر عليه المعرِّف لدخل عليه الاعتراض من جهته فلما ذكر بعده قوله: (من الأعداد من أحد عشر ..) احترز بهذا الفصل -الصفة- عما ليس بعدد، فدخلت فى التعريف الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر وخرج منه بقية المركبات المزجية، ولكن يؤخذ على هذا التعريف عدم استيعابه جميع ذاتيات المركب العددى التى تكشف عن ماهيته وهذا القصور يجعلنا نبحث عن تعريف آخر للمركب العددى يكون أكثر دقة، يقول عباس حسن فى تعريفه له: "هو ما تركب تركيباً مزجياً من عددين لا فاصل بينهما يؤديان معاً -بعد تركيبهما وامتزاجهما- معنى واحدا جديداً لم يكن لواحدة منهما قبل هذا التركيب، والأولى تسمى صدر المركب والثانية تسمى عجزه[١]". ولعل هذا التعريف للمركب العددى أدق من التعريفين السابقين لتميزه بالأمور الآتية:

١- الجنس، وهذا ما يلمح من قوله: (ما تركب) فهنا يشير إلى أن المركب العددى هو ما ركب من كلمتين، وبهذا يفارق غيره من المفرد.

٢- ذكره لذاتيات المركب العددى، وهى:

(أ) المزج، وهو ذاتية يفارق بها المركب العددى غيره من المركبات الأخرى مثل: المركب الإسنادى والمركب الإضافى.

---

(١) النحو الوافى، ج٤/ ٥٢٠.

(ب) كونه من عددين، وهي ذاتية يفارق بها غيره من أنواع المركب المزجي.

(ج) كونه لا فاصل بينهما، وهي ذاتية يفارق بها العدد المعطوف بعاطف ظاهر، نحو: ثلاثة وثلاثون.

(د) دلالتهما على معنى جديد بعد مزجهما ليس لواحد منهما قبل المزج، وهي ذاتية يفارق بها قسماً من المركب المزجي وهو القسم الذى فيه يزول معنى الكلمتين الأصلي بعد مزجهما وينشأ عن موجهما معنى جديد لا علاقة له بمعنى الكلمتين السابقتين نحو "بعلبك" و"سيبويه".

٣- ربطه الجزء وهو المركب العددى بالكل وهو المركب المزجي، إذ التعريف يشير إلى أن المركب العددى هو مركب مزجي، ويلمح هذا من قوله: (هو ما تركب تركيباً مزجياً من عددين).

وهنا مأخذ بسيط يؤخذ على تعريف عباس حسن للمركب العددى وهو استعماله كلمة (عددي) مطلقة بدون قيد، وهذا الإطلاق يجعل الذهن عند سماعها ينصرف إلى العدد المحدد من أحد عشر إلى تسعة عشر ولا يدخل في حسبانه العدد المبهم بضع عشرة وبضعة عشرة، فلو قيدت كلمة (عددين) بالقيد الآتي (من عددين معينين أو مبهمين) لانتفى هذا المأخذ عن التعريف السابق، ولأصبح تعريفاً دقيقاً للمركب العددى ويكون على النحو التالى، المركب العددى هو: ما ركب تركيباً مزجياً من عددين معينين أو مبهمين لا فاصل بينهما يؤديان معاً معنى واحداً جديداً لم يكن لواحد منهما قبل هذا التركيب.

تذكيره وتأنيثه:

إن مخالفة العدد لمعدوده فى التذكير والتأنيث من الظواهر اللغوية الغريبة فى اللغة العربية، وقد طرح النحاة تفسيرات عدة لتعليل هذه الظاهرة لا يخلو معظمها من مآخذ، وهى ظاهرة تستثير العقل فعلاً لمحاولة إيجاد تعليل مناسب لها، ولعلنا قبل الحديث عن هذه الظاهرة نلمح إلى ثلاثة أمور مهمة[١] هى:

١- أن العبرة فى التذكير والتأنيث مع المعدود باللفظ غالباً لا بالمعنى، وقد يعتبر فى ذلك المعنى بقلة، فقد يؤتى بمميز التأنيث -التاء- مع لفظ مؤنث لتأويله بمذكر، كقولك: ثلاثة أنفس، فلحقت التاء كلمة "ثلاث" لتأويل كلمة "نفس" بمذكر، ويحذف مميز التأنيث مع لفظ مذكر لتأويله بمؤنث، كقولك: له عشر أبطن، فحذفت التاء من كلمة "عشر" لتأويل كلمة "بطن" بمؤنث.

٢- أن العبرة فى التذكير والتأنيث مع المعدود بالمفرد لا بالجمع، كقولك: الكتاب فى ثلاثة مجلدات، فألحق مميز التأنيث بكلمة "ثلاثة"؛ لأن مفرد "مجلدات" مجلد وهو مذكر فلم يعتبر التأنيث الناجم عن جمع "مجلد" على "مجلدات" خلافاً للبغداديين، فإنهم يعتبرون حال الجمع فيقولون: ثلاث مجلدات، وأربع نهيرات، وإن

---

(١) السيوطى، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، همع الهوامع، ج٥/٣٠٧-٣٠٨، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، طبع ١٣٩٤هـ/١٩٧٥م، دار البحوث العلمية الكويت.

كان المفرد مذكراً كما فى "مجلد" و"نهر" فى المثالين السابقين.

٣- أن العبرة فى التذكير والتأنيث مع المعدود بحال الموصوف لا بحال الصفة، تقول: رأيت ثلاثة ربعات، بالتاء إذا أردت رجالاً، وتقول: ثلاث ربعات، بدون مميز التأنيث إذا أردت نساءً اعتباراً بحال من وصفت.

إن هذه الاعتبارات يلزم استحضارها عند استعمال العدد فى سياقاته المختلفة مفرداً كان أو مركباً أو معطوفاً، وهى فى الوقت نفسه تضمن المحافظة على سيرورة ظاهرة المخالفة فى استعمال العدد.

والحديث عن ظاهرة المخالفة فى المركب العددى يتمحور حول جزأيه النيف والعقد كلاً على حدة لمغايرة كل منهما للآخر فى التذكير والتأنيث، وكذلك اختلافهما وتوافقهما مع المعدود، وهذا يقتضى أن يعالج كل منهما منفرداً عن الآخر.

أولاً: النيف:

وهو العدد الزائد على العقد -عشرة- ومنه ومن العقد يتكون المركب العددى، ويبدأ من "أحد" إلى "تسعة"، وليست أفراد هذا النيف جميعها تخالف معدوداتها فى التذكير والتأنيث، فالعددان أحد وإحدى واثنان واثنتان يطابقان معدودهما تذكيراً وتأنيثاً، نحو قوله تعالى: ﴿إنى رأيت أحد عشر كوكباً﴾[1]، وقوله: ﴿فانبجست منه اثنتا عشرة

---

(١) سورة يوسف، آية (٤).

عينا﴾[1]. ومطابقة هذين العددين لمعدودهما تذكيراً وتأنيثاً إنما جاءت على الأصل؛ لأن أسماء الأعداد إنما وضعت للتعبير بها عن المعدود فاكستبت معنى الوصفية، ونظراً لغلبة هذا المعنى عليها استعملت في الأغلب غير تالية لموصوفها، فقدموا الصفة على الموصوف، فقالوا: ثلاثة رجال، بالإضافة بدلاً من رجال ثلاثة إلا العددين واحد واثنين فظل استعمالهما على الأصل، أي: بقيا تابعين للمعدودين ولأجل هذا طابقا الموصوف قياساً في التذكير والتأنيث وغير ذلك.

أما بالنسبة لبقية أفراد النيف من (٣-٩) فإنها تخالف معدودها في التذكير والتأنيث، وهذه الظاهرة قد اكتفى بعض النحاة بوصفها مثل: سيبويه[2]، وابن السراج[3]، وابن جني[4]، وغيرهم. وهناك فريق آخر من النحاة حاول الوقوف على الظاهرة باحثاً عن عللها وأسبابها فتعددت آراؤهم وتنوعت على النحو التالي:

١- إن التاء الداخلة على اسم العدد مع المعدود المذكر هي تاء المبالغة

---

(١) سورة الأعراف، آية (١٦٠).

(٢) سيبويه، ج٣/٥٥٧.

(٣) ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، ج٢/٢٢٤-٢٢٥، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط١ عام ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، موسسة الرسالة - بيروت.

(٤) ابن جني، عثمان، اللمع في العربية، ص٢٢٧-٢٢٨، تحقيق، حامد مؤمن، ط٢ عام ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت.

وليست تاء التأنيث، فهى مثل التاء فى علامة ونسابة، أما أسماء الأعداد مع المعدود المؤنث، فهى مؤنثة بالبنية كتأنيث "عناق" و"شمس"[١].

٢- أن اسم العدد فى الأصل مؤنث، والمذكر أصل أيضاً، فجعل الأصل للأصل، أى جعل التأنيث مع المذكر، ونزع من اسم العدد مميز التأنيث مع المعدود المؤنث، وفى هذه الحال يصبح مؤنث بالبنية مثل: "عناق" و"عقاب"[٢].

٣- أن اسم العدد فى الأصل مؤنث فإذا أريد تعليقه على معدود هو أصل وفرع، وجعل الأصل للأصل فجئ بالتاء مع المذكر، وجعل الفرع للفرع فأسقطت التاء مع المؤنث[٣].

٤- أن اسم العدد كله مؤنث، وأصل المؤنث أن يكون بعلامة التأنيث، وتركت من المؤنث وألحقت بالمذكر لقصد الفرق؛ ولأن المذكر أصل وأسبق وأخف وأبعد عن اجتماع علامتى تأنيث فكان بالعلامة أحق[٤].

---

(١) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، ج٢/٢٥٧، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت.

(٢) أبو على الفارس، الحسين بن أحمد، التكملة، ص٦٧، تحقيق: حسن شاذلى فرهود، ط١ عام ١٤٠١هـ/١٩٨١م، عمادة شئون المكتبات - جامعة الرياض - الرياض.

(٣) شرح المفصل، ج٦/١٨٥.

(٤) همع الهوامع، ج٥/٣٠٧

٥ أن اسم العدد فى الأصل مؤنث؛ لأنه جمع، والمعدود نوعان مذكر ومؤنث، فسبق المذكر؛ لأنه الأصل إلى العلامة فأخذها، ثم جاء المؤنث فكان ترك العلامة له علامة[١].

٦- لما أريد الفرق بين المذكر والمؤنث، وكان المذكر أخف من المؤنث أسقطوا مميز التأنيث من المؤنث وألحقوها بالمذكر ليعتدلا[٢].

٧- أنهم قصدوا أن يصير اسم العدد مع جمع المذكر تأنيثاً لفظياً، ومع جمع المؤنث تأنيثاً معنوياً فيعتدلان لمقابلة الجمع بالجمع والتأنيث بالتأنيث[٣].

وهذه الآراء السابقة يؤخذ عليها أنها حاولت البحث عن علة عقلية لظاهرة لغوية تستعصى على المنطق العقلى لسبب بسيط، وهو: أن التأنيث اللغوى ليست فيه صلة منطقية فيها دقة المنطق ووضوحه، بل أن بعض مميزات التأنيث فى كثير من كلمات اللغة ترتبط بفكرة الجمعية أكثر من ارتباطها بفكرة التأنيث كما هو الحال فى تأنيث اسم العدد من (٣-٩): "لأن كل جمع يصير مؤنثاً فى كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين[٤]".

---

(١) السيوطى، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال الأشباه والنظائر فى النحو، ج٢/١٠٤ ط١ عام ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، دار الحديث - بيروت - لبنان.

(٢) شرح المفصل، ج٦،١٨٦

(٣) الأشباه والنظائر فى النحو، ج٢/١٠٤

(٤) شرح الكافية فى النحو، ج٢/١٤٧

وإذا كان لابد من نظرة فى هذه الآراء السابقة فإننا نقول: إن الرأى الأول يكتنفه التناقض، فهو ينفى كون التاء فى اسم العدد مع المعدود المذكر أنها للتأنيث، فهو يراها تاء المبالغة، فى حين يثبت أن اسم العدد المجرد من مميز التأنيث مع المعدود المؤنث مؤنث بالبنية. ووجه التناقض أن اسم العدد المستعمل مع المذكر هو اسم العدد المستعمل مع المؤنث، فكيف يكون فى حالة استعماله مع المذكر يفيد المبالغة ويحرم منها إذا استعمل مع المؤنث؟ أما الآراء الثانى والثالث والرابع والخامس والسادس فقد حاولت أن تفسر هذه الظاهرة بعلتين تترددان كثيراً فى علم النحو عند تعليل كثير من الظواهر النحوية، وهما علة الخفة والثقل، وعلة الأصل والفرع. فبالنسبة للعلة الأولى: وهى خفة المذكر وثقل المؤنث ومحاولة تطبيقها على اسم العدد ففيها نظر؛ لأن فى اللغة ألفاظاً مذكرة لحق بها مميز التأنيث مثل: "حمزة" و"معاوية"، فبمقتضى هذه العلة تكون ثقيلة، غير أنه لم يقل أحد بثقلها، كما أن عددها يلحقه مميز التأنيث فلم يكسبها ثقلاً ولو كانت علة الخفة والثقل صحيحة لوجب حذف مميز التأنيث من عددها، وعلى ذلك لم يقل: جاء أربع حمزات، وإنما يقال: جاء أربعة حمزات، وأما بالنسبة للعلة الثانية: وهى المذكر أصل والمؤنث فرع، ومحاولة تطبيقها على اسم العدد فهى الأخرى فيها نظر؛ لأن فى اللغة ألفاظاً يلحق بها مميز التأنيث -التاء المربوطة- تقع على المذكر والمؤنث على السواء مثل: "السخلة" و"البهمة" و"الجداية" و"الحية" و"الشاة" و"بطة" و"حمامة"

و"نعامة[١]". ومن هذه الألفاظ أسماء العدد من (٣-٩) فهي تستعمل للمذكر والمؤنث مع وجود مميز التأنيث فيها؛ لأن "ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التأنيث في أصل وضعه[٢]"، ثم أنه غلب عليها التعبير بها عن المعدود فاكتسبت معنى الوصفية فصار يوصف بها المذكر والمؤنث على السواء، يقول سيبويه: ".. أصل رَبْعَة اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث، فوصفا به، ووصف المذكر بهذا الاسم المؤنث كما يوصف المذكرون "بخمسة" حين يقولون: رجال خمسة، وخمسة اسم مؤنث وصف به المذكر[٣]". وكون هذه الألفاظ تقع على المذكر والمؤنث فإن القول بالأصل والفرع لا معنى له إذ لا يوجد هنا أصل وفرع، ومما يضعف علة الأصل والفرع هنا أنها لا تضطرد مع المائة والألف فإن مميز التأنيث في "مائة" يظل موجوداً مع المعدود المذكر والمؤنث، وكذلك "الألف" يظل خلواً من مميز التأنيث مع معدوده المذكر والمؤنث.

وإذا كانت هذه الظاهرة اللغوية قد استعصت على المنطق العقلي لإيجاد تعليل مناسب لها فلنحاول الاقتراب منها من خلال اللغة

---

(١) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، ص٢٢٦، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط٤ عام ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م، مطبعة السعادة - مصر.

(٢) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، ص٢٢٦، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط٤ عام ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م، مطبعة السعادة - مصر.

(٣) الفراء، يحي بن زياد، المذكر والمؤنث، ص٩، نشر: مصطفى أحمد الرزقا ط١ عام ١٣٤٥هـ، المطبعة العلمية - حلب.

وتطورها فى مجال التذكير والتأنيث، وقد اتخذت اللغة طرقاً مختلفة للتعبير عن ذلك منها: أنها توقع الاسم الذى يحمل مميز التأنيث -التاء المربوطة- على المذكر والمؤنث مثل: "حية" و"شاة" و"حمامة" و"سخلة" و"نعامة". وهذا النوع من الكلمات حدث فيه تطور إذ أسقط منها مميز التأنيث ليدل على المذكر وكذلك أبقى ليدل اللفظ على المؤنث، وقد ذكر الفراء هذه الحقيقة من قبل، قال: "وربما جعلت العرب عند موضع الحاجة الأنثى مفردة بالهاء، والمذكر مفرداً بطرح الهاء فيكون المذكر على لفظ الجمع، ومن ذلك قولهم: رأيت نعاماً أقرع، ورأيت حماراً ذكراً، ورأيت جراداً على جرادة، وحماماً على حمامة يريدون ذكراً على أنثى[1]". وملاحظة الفراء لإسقاط العرب لمميز التأنيث للدلالة على المذكر رصد لتطور اللغة فى مجال التذكير والتأنيث، ومثل هذا التطور فى مجال التذكير والتأنيث حدث فى مجال التذكير والتأنيث فى أسماء الأعداد إذ إنها فى أصل وضعها كانت مؤنثة، ويؤكد هذا التأنيث كونها كذلك فى اللغة الآرامية:

فالأعداد إحدى	وثلاثة
وثمانية	جاءت مؤنثة بالألف
أما الأعداد أربعة	وخمسة
وسبعة	وتسعة
وعشرة	

---

(١) الفراء، يحى بن زياد، المذكر والمؤنث، ص٩، نشر: مصطفى أحمد الرزقا ط١ عام ١٣٤٥هـ، المطبعة العلمية - حلب.

فقد جاءت مؤنثة بالهاء وهى تاء عند الإضافة حين توصل كما هو الحال فى العربية والعبرية[١]". ثم إن أسماء الأعداد نظراً لكثرة الاستعمال غلب عليها معنى الوصفية فصارت تقع صفات للمذكر والمؤنث على السواء. "ومع غلبة معنى الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها أغلب، فاستعمال نحو ثلاثة رجال أغلب من استعمال رجال ثلاثة[٢]"، وصحب هذا التطور الجديد من الاستعمال تطور فى استعمال اسم العدد مع المعدود المؤنث فاستغنى اسم العدد المؤنث عن مميز التأنيث بقيام معنى التأنيث فيه؛ لأنه جمع. "والجمع مؤنث جمع مذكر كان أو جمع مؤنث[٣]". وهذا التطور الذى حدث فى اسم العدد مع المعدود المؤنث بالتخلص من مميز التأنيث لم يكن انتقالاً به من المؤنث إلى المذكر، بل بقى على تأنيثه إما لكونه جمعاً والجمع مؤنث كما مر بنا آنفاً، وإما لكون مميز التأنيث وهو التاء المربوطة مقدراً، وحذف تاء التأنيث لفظاً وتُقَدَّر هو ما ذهب إليه ابن الحاجب ورضى الدين الاستراباذى[٤]؛ لأن وضعها على العروض والانفكاك، فلذا جاز حذفها وتقديرها، ونخلص من ذلك أن تأنيث

---

(١) عمايرة، إسماعيل أحمد، ظاهرة التأنيث من اللغة العربية واللغات السامية، ص٥١، ط١/١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، مركز الكتاب العلمى – عمان – الأردن.

(٢) شرح الكافية فى النحو، ج٢/١٤٧.

(٣) المرجع السابق، ج٢/١٤٨

(٤) المرجع السابق، ج٢/١٦١

اسم العدد مع المعدود المذكر تأنيث لفظى، مثل تأنيث "حمزة" و"معاوية" ومع المعدود المؤنث معنوى مثل تأنيث "نار" و"دار"، ولعلنا بهذا التصنيف نلتقى مع الرأى السابع من الآراء التى سبق ذكرها.

ثانياً: العقد:

إن العقد -عشرة- إذا لم يكن مركباً مع النيف فإن استعماله مثل استعمال أسماء الأعداد من (٣-٩) وإن كان خارجاً عنها؛ لأنه ليس من الأرقام العشرية الأساسية التى تبدأ من الصفر إلى التسعة كما حددها العرب، وليست إلى العشرة كما يظن كثير من الناس[(١)]، ونظراً لكونه مفرداً عومل معاملة الأرقام الأساسية المفردة التى تبدأ من (٣-٩)، أما إذا كان العقد مركباً مع النيف فإنه من حيث التذكير والتأنيث يطابق المعدود، ونظراً لنوعية العلاقة بين اسم العدد ومعدوده فإننا سنتناول الحديث عن تذكير العقد وتأنيثه فى موضعين.

(أ) تركيبه مع الواحد والاثنين:

إذا ركب العقد مع الواحد والاثنين فإنه يطابق المعدود فى التذكير والتأنيث، تقول: أحد عشر رجلاً، وإحدى عشرة فتاة، واثنا عشر رجلاً، واثنتا عشرة فتاة، وكذلك النيف الواحد والاثنان يجب مطابقتهما لمعدودهما فى التذكير والتأنيث.

---

(١) ماردينى، سمير إحسان وزميله، الأعداد المسلية، ص١١، ط١ عام ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، دار الإيمان - بيروت.

وهنا يبرز السؤال التالى، لماذا ألحقوا مميز التـأنيث التـاء بـالعقد مـع وجود مميز التأنيث فى إحدى واثنتان وثنتان فاكتفى به فى تـأنيث هـذا القسم من المكرب العـددى دون مميز التـأنيث فـى العقـد؟ إن المركـب العددى كالكلمة الواحدة، ومميز التأنيث فى نحو: إحدى عشرة، واثنتـا عشرة فى بنيته لا يمكن حذفه بعكس تاء التأنيث فإنها ليسـت مـن بنيـة الكلمة، فهى زيادة تلحق الاسم وبها يصير مؤنثاً، وإذا نزعت منه صـار مذكـراً، وإذا كـان العـدد المركـب وكذلـك غيره مـن الأعـداد عنـد الاستعمال يعلق بمذكر أو بمؤنث فإنه لابد أن يكون فيه مميز يدل على أحد النوعين فكانت تاء التأنيث لإمكانية إلحاقهـا ونزعهـا مـن الاسـم، لذا ألحقت العقد؛ لأنه عجز الكلمة، ولم تلحق آخر الصدر لوجود مميز التأنيث فيه، فلا يصح اجتمـاع مميزى تـأنيث فـى محل واحد ووجود مميزى تأنيث فى العجز والصدر فى هذا القسم من المركب العددى علله النحاة بعلل متقاربة، يقول المبرد: "فهما اسمان كانا بائنين فوصلا ولكل واحد منهما لفظ من التأنيث سوى لفظ الآخر، ولو كان على لفظـه لم يجز[1]". وهـذه العلـة رددهـا كذلـك ابن يعيش[2]، والسـيوطى[3]، وغيرهم. وللخوارزمى تعليل آخر فـى هـذه المسألة، يقـول: "وعلامـة التأنيث متى كانت فى الوسط فهى أخفى؛ لأنهـا أوقـع فـى الطـى[4]"

---

(١) المقتضب، ج٢/١٦٣.

(٢) شرح المفصل، ج٦/٢٦-٢٧.

(٣) همع الهوامع، ج٥/٣١١.

(٤) شرح المفصل فى صنعة الإعراب، ج٣/٥٤.

وهذان التعليلان لا يلغى أحدهما الآخر، وعلى هذا يمكن أن يعدا سببين يعضد أحدهما الآخر في تفسير اجتماع مميزى التأنيث في إحدى عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة.

(ب) تركيبه مع النيف من (٣-٩):

إذا ركب العقد مع النيف من (٣-٩) فإنه يطابق المعدود فى التذكير والتأنيث، تقول: قرأت ثلاثة عشر كتاباً، وحفظت ثلاث عشرة قصيدة، أما بالنسبة للنيف فإنه يخالف معدوده تذكيراً وتأنيثاً، وهنا يستوقفنا السؤال التالى، لماذا ألحقوا مميز التأنيث بالعقد مع المعدود المؤنث وحذفوه منه مع المعدود المذكر؟ إن بعض النحاة ذكر تعليلات مختلفة لهذا المسلك اللغوى، ومن هؤلاء:

١- المبرد (ت ٢٨٥هـ):

يقول المبرد فى كتابه (المقتضب): "ولم تُثبت فى عشر هاءً وهى للمذكر؛ لأنك قد أثبت الهاء فى الاسم الأول، وهما اسم واحد، فلا تدخل تأنيثاً على تأنيث، كما لا تقول حَمْرَاءَةٌ ولا صَفْرَاءَةٌ .. فإذا أردت المؤنث أثبت الهاء فى آخر الاسم؛ لأن "عشراً" مذكر فى هذا الوضع فأنثته لما قصدت إلى مؤنث فقلت: ثلاث عشرة؛ لأنك بنيته بناء على حده كما فعلت ذلك بالمذكر[1]". وخلاصة رأى المبرد أن مميز التأنيث نزع من العقد مع المعدود المذكر لكى لا يجتمع مميزان فى

---

(١) المقتضب، ج٢/١٦٢-١٦٣.

المركب العددى، وألحق بالعقد مع المعدود المؤنث لتأنيث المركب العددى، وهذا الرأى نجد صداه عند كثير من النحاة الذين أتوا بعد المبرد مثل العلوى[١]. وابن يعيش[٢]، وغيرهم.

٢- الثمانينى (ت ٤٤٢هـ):

يقول الثمانينى: "إنما جعل -الصدر- بالتاء؛ لأن الاسم الأول هو الموضوع للمذكر قبل العشرة ثم طرأ الثانى عليه فكان الأول أحق بالتقدم على الطارئ فقيل: ثلاثة عشر رجلاً، ولما كان الاسم الأول للمؤنث بغير تاء كان أحق بالرتبة من الطارئ فبقى على لفظه، فقيل: ثلاث عشرة امرأة[٣]". فالثمانينى يجعل الأحقية للنيف فى إلحاق مميز التأنيث به؛ لأنه الأول الموضوع للمذكر، أما العقد فهو طارئ عليه لذا سقط حقه فى مميز التأنيث، ولما كان الاسم الأول الموضوع للمؤنث خالياً من مميز التأنيث جعلت الأحقية له فى الخلو من هذا المميز، أما العقد باعتباره طارئاً فقد لحق به مميز التأنيث. إن هذا التعليل المنطقى الذى قال به الثمانينى بعيد عن اللغة؛ لأن كثيراً من ظواهرها لا يخضع للتعليل المنطقى الذى حاول كثير من النحاة المتأخرين إقحامه فى تفسير الظواهر النحوية، وأرى أن مبدأ الأسبقية والأحقية غير وارد فى منطقة اللغة على الأقل فى المركب العددى؛ لأن الكلمتين أصبحتا بعد

---

(١) انظر هامش كتاب اللمع فى العربية لابن جنى، ص٢٢٨-٢٢٩.

(٢) ابن يعيش: ج٤ ص١١١.

(٣) ابن يعيش: ج٤ ص١١١.

تركيبهما كلمة واحدة لها معنى يختلف عن معنى الكلمتين منفردتين، فليس لأحدهما الأسبقية والأحقية على الأخرى، كما هو الحال فى الكلمة المفردة من غير المركب العددى، إذ لا يستطيع أحدٌ أن يزعم أن فاء الكلمة بحكم كونها أسبق هى أحق بكذا من عين الكلمة ولامها، فكما أن هذا لا يكون هنا فى الكلمة المفردة فكذلك فى المركب العددى.

٣- العلوى (ت ٥٣٩هـ):

يقول العلوى: "اعلم أنهم ألحقوا الهاء فى العشرة فى المؤنث وحذفوها من المذكر فرقاً بينهما -على الأصل- فى غير الأعداد[١]". وبمثله قال الرضى الاستراباذى[٢]. وهذا الرأى ينظر إلى العقد بمعزل عن النيف فهو فى الأصل كلمة منفردة تؤنث بإلحاق مميز التأنيث فيها، ولكن الأشكال أن العقد هنا جزء من الكلمة، وهذا الجزء لا يمكن معالجته بمعزل عن الجزء الآخر، فيجب أن ينظر إلى الجزاين كوحدة لغوية ذات معنى واحد، ثم إن المركب العددى مؤنث لفظى مع معدوده المذكر، وهو كذلك مؤنث معنوى مع معدوده المؤنث.

ولعل هذه الملحوظات التى ذكرت على الرأى الثانى والثالث تجعلنا نميل إلى ترجيح رأى المبرد فى هذه المسألة؛ لأنه حاول الوقوف على علة لغوية منعت إلحاق مميز التأنيث بالعقد؛ لئلا يجتمع مميزا تأنيث

---

(١) المرجع السابق، ص٢٢٩.

(٢) شرح الكافية فى النحو، ج٢/١٤٠.

من نوع واحد فيما هو كالكلمة الواحدة، وهذا أمر لا يقره منطق اللغة، فلا يجوز أن تجمع نحو "مسلمة" و"مؤمنة" بزيادة ألف وتاء مع بقاء مميز التأنيث فيها وهو التاء المربوطة فلا يقال: "مسلمتات" و"مؤمنتات"، بل يجب حذف مميز التأنيث عن الجمع فيقال: "مسلمات" و"مؤمنات"، وكذلك فى المركب العددى لا يقال: ثلاثة عشرة رجلاً، فيكتفى بمميز التأنيث الذى فى النيف ويحذف من العقد، وكذلك وقف العلة اللغوية التى أجازت دخول التأنيث على العقد مع المعدود المؤنث، وهى أن المركب العددى فى نحو ثلاث عشرة، مؤنث معنوى وعدم إلحاق مميز التأنيث به يؤدى إلى إخلائه من المميز، فلهذا السبب دخل مميز التأنيث على العقد دون النيف حتى لا يلتبس بالمركب العددى المؤنث تأنيثاً لفظياً، ولا يقدح فى هذا الرأى الذى رجحناه اجتماع مميزى تأنيث فى نحو: إحدى عشرة، واثنتا عشرة، لأن مميز التأنيث فيهما ليسا من نوع واحد، وكذلك "أن تأنيث إحدى بالألف ليس بالتأنيث الذى على جهة المذكر نحو قائم وقائمة وإذا كان كذلك لم يمتنع دخول التاء عليها[١]". وكذلك أن مميز التأنيث فى "اثنتين" و"إحدى" من بنية الكلمة والدليل على أنه من بنية الكلمة أن اثنتين لا واحد لها من لفظها فالتاء فيها ثابتة، وأن وزن إحدى "فِعْلى" فالألف من بنية الكلمة كما أن ألف التأنيث فى مثل "حبلى" لا تسقط عند الجمع[٢]، فيقال: "حبالى" و"حبليات".

---

(١) شرح المفصل، ج٦/٢٦.

(٢) المرجع السابق، ج٦/٢٦.

ولعلنا بعد هذا نخلص إلى نتيجة مهمة مؤداها: أن المركب العددى بجزأيه النيف والعقد فى حقيقته اسم واحد مؤنث تأنيثاً لفظياً مع معدوده المذكر، ومؤنث تأنيثاً معنوياً مع معدوده المؤنث، وهذه النتيجة تحملنا على الاعتقاد بأن مخالفة اسم العدد لمعدوده مخالفة شكلية سببها إلحاق مميز التأنيث ونزعه من اسم العدد مع المعدود المذكر أو المؤنث.

بناؤه وإعرابه:

المركب العددى باستثناء "اثنتى عشر" مبنى إذا لم يكن مضافاً إلى مستحق المعدود نحو: هذا أحدَ عشرِ زيد، وبناؤه على فتح الجزأين نحو قولك: عندى خمسة عشرَ كتاباً، ما عدا "ثمانى عشرة" لوجود الياء، وقد ذكر ابن الحاجب والسيوطى فى ثمانى عشرة ثلاث لغات: فتح الياء .. وإسكانها وحذفها[(١)]، وقد ذكر الرضى الاسترابادى تعليلاً لهذه اللغات، قال: "أما الفتح؛ لأن الياء تحتمل الفتح لخفته كما فى رأيت القاضىَ، وجاز إسكانها كثيراً لتثاقل المركب بالتركيب كما أسكنت فى معدى كرب .. وجاز حذف الياء مع قلته للاستثقال أيضاً[(٢)]". وذهب السيوطى إلى أن بناء "ثمانى" على الفتح هو الأجود لخفة الفتح على الياء[(٣)]، وقد يكون حكم السيوطى على لغة فتح الياء بالوجودة له علاقة بالجانب الموسيقى لكون نطق الياء مفتوحة فى نحو

---

(١) الكافية فى النحو، ص١٦٨، همع الهوامع، ج٥/٣١١-٣١٢.

(٢) شرح الكافية فى النحو، ج٢/١٤٢.

(٣) همع الهوامع، ج٥/٣١١.

"ثمانى" و"قاضى" له هـذا الطابع، أما إذا عنى بالجودة الخفة والثقل الصوتيين ففى كلامه نظر؛ لأن وجود الفتحة على الياء يعنى أن الجزء الأخير (نِيَ) من الكلمة يتكون من مقطعين، الأول: (نِـ) صامت + حركة قصيرة، والثانى: (يَ) صامت + حركة قصيرة، بينما حذف الفتحة وتسكين الياء يجعل الجزء الأخير من الكلمة يتكون من مقطع واحد (نِيْ) صامت + حركة قصيرة + صامت، وحذف الياء يعنى أن كلمة "ثمانى" حذف منها مقطع كامل وهو الياء مع حركتها الفتحة، وبعد هذا نقول: إن لغة حذف الياء من ثمانى أخف من لغة إبقاء الياء وإسكانها، وهما أخف من لغة فتح الياء كما بيّناه آنفاً، وكلامنا يلتقى مع كلام الرضى الاستراباذى عند تعليله لحذف الحركة أو حذف الياء بسبب الاستثقال.

وقد تعرض كثير من النحاة لبناء المركب العددى على فتح الجزأين وذكروا لذلك علتين إحداهما لبناء الصدر والأخرى لبناء العجز، فعلة بناء الصدر تنزيله منزلة صدر الكلمة من عجزها أو وقوع العجز منه موقع تاء التأنيث فى لزوم الفتح، وعلة بناء العجز تضمنه معنى حرف العطف، وهذا الرأى ذكره عبد القاهر الجرجانى[1] والزمخشرى[2]

---

(١) الجرجانى، عبد القاهر، كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح، ج٢/٧٣٥، تحقيق: كاظم الجرجانى، طبع عام ١٩٨٢م، منشورات الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية.

(٢) الزمخشرى، محمود بن عمر - المفصل فى علم العربية، ص١٧٦، ط٢ بدون تاريخ، دار الجيل، بيروت - لبنان.

والأشمونى[١]، وغيرهم. وعليه اعتراض من وجهين:

الأول: أنه جعل التركيب أو وقوع الثانى من الأول موقع تاء التأنيث علة بناء الصدر، وهذا فيه نظر من ناحيتين، الأولى: أن مجرد التركيب أو تنزيل الثانى من الأول منزلة تاء التأنيث علة فى الغالب لمنع الاسم من الصرف كما هو الحال فى بعض كلمات التركيب المزجى مثل "بعلبك" و"حضرموت" و"قالى قلا"، يقول ابن يعيش: "وأما التركيب فهو من الأسباب المانعة من الصرف من حيث كان المركب فرعاً على الواحد وثانياً له[٢]". والثانية: أنه لو كان وقوع الثانى من الأول موقع تاء التأنيث يلزم منه البناء للزم بناء صدر المركب المزجى مع أن فتحة صدره فتحة بنية لا فتحة بناء.

الثانى: أنه حصر تضمن معنى حرف العطف فى العجز دون الصدر وجعله علة بنائه، والواقع أن أصل المركب العددى جزآن عطف فيه العقد على النيف بالواو نحو: عندى خمسة وعشرة، فالواو فى هذا التركيب حرف عطف يقتضى التشريك فى الإعراب والمعنى، فهى جمعت الاسمين فى عامل واحد ونابت مناب صيغة التثنية، فقولك: أخذت خمسة وعشرة، بمنزلة أخذت هذين، وفى الوقت نفسه أشركت بين المعطوف والمعطوف عليه فى المعنى إذ الأخذ وقع عليهما معاً، فإذا كانت الواو تقتضى التشريك فى الإعراب والمعنى بين المتعاطفين فى

---

(١) انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى، ج٤/٦٨.

(٢) شرح المفصل، ج١/٦٥.

حال وجودها فإنه إذا حذفت يجب أن يبقى لها هذا المعنى فيضمن جزءاً المركب الصدر والعجز؛ لأن معنى كل واحد منهما مراد كما لو عطفت أحدهما على الآخر بواو ظاهرة فلما حذفت حرف العطف تضمن الجزآن معناه فبنيا على الفتح.

وبناء المركب العددى للشبه المعنوى بحرف العطف وقف عليه سيبويه من قبل وكذلك المبرد[1]، غير أنهما لم يفصلا فيه التفصيل الذى قال به من جاء بعدهما، يقول سيبويه: "وأما خمسة عشر وأخواتها وحادى عشر وأخواتها، فهما شيئان جعلا شيئاً واحداً، وإنما أصل خمسة عشر: خمسة وعشرة ولكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد[2]". ولم يخرج كلام المبرد فى هذا عما قاله سيبويه، وهذا الإجمال فى بيان علة بناء المركب العددى على فتح الجزأين يجعل الباحث يتردد فى ضمهما إلى جماعة الرأى السابق، وفى الوقت نفسه يصعب عليه القطع بأنهما يذهبان إلى: أن المركب العددى بنى على فتح الجزأين لتضمن جزأيه كليهما معنى حرف العطف، لعدم وجود ما يدل على ذلك من كلامها تصريحاً أو تلميحاً، لذا فإن رأيهما لا يمكن رفضه أو قبوله لعدم وضوحه.

والرأى الذى يرتضيه الباحث فى هذه المسألة هو: أن المركب العددى بنى على فتح الجزأين لتضمنهما معنى حرف العطف، وجعل

---

(١) المقتضب، ج٢/١٦١.

(٢) سيبويه، ج٣/٢٩٧-٢٩٨.

الفتح علامة لبنائه لكونه أخف الحركات، وهذا الرأى سبق إليه من النحاة سعيد بن الدهان، يقول: "إذا جاوزت العشرة والعشر رددت العقود الأُوَل على حسب العدة وركبت العشرة مع العقد الذى قبله، وبنيتهما على الفتح، وإنما ركبتهما لأنهما تضمَّنا الواو، والأصل فى قولك: أحد عشر: أحدٌ وعشرةٌ، فاختصرا، وكان التركيب أولى من العطف[١]"، وهذا الرأى حقيق بالقبول؛ لأن الرأى السابق الذى ذكره أغلب النحاة عليه من المآخذ التى تجعل الباحث يتردد فى الأخذ به لبيان علة بناء المركب العددى على فتح الجزأين.

وأما فيما يتعلق بنحو "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة" فقد ذهب جمهور النحاة إلى أنهما معربان صدراً مبنيان عجزاً، وعلة إعراب الصدر عندهم وقوع العجز منهما موقع النون، وما قبل النون محل إعراب لا محل بناء، وأما العجز فيهما فعله بنائه تضمنه معنى حرف العطف. وهذا الرأى يتفق مع التعليل العام لبناء العقد فى المركب العددى، ولكن لما اختلف النيف فى كونه دالاً على الاثنين التمس له علة غير تلك التى ذكرت لبناء النيف من غير الاثنين فجعلت علة إعراب "اثنين" و"اثنتين" تنزيل العقد منها منزلة النون، وسبق أن اعترض الباحث على حصر تضمن معنى حرف العطف فى العقد فقط، فيرد هذا الاعتراض هنا أيضاً، ويرد اعتراض آخر وهو: قيام العقد بعلتين متضادتين عند

---

(١) أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج١/٣٦٦، تحقيق: مصطفى أحمد النحاس، ط١ عام ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، وانظر حاشية الصبان، ج٤/٦٨-٦٩.

بعض النحاة، فتارة يقوم بعلة البناء مع النيف من غير الاثنين، وتارة يقوم بعلة الإعراب مع الاثنين، فقيام العقد بعلتين متضادتين البناء والإعراب، وحصر تضمن معنى حرف العطف فى العقد يدفعان الباحث إلى رفض هذا الرأى فى تعليل إعراب الصدر وبناء العجز فى نحو "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة".

وذهب ابن كيسان وابن درستويه إلى أن الصدر من نحو: "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة" مبنى على الألف والياء كأخواته المركبات[1]. ويعترض على هذا الرأى من وجهين الأول: أن "اثنين" و"اثنتين" لا واحد لهما من لفظهما فألحقتا بالمثنى فأعربتا إعرابه. الثاني: أن بناءهما على الألف أو الياء يلغى ما يميز المثنى عن غيره؛ لأنه تثنية الشيء تكون بزيادة ألف ونون أو ياء ونون على مفرده، وليس هنا فى العربية طريق غير هذه التثنية. وذهب عبد القاهر الجرجانى إلى: أن الصدر من نحو: "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة" أعرب للدلالة على أن أصل الباب الإعراب، وليس يجب أن يُعلّل لاختصاص هذا بالإعراب من بين الجميع، وأما العجز فإنما بنى لأنه عاقب النون فى اثنين وقام مقامها[2].

ويؤخذ على هذا الرأى أنه جعل لنحو "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة" علة تخالف بقية الأعداد المركبة علماً أن أصل المركب العددى من "أحد عشر" إلى "تسعة عشر" بما فى ذلك اثنا عشر عطف العقد على النيف

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج١/٣٦٦، همع الهوامع، ج٥/٣١١.

(٢) كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح، ج٢/٧٣٦٠٧٣٧.

ولكن حذفت الواو العاطفة اختصاراً فجعل الاسمان اسمــاً واحــداً مبنيــاً. فانطلاقاً من هذا الأصل الموحــد يجـب أن يكـون البحــث هنــا عــن علـة واحدة لوحدة النوع لا عن علل مختلفة لنوع واحد، وهذا ما صنعه هنــا الجرجانى، فقد ذكر علة لنحو "إثنا عشر" تختلف تماماً عما ذكره لبقيـة أفراد المركب العددى.

وأرى فى هذه المسألة أن يعلل البناء فــى نحـو "اثنـا عشـر" و"اثنتـا عشرة" بالعلة التى علل بها بقية أفراد المركب العددى، ألا وهى تضمــن جزأيه معنى حرف العطف، ولكن لما تعارض المـانع والمقتضـى فـى نحـو "اثنان" و"اثنتان" قدم المانع، فالمقتضى وجود سبب البنـاء فيهمـا، وهـو تضمنهما مع العقد معنى حرف العطف، والمـانع إلحاقهمـا بـالمثنى؛ لـذا امتنع البناء فيهما فظلا على أصلهما فـى الإعـراب وبنـى العقـد لانتفـاء التعارض بين المانع والمقتضى. ومثل هــذه المسـألة "أى" الموصولـة فقـد وجد فيها سبب البناء، وهو مشابهة الحرف ومَنَع منه لزومهـا للإضافـة التى هى مــن خصـائص الأسمـاء فـامتنع البنـاء فيهـا، وكذلـك "هـذان" و"هاتان" اعربتا مع تضمنهما لمعنى الإشارة لضعـف الشـبه المعنـوى بمـا عارضه من مجيئهما على صورة المثنـى، والتثنيـة مـن خصـائص الأسمـاء، وكذلـك "اللـذان" و"اللتـان" أعربتـا لضعـف الشـبه المعنـوى فيهمـا بمـا عارضه من مجيئهما على صورة التثنية ولزومها الإضافة.

وفى حالة إضافـة المركـب العـددى إلى مسـتحق المعـدود باسـتثناء "اثنى عشر" و"اثنتى عشر" فإن الأمر فيـه يختلـف بين البنـاء والإعـراب على ثلاثة مذاهب.

المذهب الأول:

بقاء البناء في جزأى المركب العددى على حاله قبل الإضافة نحو قولك: هذا أحدَ عشرَ زيد، بفتح الدال والراء، وهو مذهب البصريين[١]. وحجتهم أن البناء يبقى مع الألف واللام بالإجماع فكذا مع الإضافة[٢]، أى أن العلة الموجبة للبناء باقية لم تزل بالإضافة، واعترض على هذا الرأى بأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها، فالأصل فى المركب العددى الإعراب، والبناء فيه عارض، فلما أضيف زال البناء العارض منه بسبب الإضافة ورجع إلى أصله وهو الإعراب، ولا يقدح فى هذا الاعتراض لزوم البناء فى "كم" و"حين" و"لدن" مع إضافتهما؛ لأن هذه الكلمات البناء فيها لازم لا تزيله الإضافة.

المذهب الثاني:

ذهاب البناء من جزأى المركب العددى بالإضافة .. نحو قولك: هذا أحدُ عشر زيد، بإعراب الصدر حسب العوامل وجر العجز مطلقاً بالإضافة، وهو قول الكوفيين[٣]. وحكى الفراء أنه سمع من أبى فقعس الأسدى، وأبى الهيثم العقيلي: ما فعلت خمسةُ عشرِك، وأجاز الفراء القياس عليه، ومنعه ابن مالك[٤].

---

(١) أوضح المسالك، ج٤/٢٥٩.

(٢) حاشية الصبان، ج٤/٧١.

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج١/٣٦٩.

(٤) حاشية الصبان، ج٤/٧١.

المذهب الثالث:

أن يعرب عجز المركب العددى مثل "بعلبك" حكاه سيبويه عن بعض العرب، وقال: هى لغة رديئة[(١)]. واستحسنه الأخفش، وذهب إلى أن إعراب العجز قياساً مع الإضافة، نحو: جاءنى خمسةَ عشرُ زيدٍ، برفع الراء، إجراءً له مجرى "بعلبك[(٢)]"، واختاره ابن عصفور، وزعم أنه الأفصح[(٣)]، ومنع ابن مالك القياس عليه[(٤)].

ويحتج لهذين المذهبين الثانى والثالث بأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها فى الإعراب، فالعجز قبل الإضافة مبنىٌّ بناءً عارضاً فلما أضيف زال عنه البناء العارض بزوال موجبه فعاد الإعراب إليه؛ لأن الأصل فى الأسماء الإعراب، أما دعوى منع القياس عليهما ففيها نظر من وجهين.

الأول: أن الفراء سمع إعراب الصدر والعجز عن العرب وكذلك عزاه أبو حيان إليهم[(٥)]. وحكى سيبويه أيضاً إعراب العجز فقط عن العرب، وإذا ورد السماع عن العرب الفصحاء فإنه لا يمكن رده، فاللغات -كما يرى ابن جنى- على اختلافها كلها حجة، ولا ترد

---

(١) أوضح المسالك، ج٤/٢٥٩.

(٢) شرح الكافية فى النحو، ج٢/١٥٥.

(٣) حاشية الصبان، ج٤/٧١.

(٤) المرجع السابق، ج٤/٧١.

(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج١/٣٦٦.

إحدى اللغتين بالأخرى؛ لأنها ليست أحق بذلك منها[١]. فإعراب المركب العددى سواء كان إعراب الصدر والعجز معاً، أو إعراب العجز فقط لغة لبعض العرب، وهذه اللغة لا يمكن ردها باللغة التى تلزم جزأى المركب العددى البناء على فتح الجزأين حتى مع الإضافة؛ لأنه بكلتا اللغتين ورد السماع عن العرب.

الثانى: لقد تقرر فى أصول النحو أنه كل ما ورد أنه لغة عن العرب قيس عليه[٢]. يقول ابن جنى: "فالناطق على قياس لغة من لغات العرب: مصيب غير مخطئ[٣]". وكون إعراب المركب العددى لغة مسموعة عن بعض العرب فإنه لا مانع من القياس عليها، ولكن الواجب فى مثل ذلك -كما يقول ابن جنى- استعمال ما هو أقوى وأشيع، ومع ذلك لو استعمل إنسان ما هو أضعف أو أقل شيوعاً لم يكن مخطئاً لكلام العرب لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين[٤].

والذى يؤخذ على البصريين، ومن سار على مذهبهم فى هذه المسألة أنهم أوجبوا بناء جزأى المركب العددى على الفتح بعد إضافته

---

(١) ابن جنى، عثمان – الخصائص، ج٢/١٠، تحقيق: محمد على النجار، ط٢، دار الهدى – بيروت.

(٢) السيوطى، جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح فى علم أصول النحو، ص١٨٦، تحقيق: أحمد محمد قاسم، ط١ عام ١٩٧٦، مطبعة السعادة – مصر.

(٣) الخصائص، ج٢/١٢.

(٤) المرجع السابق، ج٢/١٢، وكذلك انظر الاقتراح فى علم أصول النحو، ص١٨٩.

كحالة قبل الإضافة، لأن العلة الموجبة للبناء باقية، وأرى أن استعمال لغة بناء جزأى المركب العددى على الفتح بعد إضافته هو الأفضل، لأنه الأقوى والأشيع من استعمال اللغة التى تعربه بعد الإضافة ولكن لو أخذ به أحدٌ لم يكن مخطئاً؛ لأنه احتذى بهذا الاستعمال بعض لغة العرب.

أما فيما يتعلق بإضافة نحو: "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة" فإن النحاة قد منعوا فيه الإضافة إلى مستحق المعدود، وحجتهم أن لفظ العقد قد قام من "اثنا" و"اثنتا" مقام النون منهما فلم يجز اجتماعه مع الإضافة كما أن النون كذلك، فمن حيث امتنع أن تقول: اثنانك، امتنع أن تقول: اثنا عشرك، ولو حذفت "عشر" كما تحذف النون، فقلت: اثنا، بطل العدد ولم يعلم أتريد شيئين أو أشياء عدتها اثنا عشر[1].

وفى العلة الموجبة لمنع الإضافة فى نحو: اثنا عشر واثنتا عشرة لمستحق المعدود نظر؛ لأن الذى حملهم على منع الإضافة قولهم بالمعاقبة بين النون والعقد، والقول بالمعاقبة ينفى التركيب فى "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة" وهذا يعنى انهما ليسا من المركب العددى، ولكن الواقع غير ذلك إذ أن هذين العددين هما منه فى عرف أهل اللغة، كما أن مفهومه يشملهما، فالقول بالمعاقبة بين النون والعقد فيهما يخرجهما من

---

(١) سيبويه، ج٣/٣٠٧، وكتاب المقتصد فى شرح الإيضاح، ج٢/٣٣٧، وشرح المفصل ج٢/٢٠، وارتشاف الضرب من لسان العرب، ج١/٣٦٦، وهمع الهوامع، ج٥/٣١١.

دائرة عرف أهل اللغة ومن مفهوم الإصلاح، وهذا ما يضعف العلة الموجبة لمنع إضافة نحو: "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة" لمستحق المعدود، وهذا الاعتراض يحمل الباحث على البحث عن علة أخرى لحذف النون فى نحو: "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة" غير علة المعاقبة، ويرى الباحث أن هذه العلة تكمن فى التركيب نفسه فإن "اثنان" و"اثنتان" لما ركب العقد معهما صار التركيب على النحو التالى: "اثنان وعشر" و"اثنتان وعشر" فحذفت الواو اختصار، وضمن الجزآن معناهما فصار التركيب "اثنان عشر" و"اثنتان عشر"، ولما كان وجود النون فى المركب ينتج عنه ثقل فى الأداء حذفت بقصد التخلص من هذا الثقل فقالوا: "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة". والحذف بقصد التخفيف شائع فى العربية.

وانتفاء علة المعاقبة يعنى انتفاء المانع، وهذا يعنى أن إضافة "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة" لمستحق المعدود ممكنة فى عرف اللغة، ومما يقوى هذا الاعتقاد قول أبى حاتم السجستانى: "تجرى الإضافة فيما جاوز العشرة والعشر، فتقول: رأيتهم أحد عشرهم، وقال: رأيتهم عشريهم ورأيتهن عشريهن ورأيتهم أحدهم وعشريهم وإحداهن وعشريهن وكذلك فى الثلاثين وما بعدها إلى الثلاثة والألف على ذلك الحسب[١]". ويفهم من قول السجستانى أن إضافة العدد إلى مستحق المعدود فيما جاوز العشرة جائزة على الإطلاق فيشمل هذا الحكم نحو اثنا عشر واثنتا عشرة؛ لأن السجستانى لما مثل بالمركب العددى مذكره ومؤنثه لم يستثن هذين العددين منه، وعدم استثنائه لهما يعنى أن

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج١/٣٥٥.

إضافتهما إلى مستحق المعدود جائزة قياساً على جواز إضافة بقية أفراد المركب العددى إلى مستحق معدوداتها، ولكن الأمر يتوقف على ورود السماع به عن العرب ولم يسمع عنهم ذلك.

دخول "ال" عليه:

تدخل "ال" على المركب العددى فيتعرف بها، ودخول "ال" على المركب العددى جاء على خمسة صورة:

الأولى: أن تدخل "ال" على الجزء الأول من المركب العددى، نحو قولك أخذت الخمسة عشر كتاباً.

الثانية: أن تدخل "ال" على جزأى المركب العددى نحو قولك: أخذت الخمسة العشر كتاباً.

الثالثة: أن تدخل "ال" على جزأى المركب والتمييز، نحو قولك: أخذت الخمسة العشر الكتاب.

الرابعة: أنْ تدخل "ال" على الجزء الأول والتمييز، نحو قولك: أخذت الخمسة عشر الكتاب.

الخامسة: أن تدخل "ال" على الجزء الثانى فقط نحو قولك: أخذت خمسة العشر كتاباً.

والصورة الأولى هى التى أقرها البصريون وأنكروا ما عداها، واحتجوا: بأنه لا يجوز دخول "ال" إلا على الاسم الأول؛ لأن المركب العددى كالكلمة الواحدة فينبغى ألا يجمع فيه بين علامتى تعريف، وأن

تلحق "ال" الجزء الأول منه فقط، لأن الثانى يتنزل منزلة بعض حروفه وبهذه الطريقة عرفت العرب الاسم المركب عامة[1]. قال ابن أحمر الباهلى[2]:

تفقأ فوقه القلعُ السوارى   وجن الخازباز به جنونا

فعرف "الخازباز" وهو مركب مزجى بإدخال "ال" على الاسم الأول.

أما الصورة الثانية فقد أجازها الأخفش والكوفيون، وحجتهم: بأنه قد صح ذلك عن العرب، وإذا صح النقل فيه عن العرب، وجب المصير إليه[3]، وهو عندهم قياس[4]؛ لأن المركب العددى في الحقيقة اسمان والعطف مراد فيهما ولذلك وجب بناؤهما ولو صرحت بالعاطف لم يكن بد من تعريفهما فكذلك إذا كانا مضمنين معنى حرف العطف[5].

أما الصورة الثالثة فقد قال عنها ابن يعيش: أنها مذهب قوم من الكتاب، وهو فاسد[6]، ونسبتها إلى بعض الكتاب غير صحيحة؛ لأن

---

(١) ابن يعيش: ج٤ ص١١٣.

(٢) ابن يعيش: ج٤ ص١٢١ والخازباز: العشب وقيل غيره.

(٣) ابن يعيش: ج٤ ص١١٣.

(٤) ابن يعيش: ج٤ ص١١٣.

(٥) ابن يعيش. ج٤ ص١١٢

(٦) ابن يعيش: ج٤ ص١١٢

الأخفش حكاها عن العرب[1]، وقد أجازها الكوفيون[2]؛ لأنهم لا يوجبون تنكير التمييز، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة أو نكرة[3]، ولهذا أجاز الكوفيون هذه الصورة أى دخول "ال" على جزأى المركب وتمييزه، وقال عنها الاستراباذى: "وهو قياس عند بعض الكوفيين[4]".

أما الصورة الرابعة فقد حكاها الأخفش عن بعض العرب، وقال عنها أبو عمر: وليس له من القياس وجه[5].

أما الصورة الخامسة فلم يحك النحاة فيها شيئاً عن العرب، وإنما هى صورة افتراضية، أى أنها إحدى الصور المحتملة لتعريف المركب العددى، وقد ذكر هذه الصورة كل من العلوى[6]، والجرجانى[7] والرضى الاستراباذى[8] وقد أنكروها بحجة: أن الاسم لا يعرف من وسطه.

ومن خلال العرض للصور السابقة فى تعريف المركب العددى نعلم أن النحاة انقسموا حيالها قسمين:

---

(١) ابن يعيش: ج٤ ص١١٢.

(٢) شرح الأشمونى: ج١ ص٨٧ طبع النهضة.

(٣) شرح الأشمونى: ج١ ص٨٧ طبع النهضة.

(٤) شرح الكافية فى النحو، ج١٥٦/٢.

(٥) التكملة، ص٦٨.

(٦) انظر هامش كتاب اللمع فى العربية، ص٢٣٠.

(٧) كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح، ج٧٣٩/٢.

(٨) شرح الكافية فى النحو، ج١٥٦/٢.

الأول: البصريون الذين قبلوا الصورة الأولى فقط بالحجة التى ذكرت عند عرضها، أما الصور الأخرى فقد رفضوها جميعها، واعتبروها خطأ فاحشاً، يقول المبرد[١]: "اعلم أن قوماً يقولون .. أخذت الخمسة عشر الدرهم، وبعضهم يقول: أخذت الخمسة العشر الدرهم ..، وهذا كله خطأ فاحش"، وحجتهم فى رفض هذه الصوره من تعريف المركب العددى: أنها قليلة فى الاستعمال، بعيدة عن القياس؛ لأن الاسم لا يصح أن يجتمع فيه علامتا تعريف، إنما يعرف بعلامة واحدة فى أوله؛ لأن الثانى قد صار فى درج الكلام الأول[٢]، وكذلك احتجوا: بأن التمييز يجب أن يكون نكرة، وإذا وقع تعريفه "بال" فى كلام العرب فتخرج "ال" على أنها زائدة لا تعريفية[٣].

الثانى: الكوفيون والأخفش الذين أجازوا الصور السابقة باستثناء الصورة الخامسة، واحتجوا بورود السماع بها عن العرب، وكذلك احتجوا بالقياس.

وإبداء الرأى فى هذه المسألة يقتضى أن نلمح إلى حقيقتين مهمتين، الأولى: أن الكوفيين فى مجال الرواية عن العرب أوسع من البصريين، يقول ابن جنى: "الكوفيون علامون بأشعار العرب مطلعون

---

(١) المقتضب ج٢/١٧٥.

(٢) شرح الكافية فى النحو، ج٢/١٧٦.

(٣) انظر هامش كتاب أوضح المسالك، ج١/١٨٢.

عليها[1]". الثانية: أننا لسنا ملزمين باتباع آراء البصريين في كل ما يقولونه، يقول أبو حيان الأندلسي: "ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين، بل نتبع الدليل[2]". وبعد هذا يرى الباحث أن تخطئة ما أجازه الكوفيون والأخفش فيها نظر؛ لأن السماع عن العرب ورد بما أجازوه، وهنا يقتضي الأمر الأخذ بالسماع وتقديمه وإن عارضه القياس، وإذا كان ما أجازه الكوفيون والأخفش معتمداً على السماع عن العرب فإن القياس عليه واستعماله ليس بخطأ فاحش؛ لأن "..الناطق على قياس لغة من لغات العرب، مصيب غير مخطئ[3]" كما تقرر ذلك في أصول النحو، فتعريف المركب العددي بإدخال "ال" على جزئه الأول أو على جزأيه فقط أو على جزأيه والتمييز، أو على الجزء الأول والتمييز صواب لورود السماع به عن العرب، وكونها كذلك فإنه لا يمنع شيء من استحسانها أو استحسان بعضها والقياس عليه، والعقل هنا يستحسن تعريف المركب العددي بإدخال "ال" على جزئه الأول فقط، نحو قولك: أخذت الخمسة عشر كتاباً؛ لكون هذا التعريف هو الأشيع في الاستعمال، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أنه إذا تعارض مجمع عليه ومختلف فيه فتقديم المجمع عليه أولى من تقديم المختلف فيه؛ فتعريف المركب العددي بإدخال "ال" على جزئه الأول

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو، ص٢٠٢.

(٢) المرجع السابق، ص٢٠٢.

(٣) الخصائص، ج١٢/٢.

فقط أولى لإجماع البصريين والكوفيين على جوازه، ومنع البصريون الصور الأخرى التى أجازها الكوفيون، بالإضافة إلى هذا وذاك أن المركب العددى المعرف بإدخال "ال" على جزئه الأول أخف فى الآداء من المعرف بإدخال "ال" على جزأيه، أو جزأيه والتمييز، أو على جزئه الأول والتمييز؛ لأن كل هذه الأنواع ثقيلة فى الآداء ومن طبيعة اللغة أنها تميل إلى الأخف أداءً تبعاً لقانون الجهد الأقل.

اشتقاق اسم الفاعل منه:

قبل الحديث عن اشتقاق اسم الفاعل من المركب العددى نتساءل عنه: أهو اسم فاعل على الحقيقة؟ وللإجابة على هذا التساؤل نقول: ذكر النحاة فى تعريف اسم الفاعل أنه: "ما دل على الحدث والحدوث وفاعله[1]". والتعريف هنا يركز على الدلالة الصرفية لاسم الفاعل، وهذه الدلالة تشمل أمرين هما: الحدث المتحدد، والفاعل الذى يقوم بإحداث الحدث، فمثلاً كلمة "كاتب" فى سياق قولك: محمد كاتب درسه، تدل على حدث متجدد، وهو الكتابة، وتدل كذلك على فاعل، وهو الإنسان الذى قام بالكتابة، كما أنها تكتسب من خلال السياق دلالة زمانية وهى الحال أو الاستقبال، ومن دون السياق لا يدل اسم الفاعل على الزمان، وإنما تبقى له دلالته الصرفية فقط التى لا تفارقه وهى الحدث المتجدد والفاعل، وبوجود هذه الدلالة الصرفية فى اسم الفاعل يتأكد كونه اسم فاعل على الحقيقة، ولكننا عندما ننظر إلى

---

(١) أوضح المسالك، ج٣/٢١٦.

المركب العددى الذى يشتق منه اسم فاعل نجده ليس بفعل ولا مصدر، وهو مع كونه كذلك فإننا نجد العرب قد اشتقت منه اسم فاعل، فقالوا حادى عشر إلى تاسع عشر، وحادية عشرة إلى تاسعة عشرة، علماً أن اسم الفاعل هذا ليس له من الدلالة الصرفية شيء، فهو لا يدل على حدث متجدد، وفاعل يقوم بإحداثه، وإنما له من اسم الفاعل مجرد الصيغة فقط، فهو فى هذه الحالة ليس اسم فاعل على الحقيقة لخلوه من الدلالة الصرفية، وفى الوقت نفسه لا يكتسب من السياق دلالة زمانية، ولكن كيف صح اشتقاق اسم الفاعل من المركب العددى؟ لقد حصر النحاة الأصول التى يشتق منها الاسم الوصف وهى: الفعل، والمصدر، والاسم الجامد الحسى، والصفة، وليس المركب العددى واحداً من هذه الأصول الأربعة، فهو من أسماء المعانى الجامدة ليست بحسية ولا بمصادر، والاشتقاق من هذه الأسماء وارد فى كلام العرب ولهذا صح أن يشتق من المركب العددى صيغة صرفية على وزن "فاعل" للأغراض الآتية:

(أ) إفادة الاتصاف بمعناه مقيداً بمصاحبة العشرة، كنحو قولك: هذا ثالث عشر، وهذه ثالثة عشرة، فهذه الصيغة الصرفية تفيد أن المعدود اتصف بهذه الصفة، وهو كونه ثان أو ثالث أو رابع .. إلخ .. وهذا الوصف مركب مع العقد تركيب زيادة عليه، ويفيد أن النيف واحد مزيد على العقد، وثان مزيد عليه وهكذا إلى التاسع المزيد على العقد.

وحكم هذا النوع تذكير اللفظين النيف والعقد مع المذكر

وتأنيثهما مع المؤنث[1]، وعلة المطابقة هنا فى التذكير والتأنيث هى كونه اسماً لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه لزوال معنى الجمعية عنه[2] فلهذا أصبح دالاً على الواحد فطابق معدوده فى التذكير والتأنيث، وحكم هذا النوع أيضاً وجوب بناء الجزأين على الفتح، يقول سيبويه: "وإذا أردت أن تقول فى أحد عشر كما قلت: خامس، قلت حادى عشر، وتقول: ثانى عشر، ثالث عشر، وكذلك هذا إلى أن تبلغ تسعة عشر، ويجرى مُجرى خمسة عشر فى فتح الأول والآخر، وجعلا بمنزلة اسم واحد، كما فعل ذلك بخمسة عشر[3]"، وعلة بنائه على فتح الجزأين أنهما اسمان جعلا اسماً واحداً مضمناً جزآه معنى حرف العطف.

(ب) أن يستعمل الوصف مع العقد ليفيد أنه بعض العدد الأصلى الذى صيغ منه، وأنه أحد أفراده، ويدل على هذا الغرض بإحدى الصيغ الآتية:

الأولى: أن تأتى بتركيبين متضايفين، التركيب الأول يضم الوصف مركباً مع العقد، والتركيب الثانى يضم النيف الذى اشتق منه الوصف مركباً مع العقد، وتضيف جملة التركيب الأول إلى جملة التركيب الثانى، وذلك نحو قولك: هذا ثالث عشر ثلاثة عشر فالتركيب الأول "ثالث عشر" مضافاً إلى التركيب الثانى

---

(١) المرجع السابق، ج٤/٢٦٣.

(٢) شرح الكافية فى النحو، ج٢/١٦١

(٣) سيبويه، ج٣/٥٦٠.

"ثلاثة عشر" وهـذه الصيغة هـى الأصل وأقل الصيغ استعمالاً[(١)]، وقد أجازها سيبويه، وحكاها عن العرب، وذهب إلى أنها القياس[(٢)]، وقد أنكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين، وحجتهم: أنه لا يمكن بناء الفاعل من جزأى المركب فتبنيه من الجزء الأول فقط ولا تركبه مع العقد، تقول: هذا ثالث ثلاثة عشر[(٣)] وفى قول الكوفيين نظر، فسيبويه قد حكاه عن العرب، وهم أهل اللغة وقد أجازوه فى استعمالهم على قلته فلا سبيل إلى إنكاره، وهذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أنه ليس اسم فاعل على الحقيقة، لذا صح اشتقاقه من جزأى المركب، أى اشتقاقه من النيف ثم يركب العقد معه.

وحكم هذه الصيغة أن يطابق التركيب الأول معدوده فى التذكير والتأنيث لزوال معنى الجمعية عنه ودلالته على الواحد، أما التركيب الثانى فيبقى على ما كان عليه قبل تركيبه مع التركيب الأول المضاف، أى يظل على مخالفته لمعدوده تذكيراً وتأنيثاً باستثناء "أحد عشر" و"ثانى عشر" وحكم هذه الصيغة أيضاً بناء جزأى المركبين المضاف والمضاف إليه على الفتح أى أن الكلمات الأربعة مبنيات على

---

(١) همع الهوامع، ج٥/٣١٦، حاشية الصبان، ج٤/٧٥.

(٢) سيبويه، ج٣/٥٦٠. .

(٣) شرح الكافية، ج٢/١٦٠.

الفتح[١]، وبناء هذه الصيغة على الفتح مع وجود الإضافة إنما هو على رأى البصريين الذين يرون بقاء البناء مع وجود الإضافة، أما بالنسبة للكوفيين فقد تقدم أنهم ينكرون هذه الصيغة وبالتالى فليس لهم كلام فيها من حيث البناء والإعراب.

الثانية: أن يقتصر على صدر التركيب الأول، ويضاف إلى التركيب الثانى، نحو قولك: هذا ثالث ثلاثة عشر، ويرى سيبويه أن هذه الصيغة حذف فيها لفظ العقد من التركيب الأول استخفافاً[٢]، فكأنهم استثقلوا الصيغة الأصلية، ألا وهى الإتيان بأربع كلمات؛ لأن فيها كرر لفظ العقد مرتين فى المضاف والمضاف إليه، فحذفوا لفظ العقد من التركيب الأول ليصبح الأداء خفيفاً عند استعمال الصيغة.

وفى هذه الصيغة يكون الوصف معرباً لا مبنياً؛ لزوال التركيب الموجب لبنائه بسبب حذف العقد المركب معه، أما التركيب الثانى فباق على بنائه لتضمن جزأيه معنى حرف العطف مع مطابقة الوصف معدوده فى التذكير والتأنيث وبقاء التركيب الثانى على حاله فى المخالفة لمعدوده، تقول: هذا ثالث ثلاثة عشر، وهذه ثالثة ثلاثة عشرة.

---

(١) انظر المرجع السابق، ج٢/١٦٠، وانظر كذلك بن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح بن عقيل، ج٢/٤١٨، ط١٧ عام ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، دار الفكر.

(٢) سيبويه، ج٣/٥٦٠.

الثالثة: أن يقتصر على صدر التركيب الأول وعجز التركيب الثانى، أى يحذف العقد من الأول والنيف من الثانى، فيذكر اللفظان مع المذكر ويؤنثا مع المؤنث، تقول: هذا ثالث عشر، وهذه ثالثة عشرة.

أما من حيث البناء والإعراب ففيه ثلاثة أوجه:

الأول: بناء الجزء الأول والثانى على الفتح تقول: جاءنى ثالثَ عشرَ وهذا الوجه ذهب إليه سيبويه يقول: "قال: تقول: حادى عشر، فتبنيه وما أشبهه كما قلت: أحدَ عشرَ، وما أشبه[1]"، وهذا الوجه رده ابن هشام بحجة: أنه "لا دليل حينئذٍ على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما إذا أعرب الأول[2]"، كما أن بناء الجزأيين يجعل هذه الصيغة تلتبس بالصيغة التى تفيد اتصاف الوصف بمعناه بمصاحبة العقد، فهى الأخرى مبنية على فتح الجزأين.

الثانى: أن يعرب الأول ويبنى الثانى على الفتح، نحو قولك: هذا ثالثُ عشرَ، وهذا الوجه حكاه الكسائى وابن السكيت، وابن كيسان[3]، ووجهه أنه حذف عجز الأول فأعرب الصدر لزوال التركيب، ونوى صدر الثانى فبنىَ على الفتح، ولا يقاس على هذا

---

(١) المرجع السابق، ج٣/٥٦٠.

(٢) أوضح المسالك، ج٤/٢٦٣.

(٣) المرجع السابق، ج٤/٢٦٣.

الوجه لقلته[١]، ورأى أن علة الإعراب فى الأول مقبولة لزوال موجب البناء ألا وهو التركيب، أما فيما يتعلق بعلة البناء فى الثانى فهى ضعيفة؛ لأن البناء هنا عارضٌ يوجد بوجود مسببه وهو التركيب فلما حذف الصدر سواء كان منوياً أو غير منوى فقد زال التركيب فزال معه البناء، وكون التعليل غير مقبول لا ينفى وجود استعمال هذا الوجه فقد حكاه عن العرب بعض اللغويين.

الثالث: أن يعرب الجزآن لزوال مقتضى البناء فيهما ألا وهو التركيب، فيعرب الأول بحسب العوامل رفعاً ونصباً وجراً، ويجر الثانى بالإضافة[٢]، تقول: عندى ثالث عشر، وهذا الوجه أولى بالتقديم عن سابقيه لخلوه من الاعتراض الموجه إلى الوجه الأول، ولكونه أكثر استعمالاً من الوجه الثانى.

(ج) أن يستعمل الوصف مع العقد لجعل الأقل مساوياً لما فوقه، ويفيد الوصف فى هذه الحالة معنى التصيير والتحويل، تقول: هذا رابعَ عشرَ ثلاثة عشرَ، وهذه رابعة عشرَ ثلاثَ عشرةَ، واستعمال الوصف بهذا المعنى موضع خلاف بين النحاة، فأجازه سيبويه قياساً مع تنصيصه على عدم سماعه عن العرب[٣]، واختاره ابن

---

(١) حاشية الصبان، ج٤/٧٦.

(٢) أوضح المسالك، ج٤/٢٦٣.

(٣) سيبويه، ج٣/٥٦١.

مالك[1]، وذكر السيرافى[2]، والمرادى[3]: أن بعض النحاة يجيزه ويشتقه من لفظ النيف منوّناً وينصب به التركيب الثانى، تقول: هذا خامسٌ أربعة عشر، ومِنْ نقل السيرافى والمرادى يتعين أن سيبويه -يجيزه مع وجوب إضافته إلى المركب الثانى، واختلاف المجوزين كذلك ينقض دعوى ابن هشام فى حكاية الإجماع عنهم حول جر التركيب الثانى بالإضافة، يقول: "فيتعين بالإجماع أن يكون التركيب الثانى فى موضع خفض[4]".

واستعمال الوصف مع العقد بمعنى التصيير والتحويل على رأى المجوزين يكون من خلال صيغتين:

الأولى: أن يؤتى بتركيبين متضايفين، أى بأربع كلمات مبنيات، نحو قولك: هذا خامسَ عشرَ أربعةَ عشرَ.

الثانية: أن يقتصر على صدر التركيب الأول، وإعرابه لزوال التركيب الموجب للبناء، نحو قولك: هذا خامسٌ أربعَ عشرَ.

وذهب جمهور النحاة الكوفيين والأخفش والمازنى والمبرد والفارسى إلى عدم جواز استعمال الوصف مع العقد بمعنى التصيير

---

(١) همع الهوامع، ج٥/٣١٧.

(٢) شرح الكافية، ج٢/١٥٩.

(٣) حاشية الصبان، ج٤/٧٧.

(٤) أوضح المسالك، ج٤/٢٦٤

والتحويل[١] ، واحتجوا لذلك بالآتى[٢]:

(أ) أن اسم الفاعل لكى يكون دالاً على الاستقبال لابد أن يكون له فعل ومصدر، ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من العدد الذى فوق العشرة.

(ب) لا يجوز أن يبنى من اسمين مختلفى اللفظ، نحو خمسة عشر اسم فاعل، لأن الأصل خمسة عشر أربعة عشر.

(ج) تنصيص المبرد على عدم سماعه حكايته عن العرب، يقول: "ونحن لا نقول ربعت ثلاثة عشر، ولا أعلم أحداً حكاه[٣]".

وهذه الحجج قبل قبولها تحتاج إلى فضل نظر، ونبدأ الحديث عن الحجة الثانية، فنقول: إن اشتقاق اسم الفاعل من المركب العددى لم يكن من جزأيه معاً، إنما من النيف فقط، ثم ركب معه العقد، وإنما صح الاشتقاق منه؛ لأن العرب تجيز الاشتقاق من أسماء المعانى الجامدة، وهذا المشتق ليس اسم فاعل على الحقيقة، أما بالنسبة للحجة الأولى والثانية، فنقول: إذا قصد بأن المركب العددى ليس له فعل ولا مصدر فى الأصل ولم يسمع عن العرب ذلك فهذا صحيح، والحجتان متوجهتان، أما إذا قصد أن المركب العددى لم يصح أن يشتق منه فعل

---

(١) المقتضب ج١٨٣/٢، وارتشاف الضرب من لسان العرب، ج٣٧٤،١.

(٢) المقتضب، ج١٨٣/٢، وشرح الكافية فى النحو، ج١٥٩/٢.

(٣) شرح الكافية فى النحو، ج١٥٩/٢.

ثم يبنى من هذا الفعل المشتق اسم فاعل يفيد التصيير والتحويل، وأنه لم يسمع ذلك عن العرب، وهذا ما يظهر من قول المبرد السابق، فإذا قصد هذا فإن فيه نظراً؛ لأن ابن السكيت نقل عن الفراء أنه حكى عن العرب: كان معى عشر فأحدتهن أى صيرتهن أحد عشر[1]. وذكر ابن الباذش أن العرب تقول: ربعت الثلاثة عشر، أى رددتهم أربعة عشر، فاشتقت من الصدر ولم تركب[2]. فإذا صح ما حكوه عن العرب فإن اشتقاق فاعل من المركب العددى بمعنى التصيير والتحويل يكون من الفعل المشتق من المركب العددى، فهو اشتقاق تم من طريق غير مباشرة، وعلى هذا فإن قول المحوزين يمكن قبوله؛ لأن له ما يدعمه من القياس والسماع، أما القياس فقد قاسوه على نحو: هذا رابعٌ ثلاثةً، وخامسٌ أربعةً، فقالوا هذا خامسٌ أربعةَ عشرَ، وهذه خامسةٌ أربعَ عشرةَ، وأما السماع فهو ما ذكر آنفاً من حكاية الفراء عن العرب ونقل ابن الباذش عنهم، وفى الوقت نفسه تبطل حجج المانعين على النحو الذى ذكرناه، وبناء على هذا فإن الباحث يرى أن اشتقاق اسم فاعل من المركب العددى بالطريقة التى سبق ذكرها لإفادة التصيير والتحويل جائز الاستعمال قياساً وسماعاً، وفى إجازته كذلك إيجاد صيغة لمعنى قد يرد على ذهن المستعمل العربى، وفيه بجانب هذا تنويع للأسلوب وتكثيره.

---

(١) ارتشاف الضرب فى لسان العرب، ج٢/٣٧١.

(٢) المرجع السابق، ج١/٣٧٤.

تمييزه:

ذهب جمهور من النحاة إلى أن تمييز المركب العددى نكرة مفـردة، نحو قولك: ضم الكتاب ستة عشر فصلاً، وخالف فى ذلك الفراء فذهب إلى أنه يجوز أن يكون جمعاً منصوباً[(١)]، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطاً أمماً﴾[(٢)]، وبقول ابن مسعود: (قضى فى دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بنى مخاض[(٣)])، ووافقه ابن مالك على جوازه[(٤)]، أما الجمهور فقد اعتبروا مجئ تمييز المركب العددى جمعاً منصوباً شاذاً ولا ينبنى عليه قاعدة[(٥)]، ورأوا أن إعراب كلمة "أسباطاً" تمييزاً يخالف الاستعمال العربى من جهتين: الجمع، والتأنيث، ومما خرجوا عليه الآية أن كلمة "أسباطاً" نعت لمنعوت محذوف وكلمة "أمماً" نعت لأسباط، وعلى هذا التوجيه يكون التمييز محذوفاً تقديره "فرقة"، أى: وقطعناهم اثنتى عشرة فرقة أسباطاً أمماً، ولا يقدح فى هذا التخريج النعت بالجامد لورود السماع به فهو كقولهم: مررت بأرض عرفج.

وهنا ينشأ سؤال مفاده، لماذا جاء تمييز المركب العددى مفرداً

---

(١) المرجع السابق، ج١/٣٥٥.

(٢) سورة الأعراف آية (١٦٠).

(٣) هامش أوضح المسالك، ج٤/٢٥٧.

(٤) المرجع السابق، ج٤/٢٥٧.

(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج١/٣٥٥.

منصوباً لا مجروراً؟ أما كون مجيئه مفرداً فلأن البنية العميقة لنحو جملة: جاءنى أحد عشر رجلاً، هى: جاءنى واحدٌ وعشرةٌ رجلاً رجالاً، فاكتفى باسم الجنس المفرد عن الجمع؛ لأن الجمع قد علمت عدته من العدد السابق على التمييز؛ لذا حذف، وكذلك حذفت الواو العاطفة وضمن معناها جزأى المركب فصارت البنية السطحية للجملة المتعامل بها مقتصرة على جزأى المركب والتمييز المفرد فقالوا: جاءنى أحد عشر رجلاً، أما كون مجيئه منصوباً فقد ذكر النحاة سبباً لهذا، وهو لئلا يلزم من إضافة المركب العددى إلى مميزه المزج بين ثلاث كلمات[1]. لأنه قد استقر فى عرف النحويين أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، فإذا كان المركب العددى اسماً واحداً مكوناً من كلمتين، وأضيف إلى مميزه فإنه يصبح فى هذه الحال اسماً مكوناً من ثلاث كلمات وهذا غير موجود فى اللغة العربية؛ لذا وجب نصب مميزه.

أما فيما يتعلق بتابع تمييز المركب العددى فإنه يجوز فيه الإفراد باعتبار لفظ المتبوع -التمييز- ويجوز فيه كذلك مراعاة معنى الجمع المفهوم من العدد المركب، وهذا ما يفهم من كلام الرضى الاستراباذى[2]، والأشمونى[3]، فيجوز أن تقول: حضر الحفل أحد عشر رجلاً فاضلاً أو فضلاء.

---

(١) المقتضب ج٢/١٦٤-١٦٥، وشرح المفصل فى صنعة الإعراب، ج٣/٤٩.

(٢) شرح الكافية فى النحو، ج٢/١٢٥.

(٣) حاشية الصبان، ج٤/٧٠.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الفصل بين المركب العددى وتمييزه بغير كلمة "بين" لا يجوز إلا فى الضرورة[١]، نحو قولك: قام المصلى خمس عشرة من رمضان ليلة.

وإذا كان للعدد المركب تمييزان عاقلان مذكر ومؤنث متصلان كان الاعتبار للمذكر مطلقاً سواء كان متقدماً أو متأخراً، فيجب تأنيث صدر المركب العددى، تقول: حضر الحفل سبعة عشر رجلاً وامرأة وحضر الحفل سبعة عشر امرأة ورجلاً، وإن كان التمييزان غير عاقلين متصلان فإن الاعتبار للسابق منهما، فيجب تأنيث صدر المركب العددى إن كان السابق مذكر، وتذكيره إن كان السابق مؤنثاً، نحو قولك: فى الحديقة خمسة عشر جملاً وناقة، وفى الحديقة خمس عشرة ناقة وجملاً. وإن كان التمييزان أحدهما عاقل مذكر أو مؤنث، والآخر غير عاقل، فالذى يقتضيه القياس تغليب العاقل[٢]، تقول: فى السفينة أربعة عشر رجلاً وناقة، وفى السفينة أربعة عشر ناقة ورجلاً، وتقول فى السفينة أربع عشرة امرأة وجملاً، وأربع عشرة جملاً وامرأة.

وإن فصل بين المركب العددى وتمييزه بكلمة "بين"، فإن كانا عاقلين فالحكم للمذكر، تقول: نجح خمسة عشر بين طالب وطالبة ونجح خمسة عشر بين طالبة وطالب، وإن كانا غير عاقلين فالحكم للمؤنث، تقول: فى السفينة خمس عشرة بين جمل وناقة، وفى السفينة خمس

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج١/٣٥٦.

(٢) همع الهوامع ج٥/٣١٥.

عشرة بين ناقة وجمل، وإن كان أحدهما عاقلاً والآخر غير عاقل فالقياس يقتضى تغليب العاقل[١] تقول: اشتريت أربعة عشر بين ناقة وعبد، واشتريت أربع عشرة بين جمل وأمة.

أما مجئ تمييز المركب العددى لفظ "مائة" كقولك: إحدى عشر مائة، إلى تسع عشر مائة، فقد ذكر أبو حيان الأندلسى؛ أنه لم يسمع عن العرب، وقد أجازه ابن مالك مستدلاً بوروده فى الحديث الشريف[٢]، وأجازه من النحاة المحدثين عباس حسن[٣]، ولعل إجازته أقرب إلى الصواب لكونه له أصلاً من السماع وهو الحديث الذى أورده ابن مالك مستدلاً به على جوازه، ولكون صيغة "مائة" اللفظية دالة على المفرد لتجردها من علامة التثنية والجمع، ومما يدل على كونها مفردة تثنيتها على "مائتين" وجمعها على "مئين" و"مئات"، وقد تقدم أن تمييز المركب العددى يجب إفراده، وكلمة "مائة" مفردة لفظاً لذا صح وقوعها تمييزاً للمركب العددى، تقول: فى المدرسة تسع عشرة مائة طالب.

---

(١) المرجع السابق، ج٥/٣١٥.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج١/٣٥٦.

(٣) النحو الوافى، ج٤/٥٣٣.

Abstract:

The number compound (AL-Murakab AL-Adadi) is defined as: Any two definite or indefinite numbers, that is with out a separation, composed together and give a new definite meaning which neither of them gave before composing.

Apart from "One and two" (AL Wahed and AL-Ethnyen), The number compound is Feminized Formally with the male to be numbered by appending feminine sign to its forepart, or it is feminized by signification with the female noum to be numbered by eliding feminine sign from the fore-part. Feminine sign can not be appended to the hind part in case of formal feminization in onder not to bring two feminine signs of the same kinds as if it is one word. The cause behind appending feminine sign to the hind-part not to the fore-part in case of feminine be signification is that for example, "Thalatha Ash rata" "their teen" is feminine by signification and eliding feminine sign from it makes it feminine sign-free, for this reason the feminine sign is appended to the hind-part not

to the fore-part in order not to be confused with the feminine by form.

Except for (Ethnay ashar and Ethnatay Ashrata), the number compound is in declinable with the "fath" of two parts because both the two parts imply the meaning of conjunction particle which is contrary to the views of the most famous grammarians. But in the case of "Ethna Ashar and Ethnata Asharata "the two hind parts are indeclinable as they imply the meaning of conjuction particle, but the fore-part is declinable because the preventive "Al mane" Contradits what is required "Almoqtada" (Appending it to the dual has been given priority over the idea that the fore-part implies the meaning of conjuction particle, so the fore-part is declinable and the hind-part is still in case of declension. This contradicts all the views of grammarians. But if the number compound is annexed to the owner of what is numbered, the two parts can be indeclinable with "Fath", the fore-part is indeclinable and this depends or the operatives, on the fore-part is declinable acconding to the operatives too and the hind-part is completely in the genitive

case and the Arabs were familiar to all these cases.

The number compound is made determinate by prefixing "AL" to its fore-part only and this process is the most common one used by the Arabs only, to its two parts and the specificative, on the fore-part and the specificative. The Kufic school of grammarians and AL Akhfash saw that all these forms are possible because they came as the Arabs say, but the school of grammarians of Basra accepted the first from and refused and one else.

Unreal active participle is derived from the number compound for the following purposes:

1. To denote description that this active participle is part of the original number from which was derived and is one of its forms.

2. To denote description in its own meaning with "AL Ashrah:.

3. The description is used with the decade to make the few number equal to what exceeds it. The description here means change. Deriving the active

participle for this purpose is refused by the Kufic school of grammar as the Arabs never used it, but the grammarians of accepted it in theory not in practice.

The specificative of the number compound must be singular and in the accusative case which is the opposite to the views of AL-Farra who accepted it to be plural and this opinion was weakened by most grammarians. The appositive of the number compound may be singular considering the vocal apposed, and it may be plural considering the number compound by using any word except "baina" "between" and this occurs when it is necessary.

الافتراض اللغوى

ضرورة علمية

الدكتور / ربيع محمد مصطفى صادومه
الأستاذ المساعد فى كلية اللغة العربية بإيتاى البارود

تمهيد

بسم الله الرحيم الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين: محمد ابن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد

فإن موضوع هذا البحث، وهو: الاقتراض اللغوى ضرورة علمية من الموضوعات الحيوية فى ميدان البحث اللغوى، قد قصد إليه كثير من الباحثين على المستوى الفردى والجماعى.

وكان هذا القصد الجمُّ إليه كفيلاً بصرف نظرى وقلمى عنه، بيد أن هذا القصد الغفير هو ما أغرانى بالمشاركة فى هذا الموضوع، فقد رأيت من خلال ذلك أنه موضوع الساعة، وأنه الموضوع الذى تختبر اللغة إزاءه، فإما أن تثبت أنها قادرة على هضم ما تقضمه، وإما أن تتهشم أضراسها مما تخضمه.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإنى آمل أن أضيف فكرة تكون إكمالاً لجهود سابقة، أو إيضاحاً لملامح غامضة، فعسى أن أوضح غامضاً بين السطور، أو أحدد مساراً فى هذا المضمار. فلغتنا تواجه فى عصرها هذا الأخير صنوفاً من ألفاظ المعانى التى تقذف بها الحضارة البشرية الحديثة، بدءاً بما يأكله الإنسان ويشربه ويستعمله فى حاجاته الكثيرة، وانتهاء بصياغة المصطلحات العلمية التى تهدى عقله وتثير فكره.

وإن لغتنا العربية بحكم تجربتها مع مصطلحات العلوم فى حقبة مضت لقادرة فى هذه الحقبة الحديثة أن تستوعب كل أنشطة الحضارة

خاصة فى المجال العلمى الذى به توزن المجتمعات.

وقد تناولت فى هذا البحث النقاط الآتية:

١- اللغة -فى عمومها- أداة ووسيلة إلى غاية، هذه الغاية هى حصر المعانى بجزأيها الحسى والمعنوى.

٢- اللغة العربية لغة قديمة، ولذا فمن المؤكد أنها تفاعلت مع لغات عاصرتها فى أزمنها البعيدة فأخذت منها وأعطتها، وما فقد من العربية أكثر مما حفظ.

٣- قانون التأثير والتأثر بين اللغات أو ما يمكن تسميته بقانون الاستطراق اللغوى، هو قانون عامل ثابت لا يتخلف، بين اللغات، وبين مناشط الحياة الأخرى.

٤- العربية فى العصر الحديث تجابه حضارة حديثة ولود، والمرونة الكائنة أو الكامنة فى جوهر العربية تتيح لها استيعاب نتاج هذه الحضارة بيسر، وبوسائل كثيرة، أدناها تبنى مواليد هذه الحضارة، فشريعتها لا تحظر هذا النوع من التبنى، وإن الجمود ليس مسلكاً علمياً يضمن حياة اللغة، بل يصيبها بالانقراض، على الأقل فى الجانب البحثى المتصل بعلوم المادة وفنون التقنية.

ولا خوف على العربية -وهى لسان الذكر الحكيم- من تبنى ما يلده غيرها فى هذا الجانب، فذلك لا يتعدى زاوية واحدة من زوايا اللغة المتعددة، فالعربية لغة رسالة وستظل شاخصة ما دامت هذه الرسالة، وصدق القائل:

الضاد، حسْب الضاد فخراً أنها كانت لسان الله فى قرآنــــه

والله الموفق،

أولاً: اللغة أداة لحصر المعاني

يقول اللغوى الأمريكى "إدوارد سابير": "يمكننا أن نعتبر اللغة آلة صالحة لأداء ما يرجى منها فى كل الظروف النفسية والفكرية، ابتداء من الواقع البسيط المتكرر، إلى الفكرة التجريدية الفلسفية فى كل تعقيدها وعمقها[1]".

وهذا صحيح، فلن تعدو اللغة كونها أداة لحصر المعاني، سواء أكانت هذه المعانى عادية في حياة المجتمعات أو ذات خطر فيها، ومثلها فى ذلك مثل أى أداة يكيفها الإنسان أو يصنعها لقضاء لباناته المتعددة، فإذا أراد شراباً هيأ أداة شربه، أو طعاماً هيأ أداة أكله، أو دفاعاً عن نفسه، وفر أدوات الدفاع.

وهكذا صنع الإنسان لنفسه لغة -لا لذاتها ومن أجل ذاتها- ولكن ليستعملها أداة لتحقيق المعانى الكامنة فى نفسه، أو الكائنة حوله، فكانت وسيلته السهلة امتكلها بما وفر الله سبحانه وتعالى له من أجهزة متكاملة وفرت له هذه الأداة بلا عناء أو تكلف، وعدت هذه الأداة أعظم اختراع بشرى، إذ بها بسط الإنسان قوته الجسدية والفكرية على أرجاء الأرض، برها وبحرها وجوها، وكانت هى فى حقيقة الأمر أداته التى اخترق بها الفضاء، وانطلق بها فوق منطقة الجاذبية ليستكشف كواكب سيارة فى منظومة المجموعة الشمسية[1].

---

(١) نقلاً عن كتاب "اللسان والإنسان" د. حسن ظاظا، ص [illegible] بتصرف.

وبمقارنة هذه الأداة بأدوات أخرى يتبين لنا أنها أهــم أداة امتلكهـا البشر. "فبواسطتها اتصل الإنسان بغيره من بنى جنسه، فكـانت الحيـاة الاجتماعية بكل ما تضمه من أشكال وألوان، وما تحويه به من صـلات وعلاقات، وتهيأ للمجتمعات الإنسانية كثير مـن الغايـات التـى تهـدف إليها: فى الدين والثقافة والسياسة والاقتصــاد، وغـير ذلـك مما تحتاجه تلك المجتمعات فى نظمها وأوضاعها"[1]. ومما لا ريب فيه أن الإنسـان إبّـان إعـداده الأداة اللغويـة كـان يستعين ببعـض الأدوات المسـاعدة أو المكملة للأداة اللغوية الأساسية، كالإشارة وما إليهـا، حتـى اسـتكملت صورتها التى استغنت بها عن الأدوات المساعدة.

وفى رأيى أن اللغة -وهى بسبيلها إلى الاكتمال- استعاضت عـن الأدوات المساعدة بكل ما طرق آذان ناطقيها من مصوّتـات، فحـاكت كما ارتجلت، واقترضت كما اصطلحت، ولم يكن ثَـمَّ مـا يحظـر عليهـا الاقتراض حينئذ؛ لأن ذلك كان ضرورة حتمية لملاحقة المعانى التـى مـا فتئ النشاط البشرى يفيض بها، إذا كل يوم يجد المجتمـع اللغـوى نفسـه أمام معان لم تكن بالأمس، فـإن قـدر علـى أن يقيدهـا بألفـاظ فتصبـح مسميات يختزنها ويفصح بها يوم يحتاجها وإلا ضاعت هذه المعانى.

فكانت الخطة التلقائية أو الفطرية لكل مجتمع لغوى فـى زمـن اللغـة السحيق أن يقيدوا المعانى بما أتيح لهم من ألفاظ، ولم يكونـوا مشـترطين فى هذه الألفاظ أن تكون من بنات أفكارهم خاصة، ومـن ثَـمَّ لم يكـن

---

(١) انظر: فى فقه اللغة، د. عبد الله ربيع، ود. عبد العزيز علام، ص٢١.

قيد أوحجر لنقل لفـظ أو اقتراضـه مـن أى لا غ، فنقلـوا مـن فـم الطير والحيوان، ومما تحتويه الطبيعة من أصوات اختلفت مصادرها فـى أرجـاء البيئة، ولذلك شاع فى كل لغة ألفاظ كـانت هـى فـى الأصـل حكاية صوتية، ومن ذلـك فـى العربيـة: "نـق"، المأخوذة مـن نقيـق الضِّفـدع، و"هبّ"، المستلّة من هبوب الريح، و"قط"، المنقولة مـن صـوت القطـع، كما خرَّ من الخرير، وصرَّ من الصرير .. وربما اشتركت عدة لغات فـى بعض ألفاظ الحكاية الصوتية، "فالكلمة الدالة علـى الهمس فـى العربيـة "همـس" هـى فـى اللغـة الإنجليزيـة: "Whisper"، وفـى الألمانيـة: "فُلُوسْـتِرْن" "Flustern"، وفـى العبريـة "صفصـف" وفـى الحبشـية "فَاصَىَ"، وفى التركية "سُوسْمَك" والعـامل المشـترك بـين هـذه اللغـات جميعها فى تلك الكلمة هو صوت الصفـير "السـين" أو "الصـاد"، وهـو الصوت المميز لعملية الهمس فى الطبيعة[١]".

فهل كان من المعقول أو المقبول أن يؤخذ من أصوات الطبيعة، ثـم يُرفض أو يُمنع النقل أو الاقـتراض مـن سيد هـذه الطبيعـة -الإنسـان- مهما اختلفت جنسيته أو بيئته إذا ما أتيحت الفرصة لذلك؟

فالمعقول والمقبول أن المجتمع اللغوى قد جمَّع ذرات الآلة اللغوية من كل صوب، ولم يكن فى البدء مؤلفاً ومنشئاً لكل ما تحتاجه من وسائل بنائية.

ومما هو جدير بالذكر أن الناقل من غيره أو المقـترض مـن سـواه لا

(١) المدخل إلى علم اللغة: د. رمضان عبد التواب، ص١١٢.

ينقل نصًّا أو لا يقترض حرفياً، بل إنه ينقل ويقترض واضعاً بصمته الصوتية الخاصة به على المنقول والمقترض، فلم يكن هذا اختيارا حراً من الناقل والمقترض، ولكن العادة كما يقال "قهارة"، فلكل مجتمع لغوى شرعة ومنهاج فى نطق الصوت وبناء اللفظ.

وعلى ذلك، فقد قال العربى قديماً: التُّوت، وأصله التوث، فأعربته العرب فجعلت الثاء تاء، وألحقته ببعض أبنيتها(١).

وقال للدرّع "جِربّان" وأصله فى الفارسية "كريبان(٢)". قال "أبو منصور": والخندق فارسى معرب، وأصله "كَنْدَه" أى محفور، وقد تكلمت به العرب قديماً، قال "كعب بن مالك(٣)":

فلْيأتِ مَأسدة تسنُّ سيوفهـــا بين المذاذ وبينِ جزع الخنـــدق

فهذا التغيير الصوتى الذى وقع باللفظ المقترض يدل أو يؤكد على أن اللغة أداة لحصر المعانى، إذ كل صانع أو صائغ يصنع أو يصوغ أدواته على وفق ما تدريب أو على ضوء ما تعوّد، وهذا مما جعل بعض الألفاظ فى اللغة غير مقطوع بكنهها، أهى عربية أم أعجمية؟ وذلك "كالتأريخ" فقد قيل: ليس بعربى محض، وأن المسلمين أخذوه عن أهل الكتاب، وقيل: إنه عربى، واشتقاقه من الأرخ، وهو ولد البقرة

---

(١) فى التعريب والمعرب: لابن برى، ص٥٨، تحقيق د. إبراهيم السامرائى.

(٢) السابق: ص٦٣.

(٣) السابق: ص٨٢.

الوحشية إذا كانت أنثى، كأنه شيء حدث كما يحدث الولد[١].

ومثل "الدَّيوث" قال "ابن دريد": لا أحسبه عربياً محضاً، وإن كان له أصل في اللغة[٢].

فالنظر إلى اللغة باعتبارها أداة لحصر المعاني يجعلنا ممهدين لقبول ما ينقل إليها وما يقترض لها حرصاً على استبقاء المعاني القائمة بالنفس أو المدركة بالحس، ولولا المعاني -مسمَّيات وصفات- ما كانت الألفاظ "فالأصل في وضع الألفاظ أن كلاًّ منها علامة صوتية دالَّة على معقول أو متصوَّر[٣]".

ولو استأنسنا بقول البلاغيين: "بأن المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العامي والبدوي، وإنما العبرة في اختيار اللفظ"، لأدَّى ذلك بنا إلى تأكيد أن اللغة في نهاية الأمر أداة لحصر المعاني، وإن كان البلاغيون يتحدثون عن مرحلة متأخرة جداً في اللغة عُرفت عندها المعاني وتحددت ألفاظها، وعلى الأديب أن ينتقي ممَّا تحدد أوفى الألفاظ تعبيراً عن المعنى.

هذا وليس صحيحاً -في رأيي- من رأى "أن اللغة غاية وليست واسطة، ولولاها ما بان الإنسان من باقي الحيوان إلا بتخطيط جسمه،

---

(١) انظر: لسان العرب: مادة "أرخ" ٥٨/١، ط دار المعارف.

(٢) انظر: المخصص: لابن سيده الأندلسي.

(٣) انظر: اللسان والإنسان، د. حسن ظاظا، ص٦٨.

ولولاها ما وجد إلى المعرفة باباً واسعاً، ولا ترى عاقلاً يشك فى أنها من مهمات علم الإنسان[١] ..

فالزعم بأن اللغة غاية لا واسطة كلام عاطفى، إذ لا دليل عليه، ويمكن الاستفادة من مثل هذه الآراء العاطفية -بالنسبة للعربية خاصة- بأنها لغة قد نضجت مبكراً، واستوت على عودها قبل سواها، بما مرَّ عليها من أطوار تشذيب وتهذيب حتى كادت بلاغة أساليبها وموسيقى ألفاظها تنسى المنصتين إليها كونها -كغيرها من اللغات الأخرى- أداة امتلكها الإنسان لغاية الفهم والإفهام، أو البيان والتبيين. وإذا علمنا أن شداتها الأولين كانوا أميين، فقد أدَّى هذا إلى الشعور بالدهشة والغرابة، ومن ذا الذى لا يطرب ولا يعجب حين يسمع امرأ القيس حديثه عن الليل ومعه؟[٢].

وليلٍ كموج البحر أرخى سُدوله — علىَّ بأنواع الهموم ليبتلى
فقلت له لما تمطَّى بصلبه — وأردف أعجازاً وناء بكلكل
ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى — بصبح وما الإصباح منك بأمثل

فلهذا النضج المبكر للعربية أُخذت ألباب، وأُضفى عليها من النعوت -بإملاء العاطفة- كل نادر وغريب، وهذا يذكرنا بموقف العلامة "ابن جنى" من العربية التى ملكت فؤاده وفكره حتى كاد حالها يطمح به أمام عَلوة السحر، وحتى قوى فى نفسه الاعتقاد بأنها من

---

(١) رأى د. كمال يوسف الحاج: انظر المرجع السابق، ص٨٠.

(٢) انظر شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات: لابن النحاس ١/ ٣٠.

عند الله، وأنها وحى وتوقيف منه سبحانه[1]. ولكن مثل هذه الآراء العاطفية لا تصرف الباحث عن الحقيقة الماثلة فى الذهن وهى أن اللغة وسيلة وأداة، لا غاية ونهاية، وإنما حظيت العربية بمثل هذه العواطف الفائرة لأنها لغة قديمة، ولم يقف على بدايتها أو أوليتها العلماء والباحثون، كما سأوضح فى الفقرة الآتية:

ثانياً: قِدَم العربية

لم يسجل التاريخ شيئاً يذكر عن نشأة اللغة العربية، ولم يصل العلماء الباحثون إلى الصورة الأولى التى بدأت بها العربية، وهذا يعنى عراقتها فى القدم.

ومن أيسر ما نستدل به على قدمها هذه النصوص الأدبية النفيسة التى برزت وعرفت فى العصر الجاهلى، بما لايزيد كثيراً عن قرن من الزمان قبل ظهور الإسلام، إذ من المستحيل فى التصور والواقع أن تكون هذه النصوص ممثلة لأولية العربية، ذلك بأن القانون الطبيعى لحدوث الأشياء، أن تبدأ أو أن تمر عبر مراحل متعاقبة، تكون أولاً - بالقياس إلى قانون نمو الإنسان- طفلة، ثم يلى مرحلة الطفولة هذه المراحل المكملة لآخرة النمو.

وليس معنى أن العربية عُرفت أول ما عرفت بهذه النصوص التراثية أن هذه اللغة قد خرجت من النواميس الطبيعية لنشأة اللغات وبدت

---

(١) انظر: الخصائص: لابن جنى ٤٧/١، ط دار الكتب.

فجأة -كما يرى المستشرق الفرنسي رينان- بكل كمالها ومرونتها وثروتها التى لا تنتهى .. وأنها ليست لها طفولة ولا شيخوخة، وأنه لا تعرف لغة مثل هذه اللغة جاءت إلى الدنيا من غير مرحلة بدائية ولا فترات انتقالية ولا تجارب تتلمس فيها معالم الطريق[١].

فهل يصدّق أحد أن "طرفة بن العبد" -وهو أصغر شعراء المعلقات ولم يكن يقرأ ويكتب- قد نظم داليته المشهورة فى قصائد المعلقات فجاة دون أن تتكون عنده خلفية علمية بهذه اللغة؟.

إن معلقته هذه التى يقول فيها[٢]:

ألا أيهذا اللائمى أحضر الوغى   وأن أشهد اللّذات هل أنت مخلدى؟

فإن كنت لا تسطيع دفع منيتى   فدعنى أبادرها بما ملكت يدى

هى شاهد صدق على أن العربية فى العصر الجاهلى كانت قد شبّت وترعرعت، وغدت بمثابة الجامعة التى تخرج منها طلابها، وإن من المؤكد أنها قطعت القرون الجمة من قبل حتى وصلت غايتها التى عاصرت "طرفة" وأقرانه من شعراء العصر الجاهلى.

ولكن ما الذى أريده من وراء إثبات أو تأكيد قدم العربية؟

إنى أريد أن أقول: إن العربية قد تهيأ لها من عوامل النهوض قديماً

---

(١) نقلاً من كتاب "فى فقه اللغة": د. عبد الله ربيع، د. عبد العزيز علام، ص٩٤.

(٢) انظر: شرح المعلقات: لابن النحاس ١/٨٠.

ما أوقفها على نهاية العصر الجاهلى، وهى لغة قد استجمعت جميع عناصرها، وتحقق لها كل الخصائص النبائية والأدائية، وإن أحد هذه العوامل -فى رأيى- عامل الاقتراض والنقل مما كان مجاوراً للعربية من لغات، سامية كانت هذه اللغات أو غير سامية، فذلك كان للعربية فى عصورها التكوينية ضرورة علمية، مستنداً فى هذا الرأى إلى الأدلة الآتية:

أولاً: إن قدم العربية يستلزم كونها مرت بأطوار تتجمع فيها لبناتها التى هى أساس البناء والأداء فى كل لغة ناهضة، ويقتضى هذا أن تقتنص كل ما يقع فى حبالتها، فإن أرض العرب لم تحتو كل شيء، فى الوقت الذى نجد العربية فيه تحتوى أسماء كل شيء أو تكاد.

ثانياً: ورود كلمات تظهر عليها سحنة الاقتراض فيما عثر عليه من نقوش فى بلاد العرب، ففى نقش "النمارة" الذى كشف فى مدفن "امرئ القيس بن عمرو" ملك العرب، جاءت كلمة نفش بمعنى "قبر" فى اللهجة الآرامية، وكلمة "عكدى" التى رأى الباحثون أنها كلمة غامضة، وفسرها بعض الباحثين بأن معناها القوة[1].

ثالثاً: ما انفك العرب فى العصر الجاهلى متداولين اللفظ المقترض باستعماله جنباً إلى جنب مع ألفاظ العربية الفصحى، فيما ورد

---

(١) انظر: تاريخ اللغات السامية، ص٩، ولفنسون، ص١٩٣. وانظر: دراسات فى فقه اللغة: محمد الأنطاكى، ص٨٧.

إلينا من أشعارهم، مما يدل على أن ذلك سنة قديمة تتبعها اللغات إبّان نموها وتكونها.

فلفظة "السجنجل" رومية -وهى المرآة- جاءت فى معلقة "امرئ القيس" فى قوله[١]:

مهفهفة بيضاء غير مُفاضة ترائبها مصقولة كالسجنجل

ولفظة "المهارق" فارسية -وهى الصحف- واحدها: مُهْرق، مذكورة فى معلقة "الحارث بن حِلِّزة" فى قوله[٢]:

"حذر الجور والتعدى ولن ينقض ما فى المهارق الأهواء"

فاستئناس الشاعر الجاهلى ببعض الألفاظ الرومية والفارسية وإلّم يكن ثم ضرورة لذلك ملحة، دليل على أن العربى كان يقترض الألفاظ الأجنبية -منزلاً إياها على طريقته فى صياغة اللفظ- إذ كان الاقتراض حينئذ ضرورة علمية ملحة، وغدا هذا سنة من سنن العربية منذ زمنها الغابر، بغية تقييد المعانى الحادثة أو تنويع أبنيتها، وقديماً قال الشاعر "لبيد بن ربعية" فى معلقته[٣]"

من معشرٍ سنَّت لهم آباؤهم ولكل قوم سنة وإمامها

رابعاً: ظهور المعربات بوفرة وشيوعها على الألسنة شيوعاً ربَّما توارت

---

(١) شرح المعلقات العشر المذهَّبات: لابن الخطيب التبريزى، ص٣١.

(٢) المرجع السابق، ص٢٨١.

(٣) المرجع السابق: ص١٨١.

بعض ألفاظ العربية خلفها، وكان ذلك من جَرَّاء اتصال العرب فى جاهليتهم بالأمم المجاورة لهم، كالفرس والأحباش والروم والسريان والنبط وغيرهم، إذ "من المتعذر أن تظل لغة بمأمن من الاحتكاك بلغة أخرى[١]". كما أن تطور اللغة المستمر فى معزل عن كل تأثير خارجى -كما ذكر فندريس بحق- يُعدُّ أمراً مثالياً لا يكاد يتحقق فى أية لغة، بل على العكس من ذلك، فإن الأثر الذى يقع على لغة ما من لغات مجاورة لها، كثيراً ما يلعب دوراً هاماً فى التطور اللغوى؛ ذلك لأن احتكاك اللغات ضرورة تاريخية، واحتكاك اللغات يؤدى حتماً إلى تداخلها[٢].

وهذا ما صرَّح به أديبنا الكبير "الجاحظ" من قبل فى مواضع من البيان والتبيين حين يقول: "ألا ترى أن أهل المدينة لما نزل فيهم أناس من الفرس، فى قديم من الدهر علقوا بألفاظ من ألفاظهم، لذلك يسمون البطيخ "الخِرْبِز"، ويسمون السميط "الرَّوْذق[٣]" ...

خامساً: إقرار علماء العربية القدامى بحلول الألفاظ الأعجمية فى العربية، وشرحهم طريقة العرب فى استعمال المقترض، وفى ذلك يقول "سيبويه" رحمه الله: "اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم ألبتة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم،

(١) انظر علم اللغة: د. على وافى، ص٢٢٩.

(٢) اللغة: فندريس، ص٣٤٨.

(٣) البيان والتبيين: الجاحظ ١/١١.

وربما لم يلحقوه، فأما ما ألحقوه ببناء كلامهم فيدهم، وبهرج ودينار وديباج .. وربما غيروا الحرف الذى ليس من حروفهم، ولم يغيروه عن بنائه فى الفارسية نحو: فِرِند، وبقّم، وآجرّ، وجُرْبُز[(١)].
ورحم الله "أبا الفتح عثمان بن جنى" إذ رأى هو وأستاذه "أبو على الفارسى" "أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"، مؤكدين ذلك بدليل "أن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها[(٢)]".

فهذه الأدلة الآخذة بعضها بحجز بعض، تفضى بنا إلى حقيقة علمية لا تتخلف وهى أن اللغة منذ كانت وحتى عصرها الحاضر تُقرض وتقترض، تأخذ وتعطى، تحت تأثير قانون عام، هو حديثى فى الفقرة التالية.

ثالثاً: قانون الاستطراق اللغوى

أو إن شئت فقل: هو قانون التأثير والتأثر، فإن كلا التسميتين سواء، ولكن ما عنونت به أدق، لأن اللغة التى تجرى على الألسنة أشبه ما تكون بالماء الجارى على سطح اليابسة، إذ يظل الماء فى حركة نشطة حتى تمتلئ فراغات السطح ويتساوى أسفله بأعلاه.

فهكذا اللغة متى ظهرت فيها حفر معنوية، وليس لديها ما يملأ هذه المعنويات تسرَّب إليها من أقرب اللغات ما يسد تلك الفوّهات الحادثة.

---

(١) الكتاب: لسيبويه ٣٠٣/٤ وما بعدها.

(٢) الخصائص: لابن جنى ٣٥٧/١.

ومن أثر هذا القانون أن ما لم يكن لعرب عهد به، وفي نفس الوقت لم يكن للعرب غنى عنه، تسللت إلى العربية ألفاظ من لغات شتى حولها، فمن ناحية ظهرت الأعجميات في العربية لسدّ فجوات معنوية في مجالات حيوية متصلة بمصنوعات أو مواد وآلات وعقاقير ومعادن، فانتقلت الألفاظ الفارسية إلى العربية تلبّي حاجتها في هذه المجالات الحيوية، وذلك: كالكوز، والإبريق والطشست، والخوان، والسندس، والياقوت، والبلّور، والياسمين، وما إلى ذلك[1].

واقترضت العربية من الرومية: الفردوس، والقسطاس والاسطرلاب، والقنطار، والترياق، والقنطرة[2]. وانتقل من الحبشية إلى العربية: كفلين، والمشكاة، والمرج[3]. ومن ناحية أخرى ظهرت الأعجميات في العربية على سبيل التفكه أو لإيثار اللفظة الأجنبية لخفتها عن مقابلها العربي على اللسان أو لامتلاكها نغمة تأسر الآذان والوجدان، وهذه الناحية تمثل في اللغة فجوات أو فوهات أدبية، مقابلة للناحية السابقة التي مثلت فيها الفجوات العلمية، وكلا الناحيتين استدعتا ما لدى اللغات الأعجمية من ألفاظ لسد هذه الفجوات أو لملء هذه الفوهات، بقوة قانون الاستطراق اللغوي، ولذلك نفذت هذه

---

(١) راجع هذه الألفاظ في كتاب شفاء العليل فيما في كلام العرب من الدخيل: لشهاب الدين الخفاجي. وانظر المزهر: للسيوطي ٢٦٨/١ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

الألفاظ الأعجمية إلى العربية نفوذا طبعياً، دونما رفض أو نكير من جمهور الناطقين والمتلقين.

ومن أمثلة هذا الاقتراض الأدبى: البال -وهو فى العربية يقابله الحوت العظيم- والباذنجان -وهو فى العربية المغْد، والكهكب وغيرهما- والتوت -ومقابله فى العربية الفرصاد، -والأترجّ -وهو فى العربية المتك، -والنرجس- واسمه فى العربية العبْهر أو القهْد، - واللوبياء- وعربيته الدجْر أو الحنبل، -والرصاص- وهو فى العربية الصرّفان أو الآنك، -والهاوُن- وعربيته المنحاز أو المهراس[١].

ومما يؤيد أن العرب كانوا يتفكهون ببعض الألفاظ الأعجمية دون تحفظ من أحد أو نكير، ما جاء فى "المزهر" أن "الأمام عليا" ﷺ سأل "شريحا" -القاضى- عن مسألة فقهية، فأجابه بالصواب، فقال له: قالون: أى أصبت، بالرومية[٢]. ونقل فى موضع آخر عنه ﷺ أنه أهدى إليه فى يوم النوروز -وهو يوم عيد للفرس- فقال: "نوروزوا لنا كل يوم[٣].

وقد كان علماء العربية يدركون أثر هذا القانون فى اللغة، ونحن نرى ذلك فى عقد "الثعالبى" فصلاً فى كتابه عنونه بقوله: "فصل فى سياقه أسماء تفردت بها الفرس دون العرب، فاضطرت العرب إلى

---

(١) انظر: المرجعين السابقين: شفاء العليل، والمزهر.

(٢) المزهر: للسيوطى ٢٧٧/١.

(٣) المرجع السابق ٢٨٩/١.

تعريبها أو تركها كما هي[١]".

ونراه -على بعد وبعد تأمل- فيما ذكره "ابن فارس" عن "ابن دريد" قوله: حروف لا تتكلم العرب بها إلا ضرورة، فإذا اضطروا إليها حوّلوها عند التكلم بها إلى أقرب الحروف من مخارجها[٢].

فقول الثعالبى: اضطرت، وقول ابن دريد، ضرورة، إيماء صريح إلى فاعلية قانون "الاستطراق اللغوى" منذ كانت اللغات، كما أنه توضيح وتحقيق كذلك للمعنى الذى أدرت عليه هذا البحث وهو أن "الاقتراض اللغوى ضرورة علمية" بمعنى أنه قانون ثابت بين اللغات، غير مفروض من أحد ولا فاعل باختياره. ومن ثمّ فقد عدّ علماء اللغة الغربيون طريق الاقتراض أعظم مصدر لنمو اللغة[٣]. ولأجل أن الاقتراض لا يكون أو لا يحدث بين اللغات عشوائياً، بل من جرّاء أثر هذا القانون، فقد رأوا أن "هناك لغات تأخذ ألفاظاً كثيرة من جاراتها، ولغات بدرجة أقل، وإن كان الكل يأخذ شيئاً ما[٤].

ومعنى هذا أن الاقتراض يتم طالما ظهر فى اللغة المقترِضة حاجة ماسّة إلى ذلك، دون تدبير من ناطقيها فى الأعمّ الأغلب، لأن الحالات الحيوية للمجتمع تفرض عليه الاستعارة من كل معبر، حتى لو طغت

---

(١) فقه اللغة وسر العربية: لأبى منصور الثعالبى، ص٣٢٥.

(٢) الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العربى فى كلامها: لابن فارس، ص٢٤.

(٣) انظر: أسس علم اللغة: ماريوباى، ص١٥٦ وما بعدها.

(٤) المرجع السابق.

الألفاظ المقترضة على كلمات اللغة الأصلية". وقد أكد ذلك العالم الإيطالى "ماريو باى" بما ذكره عن اللغة الإنجليزية إذ قال: "وإن مفردات اللغة الإنجليزية تشتمل على أقل من ٢٥٪ من الكلمات الأنجلوسكسونية الأصلية، وعلى أكثر من ٧٥٪ من الكلمات المقترضة من اللغات الإسكندنافية والفرنسية، واللاتينية واليونانية، التى بدأت تتسرب إلى اللسان الأنجلوسكسونى حتى قبل أن تصل إلى الشاطئ البريطانى والتى ما تزال تتسرب إلى اللغة الإنجليزية طوال عصورها حتى يومنا الحاضر(١)".

ولو تصورنا أن لغةً ما قد أُغلقت منافذها كلها أمام الكلمات الأجنبية عنها، ثم فتحتها بعد فترة ممتدّة لجرفها تيار الوافد وأغرقتها أمواجه العاتية.

وعلى العكس من هذا التصور، فإن اللغة مفتوحة النوافذ سوف تنمو ولا تمّحى. لأن الاستطراق اللغوى إذا تم فلن يتم إلا ببطء يتيح للغة التقاط أنفاسها وتنشر على ما تقترضه طبيعتها حتى يصير بعد وقت كأنه شيء منها، ونحن نجد دليل ذلك فيما اقترضته العربية قديماً، حين احتاج أهلها إلى الاتصال بمجاوريهم من الآراميين والأحباش والفرس والرومان، يقول الباحثون: "فى أثناء ذلك الاتصال، تم التفاعل بين العربية ولغات هذه الشعوب فظهرت فى العربية عناصر أجنبية عنها، فلم يتردد العرب فى اقتراض هذه الألفاظ بمسمياتها من بيئاتها

---

(١) المرجع السابق.

وقبولها ، لتصبح جزءاً من نظام لغتهم[(١)].

كما لم يتردد العرب فى الاقتراض بعد ظهور الإسلام، لأن انسياح الرسالة الإسلامية -وكان حملتهاهم العرب لأول الأمر- أحدث مساماً معنوية لابد من ترميمها، ولم يكن فى مقدور أحد أن يدرأ ذلك، لأن قانون الاستطراق اللغوى له الصدارة ويقوى من صدارته -فى العربية بصفة خاصة- أن الرسالة الإسلامية كانت ولا زالت رسالة العلم وإعمال الفكر، ومن أدلة ذلك: أن أول بيان فيها كان "اقرأ[(٢)]"، وسميت بعض سور كتابها الكريمة "بالقلم[(٣)]".

فلم يك ثم اختيار لتحصيل العلم أو تركه، ففتحت الأبواب على مصاريعها لتحقيق ما أمر الإسلام حَمَلته به، وكان حملته -كما قلت- فى هذا الوقت المبكر هم العرب، فكان على العربية حينئذ أن تستوعب كل ما ظهر فى الأصقاع غير العربية من علم ومعرفة، لتدلل على أنها لغة رسالة عالمية، وأخص خصائصها العلم.

ولو نظرنا إلى ما اقترضته العربية فى مجال الطب -على سبيل المثال- لوجدناها اقتبست كثيراً من أسماء العقاقير وأسماء الأمراض، من كلا اللغتين: الرومية والفارسية، فمن الرومية أُخذ: الأفسنتين، والزيزفون، والمصطكى، والبقدونس، والقولَنج، والترياق والمالنخوليا،

---

(١) انظر فى فقه اللغة: د. عبد الله ربيع، د. عبد العزيز علام، ص١٥٢.

(٢) بدء سورة العلق: ﴿اقرأ باسم ربك الذى خلق﴾ سورة رقم ٩٦.

(٣) صدر سورة القلم: ﴿ن والقلم وما يسطرون﴾ سورة رقم ٦٨.

ومـن الفارسـية: البـابونج، والبنـج، والزرجـون، والزرنيـخ، والـزّاج، والسّرقين، والشّيْرج، والسرسام والمارستان.

وهكذا صنعت العربية -بتأثير هذا القانون- فى كل مجـال علمـى، حتى رأى الباحثون "أن المقام يضيق عن اسـتيفاء آلاف الكلمـات التى نقلها المولـدون إلى العربيـة -وأغلبهـا مـن الفارسـية- وهـى تتعلـق فـى أكثرها بأنواع الأطعمة والأشربة والألبسـة، والأدوات والنباتـات ممـا لم يكن للعرب عهد به من قبل[1].

يقـول الدكتـور "إبراهيـم أنيـس" -شـارحاً موقــف العربيــة مــن الاقتراض- :"سلكت اللغة العربية مسلك غيرها مـن اللغـات فاقـترضت قبل الإسلام وبعده ألفاظاً أجنبية كثيرة، ولم يجد العرب القدماء فى هذا غضاضة أو ضيراً بلغتهم التى أحبوها واعتزوا بها[2]. ولـن يضـير هـذا الاقتراض -بعد ظهور الإسلام- أن تم أكـثره علـى يد من سُمُّوا بعد بالمولدين الذين لا يحتج بلغتهم، فقانون الاستطراق اللغوى كـان ضربـه لازب فوق المولدين والمعربين جميعاً، وإلا فقل لى بربك: ماذا كـان فـى يد المولدين أو غيرهم أن يعملوه إزاء هذا الانفتاح العلمـى الـذى أتهـم وأنجد أو شرّق وغرّب؟

ماذا كان فى يد هؤلاء أو هـؤلاء أن يفعلوه وفـى أيديهـم كتـاب مجيد، قد ألمح من قريب أو بعيد إلى كل العلوم على تنوعهـا والتـى تعـد

---

(١) دراسات فى فقة اللغة: محمد الأنطاكى، ص٣٥١.

(٢) انظر له: من أسرار اللغة، ص١٢٤.

من متطلبات النشاط الفكرى للبشر من ناحية، ومن واجبات المسلم الدينية من ناحية أخرى؟ ولا يظننَّ ظان أن العربية لم يكن بوسعها إيجاد الألفاظ اللازمة لما جدّ بعد من مستحدثات إذا لم يكن ثم ما تقترضه، فيوم أن كان الجمل سفينتها فى حلها وترحالها صاغت له عشرات الألفاظ المفصحة عنه، ويوم أن كان السيف سلاحها الزائد عن حماها اشتقت له عدة من الأسماء والصفات.

فلما فوجئت بعد بما لا عهد لها به، لم يعقد أهلها مؤتمراً علمياً لصياغة الألفاظ العربية لهذه المستحدثات، بل اقترضت ألفاظها من لغاتها مراعية النسق الصوتى لأصوات العربية أو ما يطلق عليه فى الدراسات اللغوية الأجنبية النسق "الفوناتيكى" والتشكيل "الفونولوجى".

يقول الدكتور "وافى": تخضع فى الغالب الكلمات المقتبسة للأساليب الصوتية فى اللغة التى اقتبستها، فينالها كثير من التحريف فى أصواتها وطريقة نطقها[1].

ولو افترضنا جدلاً أن العرب قديماً أبوا الاقتراض لمستحدثات عاصرتهم لاضطروا حتماً إلى صناعة ألفاظها، إذ إن قانون الاستطراق اللغوى لابد أنه حادث، فأى الأمرين كان؟ ثم أى السبيلين أيسر؟ الاقتراض أم الصناعة؟

وهل إذا تحقق هذا الاقتراض وتمت صناعة ألفاظ لكل ما استحدث فى المجتمع العربى، أتعد هذه المصنوعات اللفظية كلاماً عربياً أم لا؟

---

(١) علم اللغة د. على وافى، ص٢٢٩.

لنستمع إلى العلماء الذين نقل عنهم "السيوطى" مناقشة تحت عنوان "هل بين العربى والعجمى واسطة[١]؟".

قال "ابن عصفور": نعم، قال فى الممتع: إذا نحن تكلمنا بهذه الألفاظ المصنوعة كان تكلما بما لا يرجع إلى لغة من اللغات.

ورد ذلك "الخضرى": بأن كل كلام ليس عربياً فهو عجمى. وقول "أبى حيان" فى "شرح التسهيل": العجمى عندنا هو كل ما نقل إلى اللسان العربى من لسان غيره، سواء كان من لغة الفرس أو الروم أو الحبش أو الهند أو البربر أو الإفرنج، أو غير ذلك". يوافق رأى "ابن عصفور" حيث عبر بالنقل، ولا نقل فى المصنوعة.

ومعنى هذا أن المصنوعات اللفظية ستبقى نائية عن العربية فى كلا الأمرين، لأن العربى الصحيح هو ما نراه مؤيداً بأثر عربى فصيح من شعر أو نثر، أو نطق به من يوثق بفصاحته من العرب، ولذلك لم يعتدَّ العلماء فى استشهادهم بما رأوا أنه مصنوع، ورواة الشعر ساعة ينشدون المصنوع ينتقدونه، ويقولون: هذا مصنوع، وقال "ابن دريد" فى الجمهرة: قال الخليل: أما ضَهِيد -وهو الرجل الصلب- فمصنوع لم يأت فى الكلام الفصيح[٢].

ونحن إذا رأينا أن اقتراض العربية فى العصور السابقة كان ضرورة

---

(١) الاقتراح فى أصول النحو وجدله: للسيوطى، ص١٤٦.

(٢) انظر: التفصيل فى المزهر: للسيوطى ١/١٧١ وما بعدها.

علمية، فى الوقت الـذى كـانت فيهـا أقـوى لغـة، وذات سمـات لغويـة فقدتها جميع اللغات السامية، وتراجعت أمام زحفها لغات كثيرة، حتـى اضطرتها إلى الموت، فإن هذه الضرورة فى عصـر العربيـة الأخـير، ربمـا تجـاوزت حـدّ الضـرورة إلى اعتبارهـا -فـى رأيـى- فريضـة، لأن مـن الإنصاف أن نقـول: إن العربيـة فـى العصـر الحديـث لفـى حـال ينبغـى تفصيلها فى الفقرة التالية:

رابعاً: العربية والعصر الحديث

إن بيئة اللغة العربية على امتدادها من المحيط إلى الخليج فى عصرهـا الحديث فقيرة إلى حد ما فى مجال البحوث العلمية الماديـة، وفـى ميـدان العلم التطبيقى (التكنولوجيا)، وبذا وضعت العربية فـى مُختـبر صعـب، أتقبل هذا الدخيل ريثما ينهض أهلها؟ أم تنتظر ليستقصى أهلها مـا فـى بطون معاجمها من دلالات علمية؟ وهى بين هذا وذاك تعيـش عصـراً لا يعرف التروّى، وتشاهد فيه ما لم تشاهده من قبل، ففى كل يوم جديد، فى العلوم، والآداب، والفلسفة والآلات والمخترعات والصناعات وغـير ذلك.

وأى لغة -إن أريد لها أن تعيش عصرها- لابـد أن تشـارك العصـر بكل مستجداته، فتلك المشاركة هى ما تحفظ على اللغة حياتها، وتـبرز قدرتها على التطور لملاحقة الجديد، وصلاحيتها للمنافسة علـى البقـاء، وإلا انزوت اللغة وتلاشت رويداً -على الأقل- من الوسط العلمى وإن بقيت بعد ذلك عالقة بألسن العوام والدهماء من البشر.

وليس يرتاب أحد فى أن العربية تعد إحدى اللغات -بل فى مقدمة اللغات التى تصلح لحمل رسالة العلم اليوم كما كانت من قبل، لما لها من خصائص تمتاز بها عما سواها، وقد كانت لها سابقة مع مصطلحات العلوم إبَّان النهضة الإسلامية العلمية فى العصر العباسى الأول، إذ كانت إلى هذا العصر لغة العلماء من كل جنس وملة، وإليها اتجهت أبصار روَّاد المعرفة من كل قطر من أقطار الأرض، وغدا ثوب الاستشراق شارة طالبى العلم والمعرفة من أنحاء المعمورة، وكان عطاء العربية لمريدى الثقافة سخياً، ولم تتأب لغة من اللغات حولها أن تأخذ منها وتقتنى ألفاظها ومصطلحاتها، وتتلقف نتاجها. ويذكر التاريخ الحديث أن الإفرنج -إبان نهضتهم- بدأوا يهتمون باللغة العربية منذ القرن العاشر للميلاد، ليطلعوا على ما فيها من العلم الطبيعى والطب والفلسفة، وقد نقلوا أهم تلك الكتب إلى اللاتينية، وهى لسان العلم عندهم يومئذ[١].

وبالاطلاع على معجم للغة الإنجليزية يرينا كلمات عربية كثيرة دخلت إلى الإنجيزية، وصارت جزءاً منها.

وتشهد المستشرقة (زيجريد هونكه) فى كتابه "شمس الله تسطع على الغرب" بأن تأثير العربية قد امتد إلى اللغة الألمانية وتملأ كتابها بالكلمات التى ترى أنها عربية الأصل فى الألمانية[٢]. ولكن تبدل

---

(١) انظر: تاريخ آداب اللغة العربية: جورجى زيدان ١٤٤/٤.

(٢) نقلاً من كتاب: العربية لغة العلوم والتقنية: د. عبد الصبور شاهين، ٣٠٤.

حال العربية فى العصر الحديث، حيث أصاب أهلها الضعف والتواكل، والجمود والتنازع، فوقفوا بينما سار غيرهم حتى أفاقت العربية فوجدت نفسها -ولا ذنب لها- أمام معطيات علمية ثرة وحديثة حداثة العصر نفسه، وهذه المعطيات موزعة ما بين أسماء لأشياء، وأسماء معانى، ومصطلحات علمية، توجد أو تولد مع كل صباح، وربما مع كل مساء.

ومما يعد أيضاً سبباً من أسباب ضعف أهل اللغة العربية وجمودهم: خضوعهم للاحتلال الأجنبى فترة ليست بالقصيرة صدر هذا العصر الحديث، وبدهى أن تضعف اللغة بضعف أهلها. فماذا تصنع اللغة العربية أمام هذه المعطيات الحديثة؟ قد يقال -وهو قول لا يرفض ظاهره-: إن لغة كالعربية يكثر فيها المجاز وتمتاز بأنها لغة اشتقاقية، و كثير من مفرداتها ذات دلالات عامة واسعة، فلم لا نستغل فيها هذه الملامح ونحتال لها إزاء مستجدات العصر، ليحدث الاستطراق من داخلها، لنحجّم أو نقلل فاعلية قانون الاستطراق من خارجها، فيعمل العاملون فى الحقل اللغوى، وينشط المهتمون بأمر العربية لسدّ الثُّغرات، بنقل الألفاظ التى بين معانيها الحقيقية والمعانى المستجدة وجه شبه، وتشتق من الألفاظ صيغاً جديدة للمعانى الحادثة، ويختار من المفردات ذات الدلالة العامة ما يودى إلى فهم الدلالة الحادثة فى نطاق المشترك اللفظى الذى يحكم السياق مساره.

أقول: إن هذا قول لا يرفض ظاهره، لأن تحقيقه محوط بملاحظات ينبغى أخذها فى الحسبان، وعندئذ نقرر إلى أى مدى يمكن الاستفادة بهذا القول وبغيره.

الأولى: إن سيل المعانى الجديدة فى هذا العصر سيل قوى، ومثل المجاز والاشتقاق وغيرهما أمامه مثل سدٍّ صغير تتسرب الأمواج الدافقة من جوانبه ومن فوقه.

الثانية: إن أكثر أسماء المعانى الجديدة أضحت اصطلاحية وقد يعوق تغييرها الحركة العلمية التى تتسم الآن بالعالمية، كما يصعب أحياناً -أو يستحيل فى رأيى- التصرف باستبدال اللفظة الأجنبية، لأنها تحمل أسماء أشخاص كان لهم السبق العلمى فيما أبدع واكتشف، وقد تكون أحياناً منحوتة من عدة ألفاظ.

الثالثة: اللغة فى الأصل سماعية، فما تسمعه الأذن يحكيه اللسان، وبمجرد أن تصل الأذن ألفاظ ما لتحديد معان تهم السامع، يبدأ اللسان فى ترديدها لاشعورياً، وإلى أن تختار لفظة عربية لمعنى من هذه المعانى، يكون قد أتيح للأجنبية مساحة كبيرة من الوقت تغدو بعدها مشهورة يصعب بعد ذلك مغالبتها ناهيك عن القضاء عليها. ولذلك رأى بعض الباحثين من العلماء: أن مشكلة التعريب لألفاظ العلم ومستحدثات الحضارة هى مشكلتنا الحقيقية فى العصر الحديث، ومجامعنا العلمية لم تستطع حتى الآن معالجة هذه المشكلة معالجة حاسمة، فإنها تنتظر حتى يشيع اللفظ الأجنبى على كل لسان، وتستخدمه العامة والخاصة، ثم تقوم قيامة المجامع العلمية، وتحاول البحث عن لفظ عربى بديل، وبذلك يولد هذا اللفظ ميتاً، لاشتهار اللفظ الأعجمى وشيوعه على الألسنة، وكم من ألفاظ وضعتها المجامع العلمية لمستحدثات الحضارة غير أنها لم

تتجاوز أبواب هذه المجامع[1].

فمثل المجامع العلمية على هذا مثل من يبحث عن الماء فـي الأرض، ومن فوقه يهطل السحاب بالمطر، فما إن يكتشف بئراً حتى تكون الأرض من حول هذه آباراً وأنهاراً، إذ إن قانون الاستطراق اللغوى أسرع من بحث الباحثين وأسبق إلى ألسن اللاغين.

ومن هنا فإن مدى ما يمكن الاستفادة به من قول القائل بالاستطراق الداخلى للعربية لا يتعدى الجانب الظاهرى للغة -أعنى ما يتصل بأسماء الأشياء من آلات وأدوات وما على شاكلتها، فليست المشكلة -فى رأيى- مشكلة مخترعات تحمل أسماء أجنبية لأول الأمر، فأمر هذه المخترعات واختيار الأسماء العربية أو المعربة شيء سهل، ولكن المشكلة هى مشكلة المصطلحات العلمية للعلوم المادية بصفة خاصة، إذ هى التى تتسابق الأمم إلى آثارها، لأن مستقبلها منوط بمدى ما تحققه من غايات هذه العلوم حديثاً.

فما تصرفنا تجاه هذه المصطلحات العلمية للعلوم المادية؟ أنصنع ما تصنعه الزرافة حين توارى رأسها بين كثبان الرمال؟ أم نبطئ إزاءها بطء السلحفاة، والعالم تقاس سرعته الآن بسرعة الضوء؟

وإذا أبطأنا حتى نهيئ لهذه المصطلحات الأجنبية مثيلاتها العربية، أنلقن المشتغلين عندنا بالعلوم المادية نطق هذه المصطلحات وضبط

---

(١) د. رمضان عبد التواب. انظر له: فصول فى فقه العربية، ص٣٦٨.

معانيها الدقيقة أولاً؟

إننا لو فعلنا ذلك كله أو بعضه لانتهى الوقت ولن نجد أنفسنا في نهاية الأمر إلا جُناة، وربما خُيل إلينا -ونحن جناة- أننا نحمى اللغة من خطر الدخيل المقترض.

وحتى لا نكون جناة فلابد من الاعتقاد بأن الاقتراض -وخاصة في عصر العربية الحديث- ضرورة علمية، وفي اللغة المشتغلة بالعلم مناعة ذاتية وتكيُّف إرادي يجعلها محققة لذاتيتها، ومسايرة لما تفرضه عليها طبيعة عصرها.

وهنا أقول مع أحد اللغويين الفرنسيين وهو "أرسين دار مستيتر": "إن اللغة -أية لغة كانت- وفي أية فترة كانت من وجودها في تطور دائم مستمر، يتنازعها في تطورها هذا عاملان متناقضان، تجاهد اللغة في الاحتفاظ بتوازنها بينهما، وبقدر احتفاظها بهذا التوازن يكتسب لها طول العمر بين الناطقين بها، وهذان العاملان هما: عامل المحافظة من ناحية، وعامل التطور من ناحية أخرى[1]".

وهذا ينطبق على اللغة العربية تمام الانطباق، فهي لغة عتيقة محافظة، وفي نفس اللحظة هي "لغة ذات قدرة على التجدد، بما فطرت عليه من قواعد وأصول ضمنت لها الاستمرار، دون ما عاصر نشأتها من لغات البشر، فكل ما يحتويه معجم العربية هو تراث يحمل إلينا آثار

---

(١) انظر: اللسان والإنسان، د. حسن ظاظا، ص٩٣.

الأقدمين كما أنه يتضمن بالقوة استعداداً لاستيعاب احتمالات المستقبل[١]. وهذا التوازن المركوز فى جوهر العربية لمن يستوعبه بعض الباحثين فى هذا العصر، إذ منهم من ركّز نظرته على عامل المحافظة وحده، ومنهم من راعى عامل التطور وحده، ولكن النظرة الصائبة هى ما ركزت على العاملين معاً، ولكل من وجهات النظر تلك حجج يتكئ أصحابها عليها، الأمر الذى يدعونى أن أقف عليها بإيجاز شديد، ومحاولاً بإيجاز شديد كذلك أن أدفع هذه الحجج، ومعقباً بالرأى الذى أراه.

الرأى الأول: وهو رأى المحافظين:

وتسميتهم بالمحافظين أحدر، بل أفضل من تسمية بعض الباحثين لهم بالمتشددين أو المتعصبين، لأنها تسمية قد تلمح أو تومئ إلى جهل من سُمُّوا بذلك، لأن المتعصب أو المتشدد غالباً لا دليل صحيحاً يركن إليه.

ويذهب هؤلاء المحافظون إلى عدم جواز الاقتراض، وعلينا أن نسدَّ حاجتنا إلى المفردات بطرق أخرى، كالاشتقاق والنحت والإبدال وغيرهما، كما أن لدينا ما يكفينا فى بطون المعاجم[٢].

ويرى "الشيخ أحمد الأسكندرى": وجوب الاعتقاد بخطئنا حين نستعمل لفظاً أعجمياً لا مرادف له من العربية، ووجوب بحثنا عن

---

(١) انظر فى التطور اللغوى، د. عبد الصبور شاهين، ص١٨١ وما بعدها.

(٢) انظر: مقدمة التنوخى فى تحقيقه لكتاب "الإبدال"، لأبى الطيب اللغوى، ص٤٢.

مرادف عربى له يقوم مقامه[١].

وأدنى ما نقوله رداً لهذا الرأى: أنه ما العمل إذا لم نجد مرادفاً عربياً للفظ الأجنبى؟ هل نكتفى بمفردات لغتنا ونستغنى عما نجده مهماً فى مسيرة الحركة العلمية من مفردات أجنبية؟ وماذا نفعل بإزاء لفظ أعجمى صار مصطلحاً علمياً عالمياً؟ أو كان فى الأصل منحوتاً من عدة ألفاظ مستقلة فى لغته؟ أو كان حاملاً لاسم العالم الذى صار علامة مميزة ومحددة لمدلول هذا المصطلح؟

والرأى الثانى: وهو رأى التطوريين:

ويذهب أصحابه إلى وجوب تعريب الألفاظ الأعجمية كيفما اتُّفق، ثم استعمالها من دون قيد ولا شرط إلا ذوق الكاتب تسهيلاً لنقل العلوم، ويرون أنه ليس من الحكمة أن نضع مقابلاً عربياً للألفاظ الأعجمية بالنحت أو بالاشتقاق إذا سبقنا غيرنا إلى تعريب الكلمة الأعجمية، أو إذا رأينا الكلمة الأعجمية سهلة اللفظ والاستعمال، أو إذا كان اللفظ العلمى ذا دلالة معنوية اصطلح عليها علماء الفن، ككل المصطلحات الكيماوية، والنباتية "والجيولوجية" والجغرافية، أو إذا كانت خاصة بأصحاب فن كأسماء الأدوية وهى كثيرة[٢].

---

(١) انظر: الاشتقاق والتعريب، للمغربى، ص١٤٩.

(٢) انظر: مجلة المقتطف، ج٤، مجلد١٤ "فى باب الأسئلة والأجوبة، تحت عنوان "المكرسكوب والمجهر: ليعقوب صروف.

وهؤلاء -كما نرى- يفتحون الأبواب كلها لاقتراض الألفاظ الأجنبية، ظناً منهم أن هذا إثراء للعربية يضاف إلى ثرائها، وإذا جاز لنا أن نصف رأى المحافظين بالإفراط، فإننا يجوز لنا أن نصف رأى التطورين بالتفريط، وكلا طرفى قصد الأمور ذميم، كما يقال، إذ ليست لغة هذه التى تتلقف كل ما يرد إليها من خارجها، ولا هذه التى يكون عندها وتفضل ما عند غيرها، كما أنه يجب أن يدرك التطوريون أن التعريب ليس فقط معناه نقل الأجنبى إلى العربية مضبوطاً على صيغة من صيغها، بل إن التعريب يعنى أيضاً إيجاد مقابلات عربية للألفاظ الأجنبية بطريق الترجمة، وهذا من متطلبات التأصيل العلمى فى أى لغة حية.

ولهذا آثرت أن أطلق على نقل الألفاظ الأجنبية إلى عربيتنا اقتراضاً، يعنى نقل ما اللغة فى أمسّ الحاجة إليه دون غيره، على قياس اقتراض الأفراد، فالفرد لا يقترض إلا عند الأزمة المادية التى عجزت قدرته المادية على حلها، أمّا لو اقترض كل شىء بدءاً بالمال وانتهاء بالماء، فليس هو فى هذه الحال مقترضاً، وإنما أجدر به أن يسمى متسولاً.

ولست أظن أن التطوريين يريدون أن تصل العربية إلى حال التسوُّل، وهم يعلمون جيداً ثراء العربية، ويدركون جيداً أيضاً أنها حملت لواء العلم والمعرفة فى الحقبة الإسلامية الزاهرة، ولسوف أبين فيما بعد ما الذى تقترضه العربية من غيرها، وما الذى يجب أن تعربه، بمعنى أن توجد مقابلة العربى الجاثم بين خصائصها، والماثل بين مصنّفاتها اللفظية، كما سوف أوضح أنه لا ينبغى أن نحتج بأن العرب الفصحاء اقترضوا بعضاً ممّا لا حاجة للعربية إليه، بعد الاطلاع على هذا الرأى الآتى:

الرأى الثالث: ويمكن أن نسميه رأى التوسطين:

وهم الذين حرصوا أن يكون رأيهم وسطاً بين الرأيين السالفين ومستجيباً للتوازن الذى تنشده اللغة بين عاملى المحافظة والتطور لتحقق اللغة من ذلك الجمع بين الأصالة والمعاصرة.

وهم فى رأيهم الوسطى هذا يحققون منهجاً علمياً تسعى كل لغة إليه، وقد عرف هذا المنهج حديثاً "بعلم التخطيط العلمى"، ويهدف إلى المنهجية فى دراسة علاقة اللغة بالمجتمع، ومدى تأثر كل منهما بالآخر، كما يعنى بدراسة المشكلات التى تواجه اللغة سواء كانت مشكلات لغوية بحتة، كتوليد المفردات وتحديثها وبناء المصطلحات وتوحيدها، أو كانت مشكلات غير لغوية ذات مساس باللغة واستعمالها، وإيجاد الحلول لذلك[١].

ويتلخص مذهب هؤلاء فى أنه يجوز الاستعانة بالتعريب لسد حاجة العربية إلى المفردات، بشرط إلا يُفسد هذا المعرب أصلاً من أصول اللغة، أو يخرج بها عن طريقها المألوفة[٢]. وجاء قرار مجمع اللغة القاهرى صدى لهذا الرأى حين نص على ذلك بقوله: "يجيز المجمع أن تستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب فى تعريبهم[٣]".

---

(١) انظر: مجلة "بيادر: مقال بعنوان "التخطيط اللغوى" عرض ونقد د. فواز الراشد، العدد ١٣، ص١١٦.

(٢) انظر: دراسات فى فقه اللغة: محمد الأنطاكى، ص٣٦١.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية: القاهرة ٣٢/١.

وقد حظى هذا الرأى بالاستحسان، وحظى قرار المجمع بالقبول، يقول الدكتور "إبراهيم أنيس" معلقاً على قرار المجمع: "وقد سلك المجمع هذا المسلك، لأن جمهرة العلماء من القدماء يرون أن التعريب سماعى، .. ولما رأى المجمع أن للتعريب فى عصرنا الحديث فوائد تتلخص فى غنى اللغة بذخيرة من الكلمات التى تعبر عن كل ظلال المعانى الإنسانية، كما أنه يمدُّنا بفيض من المصطلحات العلمية الحديثة التى لا نستغنى عنها فى نهضتنا العلمية، سمح بالتعريب، ولكنه قيده بالضرورة خشية أن تغمر لغتنا العربية بطوفان من الألفاظ الأجنبية قد تفقدها طابعها وخصائصها التى يعتز بها أبناء العرب، حرصاً على تراثهم الأدبى وكتابهم المقدس الذى أنزل بلسان عربى مبين، لهذا وقف المجمع موقفاً حكيماً فى قراره الآنف الذكر[١]".

وإن لى عقب ذلك رؤية أوضحها من خلال أربع نقاط آتية:

النقطة الأولى:

إنه من منطلق المحافظة على اللغة العربية يجب على كل مهتم بها أن يحفظ لها سمتها وخصائصها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، خاصة وأننا نعلم جميعاً أنها لغة متحركة مطواع، وليست قوالب جامدة تصب مفرداتها فى الجملة على نمط ثابت، فها هى تعبر عن بعض معطيات

---

(١) وقد دلل مجمع اللغة العربية على مرونة العربية بوضعه عدداً كبيراً من الأسماء العربية لمسميات حديثة جرت عادة الناس باستخدام كلمات أجنبية فى التعبير عنها، ولازال يتابع ذلك.

العصر الحديث بأسمائها وأوزانها، كالقطار، والدراجة، والسيارة، والهاتف، والإذاعة، والمروحة وما إلى ذلك مما ظهر من آليات العصر الحديث التى لم تكن من قبل. ومن هنا فإنى أدفع بقوة رأى من ذهب إلى إغراق العربية فى محيط الألفاظ الأجنبية، ويفتح الباب واسعاً لكل وافد، سواء المتصل منها بالحياة العادية أو العلوم النظرية والاجتماعية، وكأنه يريد بذلك أن يعطى -وإلم يكن يقصد- دليلاً على أن اللغة العربية إحدى اللغات المتسوّلة، فقول الشيخ "عبد القادر المغربى": هناك اختراعات أوجدها قوم من غير أبناء لغتنا، ووضعوا من كلمات الأحداث والمعانى ما يتعلق باستعمال تلك الاختراعات ويدل على طرق الانتفاع بها، اخترعوا "الأوتوموبيل" مثلاً وسموه بهذا الاسم، فنحن معشر العرب نأخذه ونأخذ اسمه، كما أخذ أسلافنا "المنجنيق" واسمه من لغة اليونان[١] ..

أقول: هو قول مرفوض، لأن ما أسهل أن نجد فى لغتنا العربية أسماء لمخترعات وآلات، وإن تمّ اختراعها فى بيئات أجنبية، فإذا كانت العربية قديماً قد أخذت واقترضت "المنجنيق" قديماً، فإنها حديثاً قد استعاضت عنها بالمدفع، إذ اشتقت من الفعل "دفع" العربى اسم آلة على وزن يفعل، وهو كما نلاحظ أخف من المنجنيق.

ولو افترضنا -وهذا بعيد- أننا لن نجد فى العربية صيغة عربية لمخترعات جديدة أجنبية، فمن السهل أن نقص من أطراف اللفظ

(١) انظر له: الاشتقاق والتعريب، ص٧٤.

الأجنبى، أو نزيد فى بنيته حتى يقع على وزن بديع من أوزان العربية، وهذه المعربات حينئذ لن تكون كثيرة، وعليه، كما ذكر بعض الباحثين: "لا خوف من هذا على كيان اللغة، فإن اللغة قائمة بحروف معانيها وأفعالها وصرفها ونحوها، وبيانها وشعرها، وخصائصها التى تمتاز بها، لا ببضع مفردات غريبة عنها قد التجأت إليها فكُسيت بكسائها، وطُليت بطلائها حتى أصبحت منها وعليها[1].

النقطة الثانية:

لا يجوز ألبتة اقتراض المصطلح الأجنبى فى العلوم النظرية والاجتماعية، فالعربية قادرة على إيجاد المصطلحات الخاصة بهذه العلوم التى تشرح حقائقها أصولاً وفروعاً.

أما من يقول من الباحثين: "أنه لا يجد مانعاً من استعمال لفظة "مورفيم" معربة هكذا فى بحوثنا ودراساتنا، لأنه لا يمكن بحال من الأحوال أن نقطع صلتنا بالدراسات التى يجريها الأجانب فى هذا الصدد، وخصوصاً أننا فى طور الأخذ عنهم فى الوقت الحاضر[2] ..

فهو أيضاً قول مرفوض -من وجهة نظرى- لأن هذه العلوم الاجتماعية أو أكثرها نبت فى أرض العربية منذ زمن بعيد، فبدهى أن تكون مستوفية لمصطلحاتها، كما أن هذه العلوم الاجتماعية محلية فى

---

(١) انظر: التهذيب فى أصول التعريب: د. أحمد عيسى، ص١٢٢.

(٢) د. سميح أبو مغلى. انظر له: فى فقه اللغة وقضايا العربية، ص٧٨.

الأعـم، ولا تتحقـق ثمرتهـا المرجـوة منهـا إلا أن ندرسـها دراسـة قابلـة للتطبيق ولن يكون ذلك إلا بلغتها ومصطلحاتها.

فعلم اللغة مثلاً -وهو من العلوم الاجتماعية- ليست مصطلحاته - كما قال بعض الباحثين- مصطلحات عالمية[1].

ورغم ذلك، فإننا نجد باحثينا المعاصرين يملأون مؤلفاتهم بالمصطلح الأجنبى، وأكثر ما ترى ذلك فى علم اللغة ما يتعلق بالدراسة الصوتيـة، إذ تشيع المصطلحـات الآتيـة بين ثنايـا أبحـاثهم، مثـل: "فونولوجـى، مورفونولوجى، فونتكس، فونيمكس أو كستيكى، مورفيـم، فونيـم .." وهلم جرا.

وحين لا يوضع المقابل العربى لهذه المصطلحات، قـد يصـاب عقـل المطلع والباحث بـالاضطراب، وأحيانـاً يوضـع المقـابل العربـى لهـذه المصطلحات الأجنبية كسعاً لا صدراً، كما يوضع بصيـغ مختلفـة أحيانـاً كثيرة.

وعلى سـبيل المثـال نـرى المصطلـح الأجنبـى: "semi - vowls" استعمله د. "أنيس" بمعنـى "أشـباه أصـوات اللـين[2]"، واسـتعمله د "السعران" بمعنى "أشباه الصوائت[3]"، ويرى الدكتور "كمال بشر" أن

---

(١) د. محمود السعران: له، علم اللغة مقدمة للقارئ العربى، ص٨٧.

(٢) انظر له: الأصوات اللغوية، ص٤٢.

(٣) له: علم اللغة: مقدمة للقارئ العربى، ص١٩٧.

يقال عنه: "أنصاف الحركات[١]"، وأطلق عليه د "أحمد مختار عمر": "أنصاف العلل[٢]".

ولا أدرى إن كان مثل هذا الاختلاف هو ما حمل الدكتور "بشر" على تفضيل المصطلحين "فوناتيك": "phonatic" وفونولوجيا "phonology" على مقابلهما العربى، ولأنهما -فى رأيه- أدق فى الدلالة على المراد به من مقابلهما العربى[٣]؟.

أم هى الطبيعة النفسية التى تجعل المغلوب مولعاً دائماً بتقليد الغالب، فى زيه ولغته، كما وضح "ابن خلدون" من قبل[٤]؟.

ففى الحق أن اللغوى -ويقاس به الباحثون فى العلوم النظرية - ليس بحاجة- كما أبان "فردينان دوسوسير" إلى أن يكون عالماً صوتياً من الطراز الأول، وإنما يطلب الحصول على بعض المعطيات اللازمة لدراسة اللغة[٥].

وإذا كان الأمر كذلك ففى كل لغة ما يلبى حاجة المعطيات اللازمة لدراسة اللغة، ويجدر بنا أن نعرف أنّ لأسلافنا مصطلحات ذكر

---

(١) له: الأصوات، ص١٠٨.

(٢) له: دراسة الصوت اللغوى، ص٢٦٧.

(٣) انظر له: علم اللغة العام: الأصوات، ص٢٨.

(٤) انظر: مقدمة ابن خلدون، ص١٣٣.

(٥) انظر له: فصول فى علم اللغة العام، ص٩٥، تحقيق صالح القرماوى وغيره.

الباحثون بعضهم أنها أوفى وأدق من مقابلها الأجنبى، فالمصطلح البلاغى "المقام" على سبيل المثال -رآه الدكتور "تمام حسان" أصلح من المصطلح الحديث "context -of- situation"، الذى يستعمله اللسانيُّون المحدثون[١].

وصواباً ما فعل الدكتور "صبحى الصالح" حين رفض التسميات الحديثة للحروف وألقابها ومخارجها، إذ ليست -فى رأيه- أفضل من اصطلاحات علمائنا المتقدمين فى تسمية الفصحى ومعرفة ألقابها والتمييز بين مخارجها وصفاتها، حتى ولا التقسيمات العصرية التى يعمد إليها بعض العلماء اليوم[٢].

بيد أنه لا يُرفض ذكر المصطلح الأجنبى فى العلوم النظرية أو الاجتماعية بعد مقابلة العربى من باب المناسبة أو فى الأبحاث المقارنة بشرط أن يحاط المصطلح الأجنبى بمعقوفين، وأن يكتب بلغته لا بالعربية.

ولا حجة أبداً لمن يرى من التطوريين وغيرهم استعمال الألفاظ الأجنبية لآليات الحضارة وأدواتها، أو المصطلحات الأجنبية فى مجال العلوم النظرية والاجتماعية، بأن الفصحاء من العرب اقترضوا من قبل وعلى غير أوزان العربية، كما ورد على لسان إمام العربية "سيبويه[٣]" أو بحجة أن العرب اصطنعوا التعريب، ولم يكن ثمَّ حاجة تدعوهم إلى

---

(١) انظر: الأصول: د. تمام حسان، ص٣٣٩.

(٢) دراسات فى فقه اللغة العربية: د. صبحى الصالح، ص٢٧٧.

(٣) انظر: الكتاب ٣٤٢/٢.

ذلك لوجود مقابلات عربية تغنى عمّا يعربون[1]. كما لاحق لمن نعى على اللغويين العرب لوقوفهم بالتعريب عند عصور الاحتجاج، وهى عصر الجاهلية وصدر الإسلام وعصر بنى أمية.

أقول: لا حجة لهم فى هذا ولا حق، لأنهم قد نسوا، وربما تناسوْا -وهم في غمرة أبحاثهم- أن هؤلاء هم العرب، هم منْ صنع اللغة، هم العرب تفعل ما تشاء، أصحاب السلائق السليمة والألسنة المعربة بفطرتها، لم يحصلوا اللغة صناعة كنحن، فإذا نتج عنهم أو جرى على لسانهم لفظ، فقد غدا هذا اللفظ عربياً فصيحاً، وإن كان من أصل أعجمى، وصدق الله العظيم إذ قال عن كتابه الكريم ﴿بلسان عربى مبين﴾. وقد أتعب القدماء أنفسهم حين ناقشوا قضية وجود المعرب فى القرآن الكريم. ولو لاحظوا أن الله عز وجل قال: بلسان، ولم يقل بلفظ لعلموا أن ما وقع إلى لسان العرب من ألفاظ العجم صار بهذا عربياً معروف الدلالة، فأصحاب الاختصاص لهم ميزة، ولولا ذلك لادَّعى الدهماء صناعة الألباء. وهذا ما دعى علماء العربية القدامى - ولهم الحق كل الحق فى هذا- أن يقفوا بالتعريف عند عصور الاحتجاج التى حددوا مدتها وأمكنتها، حتى تستخلص القواعد الضابطة للغة، وحتى يمتاز أصحاب الفطرة اللغوية السليمة من سواهم، ولم يكنوا بذلك قاصدين إلى وقف نمو اللغة، بدليل أنهم لم يرفضوا ما جدَّ من ألفاظ جديدة بعد هذه العصور، وإنما سمَّوْها مُولَّدة، ولم يسموها منكرة مثلاً، وهى تسمية تحمل شهادة للعربية وليس ضدها.

---

(١) انظر: دراسات فى فقه اللغة: محمد الأنطاكى، ص٣٥٤..

النقطة الثالثة:

ينبغى اقتراض المصطلح الأجنبى بحاله الذى هو عليها فى لغته للجانب العلمى المادى، لأنه الجانب الذى يعد المجتمع العربى بالنسبة له، فقيراً إلى حد ما، ولا ينبغى الانتظار حتى نضع له بديلاً عربياً، أو حتى نعدّل صيغته على وزن من أوزان الفصحى، وحينئذ فلا بأس أن يكتب بالحروف العربية -إذا كانت البحوث العلمية متداولة بالعربية، مُعْلماً بقوسين صغيرين محيطين به، ومتبوعاً مباشرة بحروف اللغة المنقول منها، أى يكتب فى البحوث العلمية مرتين، إذا تمت الدراسة فى الجامعات والمعاهد العلمية باللغة العربية.

وهذا النقل فى هذا الحال ضرورة علمية حقاً ريثما تنهض الأمة من كبوتها، ويكون لها فى هذا المضمار قدم صدق.

ذلك لإنه لا ينبغى أن يُشغل ذهن الباحث أو يُشوَّش، بأن يُقتطع جزء من تفكيره فى التوفيق أو التلفيق بين المصطلح فى لغته التى كسب بها عالميته، والمصطلح بعد تعديله أو تعريبه[١]. ورحم الله "ابن خلدون" حين نص على "أنه مما أضر بالناس فى تحصيل العلم والوقوف على غاياته، كثرة التأليف، واختلاف الاصطلاحات فى التعليم[٢]".

---

(١) كما أنه تجب ملاحظة أننا لن نطلب من الباحثين أن يتريثوا حتى تضع لهم المجامع اللغوية بدائل أو تعريب المصطلح، ففى ذلك ضياع وخسران مبين، ولكن لو أشير فى هامش البحث إلى امكانية وضع المصطلح معرباً تمهيداً بعد ذلك لنقله من الحاشية إلى القلب فلا مانع من هذا.

(٢) مقدمة ابن خلدون، ص٥٠٠.

وبناء على هذا، فإن قرار مجمع اللغة العربية الذى ذكر من قبل، والمنصوص فيه على إجازة التعريب، وحظى بالقبول لدى جمهرة من العلماء ينبغى -من وجهة نظرى- أن يُخصَّ به الألفاظ الأجنبية الخاصة بمستحدثات الحضارة الحديثة من آلات وأدوات، أو أى لون من ألوان المصنوعات التى تدخل إلى حيِّز الاستعمال أو الاستخدام البشرى فقط، فإذا عُربت مثل هذه الألفاظ يجب تدوينها بالعربية، مع الأشارة فى معجم العربية إلى أن هذا الألفاظ من المعرَّبات[1]. حتى يظل المجتمع العربى على ذُكر بأن هذه الكلمات مما دخل إلى العربية بوسيلة التعريب، فقديماً وضع القدماء علامات يعرف بها الأعجمى[2].

وكان ينبغى أن يكون هناك قرار مجمعى آخر خاص بمصطلاحات العلوم التطبيقية ينص على وجوب اقتراض المصطلح الأجنبى كما هو فى لغته توحيداً للمصطلحات العلمية وتذليلاً لتحصيل مدلولاتها[3].

ولا خوف ألبته على العربية من هذا الاقتراض، فهذه المقترضات هى من لغات ذات دوالٍّ ومدلولات كالعربية، وليست من مواد غريبة على الذهن والسمع، فإذا تبنّتها اللغة العربية -إلى حين- فلن يحول دون

---

(١) تماماً كما صنع المعجم الوسيط ووضع للمعرب رمز "مع" اختصاراً لكلمة معرب، وأصبح بهذا جزءاً من قاموس العربية.

(٢) انظر: الاقتراح: للسيوطى، ص١٤٦.

(٣) وكما قلت من قبل سيقترض هذا المصطلح بشرطه الذى ذكرته آنفاً وقبوله واستعماله واجب علمى إلى أن تمسك الأمة بأزمة العلم.

ذلك حكم شريعتها المحرّم للتبنّى بين الأناسى.

كما أن هذا الاقتراض محصور فى جانب معين ولباحثين معينين، أما جوانب المجتمع الأخرى والسواد الأعظم من قاطنيه، فهم بمنأى عن استعمال هذه المقترضات العلمية البحتة.

النقطة الرابعة:

ينبغى أن توضع قرارات المجامع اللغوية وتوصياتها موضع التنفيذ، إذ هى توصيات جديرة بالتنفيذ، فهى فى مجملها مدخل علمى فعلاً لإنهاض اللغة العربية، وخطوات تربوية لإحكام سيطرتها مستقبلاً على مقتضيات حياتنا العادية والعلمية، ونحن نلمس ذلك ونحسه إذا قرأنا هذه التوصيات المهمة الصادرة عن مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة[١]. وهى:

- يوصى مؤتمر المجمع وزراء التعليم فى الأقطار العربية بتعريف التعليم الجامعى.
- يوصى المؤتمر بضرورة الاهتمام الفائق باللغة العربية من حيث مادتها ومناهجها وأساليب تقديمها وأوقاتها المخصصة لها مع الاهتمام بإعداد المعلم.
- يوصى المؤتمر الحكومات العربية بضرورة الإسراع باستصدار تشريع يحظر كتابة اللافتات الأجنبية بحروف عربية.

---

(١) نشر جريدة الأهرام: ملحق الجمعة، بتاريخ ١٩٩٦/٤/١٢م بعنوان "النص الكامل لتوصيات مجمع الخالدين".

- يوصى المؤتمر بتدريس مادة اللغة العربية فى جميع الكليات الجامعية والمعاهد العليا، وأن تكون مادة أساسية.

- يوصى المؤتمر وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية بالتزام اللغة العربية الصحيحة.

- يوصى المؤتمر وزارات الإعلام فى الأقطار العربية بإعداد العاملين بها إعداداً لغوياً صحيحاً.

وهناك توصيات أخرى، آملين أن ينفذ منها عاجلاً ما هو متاح تنفيذه الآن، وألا تكون هناك معوقات تحول دون ذلك، وإلا فنحن سائلون عن قرار صدر عن مؤتمر للمجمع القاهرى، يدعو إلى إصدار تشريع يحظر كتابة اللافتات الأجنبية بحروف عربية، وبعث به إلى وزير التعليم آنذاك بوصفه ممثلاً للمجمع فى الجهاز التنفيذى للدولة، فرفع القرار إلى رئاسة مجلس الوزراء[١].

وإذا أردت أن أضيف إلى هذه التوصيات شيئاً، فإنى أوصى ألا يحظر المجمع أو غيره من استعمال المصطلح العلمى المتخصص لعلوم المادة بلغته، فالحركة العلمية لا تتحمل الانتظار، كما ذكرت آنفاً، فإن هذا النوع من الاقتراض ضرورة علمية، أو إن شئت قلت فريضة علمية.

والله الموفق والمستعان

---

(١) نشر جريدة الأهرام: ملحق الجمعة، بتاريخ ١٥/٤/١٩٩٤م.

قائمة المراجع الواردة بهامش البحث

١- الدكتور/ إبراهيم أنيس:

(أ) الأصوات اللغوية: طبعة الأنجلو المصرية بالقاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٧٥م.

(ب) من أسرار اللغة: طبعة الأنجلو المصرية بالقاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٧٨م.

٢- ابن برى "عبد الله بن برى بن عبد الجبار": حاشية ابن برى على كتاب المعرب لابن الجواليقى، علق عليه د. إبراهيم السامرائى، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٣- ابن جنى "أبو الفتح عثمان": الخصائص، تحقيق الشيخ محمد على النجار، ط عالم الكتب، بيروت، الثالثة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٤- ابن الخطيب التبريزى "أبو زكريا يحى بن على الشيبانى": شرح المعلقات الشعر المذهبات، طبع ونشر دار الأرقم بن أبى الأرقم، بيروت.

٥- ابن خلدون "عبد الرحمن": مقدمة ابن خلدون، طبعة دار الشعب، القاهرة.

٦- ابن سيده "أبو الحسن على بن إسماعيل": المخصص، تحقيق لجنة إحياء التراث العربى، نشر دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٧- ابن فارس "أبو الحسين أحمد بن زكريا": الصاحبى فى فقه اللغة، ط المؤيد، بالقاهرة، ١٩١٠م.

٨- العلامة/ ابن منظور "جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم": لسان العرب، ط دار المعارف.

٩- ابن النحاس "أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل": شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات": ط دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٠- أبو الطيب اللغوى "عبد الواحد بن على": الإبدال، تحقيق/ عز الدين التنوخى، دمشق، ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م.

١١- أبو منصور الثعالبى "عبد الملك بن محمد": فقه اللغة وسر العربية، تحقيق/ سليمان سليم البواب، طبع ونشر دار الحكمة، دمشق، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٢- الدكتور/ أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوى، نشر عالم الكتب، ط١٩٨١م.

١٣- المستشرق/ إسرائيل ولفنسون "أبو ذئيب": تاريخ اللغات السامية، ط دار القلم، بيروت، الأولى، ١٩٨٠م.

١٤- الدكتور/ تمام حسان: الأصول، ط الهيئة العامة للكتاب/ ١٩٨٢م.

١٥- الجاحظ "أبو عثمان عمرو بن بحر": البيان والتبيين"، ط دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦- الأستاذ/ جورجي زيدان: تاريخ آداب اللغة، طبع دار الهلال، القاهرة.

١٧- الدكتور/ حسن ظاظا: اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة، طبعة دار القلم، دمشق، الثانية، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١٨- الدكتور/ رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة، ط القاهرة، ١٤١٢هـ.

١٩- الدكتور/ سميح أبو مغلي: فى فقه اللغة وقضايا العربية، نشر دار مجدلاوى، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢٠- إمام العربية/ سيبويه "أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر": الكتاب، تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون، ط الهيئة العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

٢١- السيوطى "جلال الدين عبد الرحمن":

(أ) المزهر، ط دار التراث، القاهرة، الثالثة.

(ب) الاقتراح فى أصول النحو وجدله، تحقيق د. محمود فجال، ط السعودية، الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٢٢- شهاب الدين الخفاجي "أحمد المصري": شفاء العليل ..، طبع ونشر مكتبة الحرم الحسيني، الأولى، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.

٢٣- الدكتور/ صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة العربية، ط دار العلم، بيروت، الرابعة، ١٣٧٠هـ/١٩٧٠م.

٢٤- الدكتور/ عبد الله ربيع محمود، د. عبد العزيز علام: في فقه اللغة، ط دار التراث العربي للطباعة، بالقاهرة.

٢٥- الدكتور/ عبد الصبور شاهين: العربية لغة العلوم والتقنية، ط دار الاعتصام بالقاهرة، الثانية، ١٩٨٦م.

٢٦- الأستاذ/ عبد القادر المغربي: الاشتقاق والتعريب، ط القاهرة، الثانية، ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م.

٢٧- الدكتور/ علي وافي: علم اللغة، ط دار نهضة مصر، القاهرة، السابعة، بدون تاريخ.

٢٨- الدكتور/ كمال بشر: علم اللغة العام الأصوات، ط دار المعارف، القاهرة، السابعة، ١٩٨٠م.

٢٩- ماريو باي: أسس علم اللغة، ترجمة/ د. أحمد مختار عمر، ط عالم الكتب، القاهرة، الثانية، ١٩٨٣م.

٣٠- الأستاذ/ محمد الأنطاكي: دراسات في فقه اللغـة، ط دار الشرق العربي، بيروت، الرابعة، ١٩٦٩م.

٣١- الدكتور/ محمود السعران: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، طبع ونشر دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٢م.

المجلات والجرائد

١- مجلة بيادر - السعودية: إصدار نادى أبها الأدبي السعودى، العدد ١٣.

٢- مجلة مجمع اللغة العربية - القاهرة: المطبعة الأميرية، الجزء الأول، ط بولاق، ١٩٣٥م.

٣- مجلة المقتطف: ط بيروت، الجزء الرابع، العدد ١٤.

٤- جريدة الأهرام: ملحق الجمعة، القاهرة، ١٩٩٦م، ١٩٩٤م.

من أحكام (رُبَّ) النحوية
ودراستها من خلال الأساليب العربية

دكـتور

السعيد عبد العظيم السعيد نصر

مدرس اللغويات بالكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

من أحكام (رُبَّ) النحوية

ودراستها من خلال الأسليب العربية

تقديـــم :

الأدوات كثيرة الدوران فى الكلام ، عظيمة الاستخدام فى اللغة ، فلا تكاد تخلو جملة أو عبارة من حرف جر أو عطف أو أداة توكيد أونفى أو استفهام أو نحو ذلك ، فدراسة الأدوات النحوية فى غاية الأهمية ولا سيما إذا كانت تتعلق بحرف مثل (رُبَّ) فليس بين حروف الجر ما يشبه هذا الحرف فى تعدد الآراء فيه ، واضطراب المذاهب النحوية فى أحكامه ونواحيه ، وكان من أثر هذا قديما وحديثا الحكم على بعض الأساليب بالخطأ عند فريق، وبالصحة عند آخر ، وبالقبول بعد التأول والتقدير عند ثالث ، وقد ناقشت ذلك كله بالتفصيل مستهديا بأقوال علمائنا الأفاضل ، ومستخلصا أفضل الآراء بدقة وأناة ، وفى هذه العجالة أقدم خمسة مباحث مهمة تتعلق بأهم أحكام (رُبَّ) النحوية وخاتمة :

المبحـث الأول : بينت فيه معنى (رُبَّ) .

المبحث الثانى : تناولت فيه (رُبَّ) بين الاسمية والحرفية .

المبحـث الثالث : ذكرت إعراب (رُبَّ) وتعلّقها .

المبحث الرابع : ألقيت الضوء على اللغات الواردة فى (رُبَّ) مع بيان أشهرها .

المبحث الخامس : خصصته لحذف (رُبَّ) .

الخاتمة : ذكرت فيها أبرز النقاط وأهمها التى ظهرت من خلال البحث .

ثم ذيلت البحث بذكر أهم المصادر والمراجع التى استعنت بها .

والله أسأل أن ينفع بهذا العمل

ومنه التوفيق .

المبحث الأول

معنى (رُبَّ)

إذا تأملنا معنى (رُبَّ) فى أقوال النحويين تبين أنهم اختلفوا فى معناه على أقوال :

الأول : أنها للتقليل دائما ، وهو قول جمهور النحويين (١)

قال المبرد : " و(رُبَّ) معناها : الشئ يقع قليلا " . (٢)

ثم قال أيضا : " و(رُبَّ) تدخل على نكرة ؛ لأنها لا تخص شيئا فإنما معناه : أن الشئ يقع ولكنه قليل .. " (٣)

وقال ابن السراج : " (رُبَّ) حرف جر ، وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصلا له إلى المجرور كأخواته إذا قلت : مررتُ برجلٍ ، وذهبتُ إلى غلامٍ لك ، ولكنه لما كان معناه التقليل ، وكان لا يعمل إلاّ فى نكرةٍ فصار مقابلا لـ (كم) إذا كانت خبرا فجعل له صدر الكلام كما جعل لـ (كم) " (٤)

---

(١) كالخليل وسيبويه ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، وأبى زيد الأنصارى ، وأبى عمرو ابن العلاء ، وأبى الحسن الأخفش ، والمازنى ، وأبى عمرو الجرمى ، وأبى العباس المبرد ، وأبى بكر بن السراج ، وأبى إسحاق الزجاج ، والزجاجى ، وأبى على الفارسى، وأبى الحسن الرمانى ، وابن جنى ، والسيرافى ، والصيمرىّ ، وكذلك جِلّة الكوفيين كـ : الكسائى ، والفراء ، والهراء ، وابن سَعْدان ، وهشام – كما جاء فى الهمع ٤/ ١٧٤.

(٢) المقتضب – ٤/ ١٣٩ وانظر شرح ابن يعيش ٢٦/٨ والجنى الدانى صـ ٤٣٩ .

(٣) المقتضب – ٤ / ٢٨٩ .

(٤) الأصول فى النحو – ١/ ٤١٦ .

وقال ابن الشجرى : " فمن أحكامها - أى رُبَّ - أنها وضعت للتقليل " (٥) ثم قال أيضا : " ومن أحكامها : أنها تكون لتقليل ما مضى وما هو حاضر دون المستقبل ، تقول : رُبَّ رجلٍ أخبرنا بحالهِ ، ورُبَّ رجلٍ يخبرنا الآن ، ولا تقول : رُبَّ رجلٍ سيخبرنا ، ولا رُبَّ رجلٍ ليخبرنا غدا ؛ لأنَّ ما لم يقع لا يُعرف كميته فيقلل ولا يكثر ".(٦)

وقال ابن الأنبارى : " وأمَّا (كم) فى الخبر فلا تكون إلا للتكثير ، فجعلت بمنزلة العدد الكثير ، وهو يجر ما بعده ؛ ولهذا كان ما بعدها مجرورا فى الخبر لأنها نقيضة (رُبَّ) (٧)

وقال ابن يعيش : " و(رُبَّ) حرف من حروف الخفض ، ومعناه : تقليل الشئ الذى يدخل عليه ، وهو نقيض (كم) فى الخبر ؛ لأنَّ (كم) الخبرية للتكثير ، و(رُبَّ) للتقليل، تقول : رُبَّ رجلٍ لقيته ، أى ذلك قليل ". (٨)

وقال المالقى : " ورُبَّ : حرف يكون لتقليل الشئ فى نفسه ، ويكون لتقليل النظير ، فالتى لتقليل الشئ فى نفسه نحو قول الشاعر :

ألا رُبَّ مولود وليس له أبٌ

وذى ولدٍ لم يلده أبوانِ

---

(٥) الأمالى الشجرية - ٢/ ٣٠٠ .

(٦) الأمالى الشجرية - ٢ / ٣٠١ .

(٧) أسرار العربية - صـ ٢١٥ .

(٨) شرح المفصل لابن يعيش - ٨/ ٢٦ ، ٢٧ .

وذى شامةٍ سوداء فى حُرِّ وجهه

مجللة لا تنقضى لزمان [٩]

فالمولود الذى ليس له أب : عيسى عليه السلام ، وذو الولد الذى لم يلده أبوان : هو آدم عليه السلام ، وذو الشامة السوداء فى حُرِّ وجهه : هو البدر [١٠] ... فهذه الثلاثة ليس لها نظير فى الوجود .

وأما التى لتقليل النظير فهى الكثيرة الاستعمال ، ومنها قول الشاعر :

فإن أُمْسِ مكروبا فيارُبَّ قَيْنَةٍ

مُنَعَّمةٍ أعملتُها بِكِرانِ [١١]

---

(٩) البيتان من الطويل ، وقد نسبهما سيبويه إلى رجل من أزْدِ السَّراة ونسبهما العينى إلى عمرو الجنبى بقولهما لامرئ القيس حين لقيه فى بعض المفاوز ، وبعدهما :

ويكملُ فى تسع وخمس شبابُه ويَهْرَمُ فى سبع معًا وثمانى

وانظر الأبيات فى الكتاب ٢/ ٢٦٦ وتحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمرى ١/ ٣٩٩ والكامل للمبرد ٢/ ١١٤ والخصائص ٢/٣٣٣ وشرح ابن يعيش على المفصل ٤/٢٧ – ٩/١٢٣ والجنى الدانى ٤٤١ والمقرب ١/١٩٩ والعينى ٣/٣٥٤ وشرح شواهد الشافية ٢٢ ، ١٦٣ والمغنى صـ ١٣٥ وح الدسوقى ١/١٤٧ وشرح التصريح ٢/١٨ والهمع ٤/١٧٦ والمساعد ٢/٢٨٥ والأشمونى ٢/١٧٥ والخزانة ١/٣٩٧ . ومثله قول عمرو بن الشريد أخى الخنساء :

وذى إخوةٍ قطعتُ أقران بينهم كما تركونى واحدًا لا أخا ليا

أراد بذى إخوةٍ : دريد بن حرملة قاتل أخيه معاوية بن الشريد .

وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٧٨ والحماسة ١/٥٤٣ والأغانى ١٥/١٠٠ .

(١٠) وشامة الأرنب فى وسطه ، وتسمى : الكُلْفَة والكلف ؛ ولذلك قال المعرى :

وما كُلفةُ البدرِ المنير قديمه ولكنها فى وَجْهِهِ أثرُ اللَّطْمِ

(١١) البيت من الطويل ، وقائله امرؤ القيس .

والقَيْنَة : الجارية المغنية . والكران : العود الذى تضرب به القينة .

وانظر ديوان امرئ القيس صـ ٨٦ والجنى الدانى ٦٩ ، ٤٤٥ والهمع ٤/١٨٥ . ومثله قوله أيضا :

فإن أمس مكروبا فيارُبَّ بهمة كشفت إذا ما اسودّ وجه الجبان

والبهمة : الشجاع . وانظر ديوانه ٨٦ والبسيط فى شرح جمل الزجاجى ٢/ ٨٥٩ .

والمعنى : أن كثيرا من هذه القَيْنات كان لى ، وقلَّ مثلها لغيرى ، فإطلاق النحويين على (رُبَّ) أنها تقليل إنما يعنون النظير الذى هو الغالب فيها " [١٢]

الثانى : أنها للتكثير دائما ، وعليه سيبويه وابن درستويه وجماعه، وروى عن الخليل . [١٣]

قال سيبويه فى باب (كم):" ومعناها معنى (رُبَّ)" [١٤]

وقال أيضا : " واعلم أن (كم) فى الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبَّ) ؛ لأن المعنى واحد ، إلا أن (كم) اسم ، و(رُبَّ) غير اسم بمنزلة (مِنْ) " [١٥]

وقال أيضا: " (رُبَّ) إنما هى للعدة بمنزلة (كم) " [١٦]

وقال ابن مالك : " بل هى – أى رُبَّ – حرف تكثير، وفاقا لسيبويه" [١٧]

---

(١٢) رصف المبانى صـ ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

(١٣) وقال الألوسي فى معنى (رُبَّ) : " ثانيها : أنها للتكثير دائما ، وعليه صاحب العين وابن درستويه وجماعة ، وروى عن الخليل " روح المعانى ١٤ / ٥ .
وقال ابن هشام : " وليس معناه – أى رب – التقليل دائما خلافا للأكثرين ولا للتكثير خلافا لابن درستويه وجماعة " . المغنى ١/١٣٤ .

(١٤) الكتاب ٢ / ١٥٦ .

(١٥) الكتاب ٢ / ١٦١ .

(١٦) الكتاب ٢/ ٢٧٤ ويقول سيبويه فى موضع آخر : " وتكون (قد) بمنزلة (رُبما) وقال الشاعر عبيد الأبرص :

قد أترك القِرنَ مصفرًا أناملُه ... كأنّ أثوابَهُ مُجَّتْ بفرصادِ

كأنه قال : (رُبما) " الكتاب ٤ / ٢٢٤ وانظر المقتضب ١/ ٤٣ وابن الشجرى ١/٢١٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٤٧ وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩ والهمع ٢/٧٣ والخزانة ٤ / ٥٠٢ .

(١٧) التسهيل ١٤٧ ، ١٤٨ وانظر الجنى الدانى – صـ ٤٤٥ .

وصححه بقوله : " والصحيح أن معنى (رُبَّ) التكثير ؛ ولذا يصلح (كم) في كل موضع وقعت فيه ، كقول الشاعر :

رُبَّ من أنضجتُ غيظاً قلبه

يتمنى لى موتا لم يُطعْ [١٨]

وكقول الآخر :

رُبَّ رِفدٍ هرقتُه ذلك اليو م وأسْرَى من معشَرٍ أقْتالِ [١٩]

وكقول الآخر :

رُبَّما تكره النفوس من الأمـ ـر له فَرجةٌ كحلّ العقالِ [٢٠]

وكقول حسان :

رُبَّ حلمٍ أضاعه عدم الما ل وجهلٍ غَطّى عليه النعيم [٢١]

---

(١٨) البيت من الرمل ، وقائله : سُوَيد بن أبي كاهل .
وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧٦ وهمع الهوامع ٢ / ٢٦ والدرر ٢/ ١٩ - ٦٩/١
(١٩) البيت من الخفيف ، وقائله الأعشى . وهرقت : أرقت .
وانظر ديوانه صـ ١٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٨ وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٦/٣ .
(٢٠) البيت من الخفيف ، وقائله : أميه بن أبي الصلت . ويروى بـ: رُبَّما تجزع .
وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧٦ .
(٢١) البيت من الخفيف من قصيدة يذكر فيها عدة أصحاب اللواء يوم أحدْ .
وانظر شرح ديوان حسان صـ ٢٢٧ وشواهد التوضيح ١٠٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧٦ .

وكقول الآخر :

ورُبَّ امرىءٍ ناقص عقلُه   وقد يعجب الناس من شخصه

وآخـــر تحسبـــه أحمقا   ويأتيـك بالأمر من فَصّه [٢٢]

وكقول ضابئ البرجمى :

ورُبَّ أمورٍ لا تضرك ضيرةً

وللقلب من مخشاتهنَّ وجيبُ [٢٣]

وكقول عدى بن زيد :

رُبَّ مأمولٍ وراجٍ أملا   قد ثناه الدهر عن ذاك الأمل [٢٤]

وهذا الذى أشرت إليه مـن أن معنـى (رُبَّ) : التكثير هـو مذهـب سيبويه رحمه الله – ومن النثر قول النبى ﷺ : " يارُبَّ كاسيةٍ فى الدنيـا عاريةٌ يوم القيامة " [٢٥]

---

(٢٢) البيتان من المتقارب ، وقائلهما : طرفة بن العبد من قصيدته :
إذا كنت فى حاجة مرسلا – وانظر ديوانه صـ ٦٥ .

(٢٣) البيت من الطويل . وانظر النقائض ١/ ٢٠٧ وشواهد التوضيح ١٠٥ وشـرح أبيـات المغنى ٧/ ٤٣ .

(٢٤) البيت من الرمل . ويروى عن هذا الأمل .
وانظر شواهد التوضيح صـ ١٠٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧٧ .

(٢٥) رواه البخارى عن أم سلمة فـى التهجد ١٩ والتحريض علـى صـلاة الليل ٥ فـى : سبحان الله ماذا أنزل الليلة من الفتن ، وماذا فتح مـن الخزائـن ، أيقظـوا صـواحبـات الحجر ، فرُبَّ كاسيةٍ فى الدنيا عارية يوم القيامة "
وانظر الجامع الصغير ١/ ٦٧٣ .

وقولـه ﷺ : " رُبَّ أشعـث لا يؤبـه لـه لـو أقسم علـى اللـه لأبـر قسمه " [٢٦] ومنه قول الأعرابى الذى سمعه الكسائى يقول بعد الفطر : " يارُبَّ صائمِهِ لن يصومه ، ويارُبَّ قائمِهِ لن يقومه "

وقال الفراء : يقول القائل : إذا أمر فعُصـى : أما واللـه رُبَّ ندامـةٍ لك تذكر قولى فيها " [٢٧]

الثـالث : أنهـا للتقليـل غالبـا ، والتكثـير نـادرًا وعليـه الفـارابى وطـائفـة[٢٨]، واختـاره السيوطى حيث قـال : " والمختـار عنـدى وفاقـا للفارابى أبى نصر وطائفة أنها للتقليل غالبا ، والتكثير نادرًا " [٢٩]

الرابع : أنها للتقليل قليلا ، والتكثـير كثـيرا ، وهـذا يوافـق قـول ابن مالك : " بل هى حرف تكثير وفاقا لسيبويه ، والتقليـل بهـا نـادر [٣٠] " ثم قال فى شرح ذلك وقولى : " التقليل بها نادر – أشرت به إلـى قـول الشاعر :

ألا رُبَّ مولودٍ وليس له أبٌ

وذى ولدٍ لم يلده أبوان [٣١]

يريد آدم وعيسى عليهما السلام " [٣٢] وقد ذكر أمثلة أخرى .

---

(٢٦) رواه البخارى ٦/ ٢٩ فى :" إن من عباد الله مـن لـو أقسم علـى اللـه لأبره " وفـى ٦٦/٦ والجامع الصغير ١/ ٤٤٣ .
(٢٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ .
(٢٨) انظر روح المعانى للألوسى ١٤ / ٥ .
(٢٩) الهمع ٤ / ١٧٥ .
(٣٠) التسهيل ١٤٧ ، ١٤٨ .
(٣١) تقدم فى صـ٢٨٦، ٢٨٧ ح ٩ .
(٣٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧٤ ، ١٧٨ .

وقال الرضى : " ووضع (رُبَّ) للتقليل ، تقول فى جواب من قال : مالقيتُ رجلا : رُبَّ رجلٍ لقيت ، أى لا تنكر لقائى للرجال بالمرة فإنى لقيت منهم شيئا وإن كان قليلا ... هذا الذى ذكرنا من التقليل أصلها ثم تستعمل فى معنى التكثير حتى صارت فى معنى التكثير كالحقيقة ، وفى التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة ، وذلك نحو قوله :

رُبَّ هيضلٍ لجب لففتُ بهيضلِ (٣٣)

وقوله :

ماوىَّ ياربَّتما غارَةٍ   شعْواءَ كاللذْعَةِ بالميسم (٣٤)

---

(٣٣) هذا عجز بيت من الكامل ، وقائله : أبو كبير عامر بن الحليس . وصدره :
أزهير إن يشب القذالُ فإنه
والهيضل : جمع هيضلة ، وهى : الجماعة المسلحة . واللجب : الكثير الأصوات أو المرتفع الأصوات . ولففت : أى خلطت ، يقال : لففت القوم بالقوم إذا خلطتهم بهم
وانظر البيت فى ديوان الهذليين ٢/ ٨٩ والمحتسب لابن جنى ٢/ ٣٤٣ والأزهية ٢٦٥ وآمالى ابن الشجرى ٢/ ٤ ، ٣٠٢ والمقرب ١ / ٢٠٠ والممتع فى التصريف ٦٢٧ والإنصاف فى مسائل الخلاف ٢٨٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٣١ ورصف المبانى للمالقى ٥٢ ، ١٩٢ والخزانة ٤ / ١٦٥ واللسان " هضل ، لجب ، لف " .

(٣٤) هذا البيت من السريع ، وقائله : ضمرة بن ضمرة النهشلى ، ويقال: إن اسمه كان (شقة) فسماه النعمان بن المنذر ضمرة بن ضمرة ، وهو شاعر جاهلى من شعراء المفضليات . وماوىّ : مرخم ماوية ، وهو اسم امرأة .
و(يا) فى قوله (ياربتما) للتنبيه أو للنداء ، والمنادى محذوف ، وأبو زيد يرويه :
ماوىّ بل رُبَّتما غارة
والشعواء : الغارة المنتشرة . واللذعة : من لذعته النار إذا أحرقته . وقيل : هى اللذغة ، وليس هذا بجيد فإن أبا زيد راوية ثبت ثقة .
والميسم : ما يوسم به البعير بالنار .
وانظر نوادر أبى زيد ٥٥ والأزهية ٢٦٢ وابن الشجرى ١٥٣/٢ والانصاف ١٠٥ وابن يعيش ٣١/٨ والهمع ٣٨/٢ والأشباه والنظائر ١٠٦/٢ - ٨٥/٤ وشرح ابن عقيل ١٤٧ والخزانة ١٠٤/٤ ، ٤٧٩ والمخصص ١٦/ ١١٦ والسان (ربب) .

ووجه ذلك أن المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح؛ لأن الكثير منها كأنه قليل بالنسبة إلى الممدوح بها ، وذلك أبلغ من الوجهين في المدح ... ثم قال : " بل هي مفيدة للتكثير في الأغلب كإفادة (كم) "[٣٥]

وقد اختار هذا القول ابن هشام أيضا حيث قال : " وليس معناها التقليل دائما ، خلافا للأكثرين ، ولا التكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة ، بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا ، فمن الأول قوله تعالى ﴿ ربما يود الذين كفروا لوكانوا مسلمين ﴾ [٣٦] وفي الحديث : " يارُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامةِ " [٣٧]

ومن الثاني قول الشاعر :

ألا رُبَّ مولودٍ وليس لَهُ أبٌ

وذي ولدٍ لم يلدَهُ أبَوَانِ [٣٨]

أراد عيسى وآدم عليهما السلام " . [٣٩]

الخامس – أنها موضوعة للتكثير والتقليل من غير غلبة في أحدهما على الآخر ، فهي من الأضداد . [٤٠]

---

(٣٥) شرح الرضى ٢/ ٣٢٩ ، ٣٣٠ .

(٣٦) الآية الثانية من سورة الحجر .

(٣٧) سبق تخريجه ص٢٩٧ح ٢٥ .

(٣٨) تقدم تخريجه ص٢٨٦/٢٨٧ ح ٩ .

(٣٩) المغني ١/١٣٤ ، ١٣٥ بتصرف .

(٤٠) انظر الجنى الداني ص ٤٤٠ والهمع ٤/١٧٥ .

قال فى اللسان : " ومعنى رُبَّ : التقليل والتكثير ". [٤١]

وقال العكبرى فى تفسير قوله تعالى ﴿ ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ [٤٢] : " وأصل (رُبَّ) أن يقع للتقليل ، وهى هنا للتكثير والتحقيق ، وقد جاءت على هذا المعنى فى الشعر كثيرا " [٤٣]

وقال الرضى : " ووضع (رُبَّ) للتقليل ، تقول فى جواب من قال (مالقيتُ رجلاً : رُبَّ رجلٍ لقيت ، أى لاتنكر لقائى للرجال بالمرة فإنى لقيت منهم شيئا وإن كان قليلا ... هذا الذى ذكرنا من التقليل أصلها ، ثم تستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة ، وفى التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة " [٤٤].

وقال السيوطى : " إنها – أى رُبَّ – موضوعة لهما من غير غلبة فى أحدهما – نقله أبو حيان عن بعض المتأخرين " [٤٥]

السادس : أنها حرف إثبات لا يدل على تكثير ولا تقليل ، وإنما يفهم ذلك من السياق ، فهى لم توضع لواحد منهما ، واختاره أبو حيان حيث قال : " وقد اختلفوا – أى فى رُبَّ – أتفيد التقليل أم التكثير ، والذى يظهر أن ذلك يفهم من سياق الكلام لا من وضعها " [٤٦] .

---

(٤١) اللسان ص ٣٩٣٢ مادة (كم) .

(٤٢) الآية الثانية من سورة الحجر .

(٤٣) إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٧٢ .

(٤٤) شرح الكافية للرضى ٢/ ٣٢٩ .

(٤٥) الهمع ٤/ ١٧٥ .

(٤٦) انظر الجنى الدانى ٤٤٠ والهمع ٤/ ١٧٥ وروح المعانى للألوسى ١٤/ ٧.

السابع : أنها تكون تقليلا وتكثيرا لمبهم العدد ، نسبه السيوطى إلى ابن الباذش وابن طاهر ، حيث قال : " هى – أى رُبَّ – لمبهم العدد تكون تقليلا وتكثيرا ، قاله ابن الباذش وابن طاهر " [(٤٧)]

الثامن : أنها للتكثير فى موضع المباهاة والفخر والمدح والذم والتمنى ، وللتقليل فى غير ذلك ، ونسبه السيوطى إلى الأعلم الشنتمرى وابن السيد ، حيث قال : " إنها للتكثير فى موضع المباهاة والافتخار ، وللتقليل فيما عدا ذلك ، وهو قول الأعلم وابن السيد " [(٤٨)]

ويقول المرادى : " إنها للتكثير فى موضع المباهاة والافتخار " [(٤٩)]

فهذه ثمانية أقوال فى معنى (رُبَّ) **ويختار** منها القول الثامن المنسوب إلى الأعلم الشنتمرى وابن السيد ، القائل بأن (رُبَّ) تأتى للتكثير فى موضع المباهاة والفخر والتمنى ، وللتقليل فيما عدا ذلك ؛ لأن السماع قد ورد بهما فى تلك المواضع ، فلا داعى إلى جعل أحدهما هو الأصل وتأويل دلالتها فى الآخر ، لأنّ التأويل خلاف الأصل ، ولاضير فى ذلك فاللغة فيها الكثير من الألفاظ التى تستعمل للشىء وضده، فمن ورودها للتكثير قول تعالى ﴿ ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ [(٥٠)] فإنه يكثر منهم تمنى ذلك .

وحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم – :

---

(٤٧) الهمع ٤/١٧٥ وانظر الجنى الدانى ٤٤٠ وروح المعانى للألوسى ٧/١٤.

(٤٨) الهمع ٤/١٧٥ .

(٤٩) الجنى الدانى ص ٤٤٠ .

(٥٠) الآية الثانية من سورة الحجر .

" يارُبَّ كاسيةٍ فى الدنيا عاريةٌ يوم القيامة " . (٥١)

ومن مواضع الفخر مجيئها فى قول عمارة بن عقيل :

فإن تكن الأيامُ شيبن مفرقى

وأكثرن أشجانى وفللن من غربي

فيارُبَّ يوم شربتُ بمشربٍ

شفيت به عنى الصدى باردٍ عذبٍ (٥٢)

وقول امرىءِ القيس :

فيارُبَّ يوم قد لهوت وليلة

بآنسة كأنها خَطُّ تمثال (٥٣)

---

(٥١) سبق تخريجه ص٢٩٠ح ٢٥ .

(٥٢) البيتان من الطويل ، والمفرق : وسط الرأس ، وهو الذى يفرق فيه الشَّعر . وفللن : ثلمن . والغرب : فى الأصل : الحد ، ومراده : حدته ، ونشاطه فى زمن شبابه ، فاستعار الغرب للشباب ، والتثليم لما حدث به من الكبر ونحوه . والشاهد فى قوله (فيارب يوم) فإن (رُبَّ) هنا للتكثير ، لأن الشاعر فى معرض الفخر ولا يفتخر إلا بالكثير وانظر الهمع ١٧٦/٤ والدرر ١١٨/٤ .

(٥٣) البيت من الطويل ، والآنسة : ذات الأنس من غير ريبة . والتمثال : الصورة . وخطها : نقشها وخط تمثال : تمثال مصبوب ومنقوش
وانظر ديوان امرئ القيس ٢٩ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٠٠/١ والمغنى ١١٩/١ وشرح شواهده للسيوطى ١٣٤ وشـــرح التصريح ١٨/٢ والخزانة ٣١/١ والهمع ١٧٦/٤ والدرر اللوامــع ١١٨/٤ .

وكذلك قد جاءت في مواضع لا تحتمل غير التقليل ، نحو قولك : رُبَّه رجلا – إذا مدحوه ، فهذا تقليل محض ، فالرجل لا يمدح بكثرة النظير ، وإنما يمدح بقلة النظير أو عدمه بالجملة ، وإنما يريدون بقولهم (رُبَّه رجلاً ، أنه قليل غريب فى الرجال ، كأنهم قالوا: ما أقلّه فى الرجال أى ما أقلّ نظيره !

ومما تأتى (رُبَّ) فيه للتقليل إتيانا مطردا ، الأشعار التى فى الألغاز والأشعار التى يصف بها الشعراء أشياء مخصصة بأعيانها فإنهم كثيرا ما يستعملون فى أوائلها (رُبَّ) مصرحاً بها ، أو الواو التى تنوب مناب (رُبَّ) مثل قول رؤبة :

وقاتم الأعماق خاوى المخترق [٥٤]

ومن ورودها للتقليل أيضا قول رجل من أزد السَّراة :

ألا رُبَّ مولود وليس له أبٌ

وذى ولد لم يلده أبوان

---

(٥٤) البيت من الرجز المشطور .

وانظر ديوان رؤبة بن العجاج ص ١٠٤ والكتاب ٢١٠/٤ والخصائص ٢٢٨/١ والمنصف ٣/٢ ، ٣٠٨ والمحتسب ٨٦/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٢ ، ٢٩/٩ والهمع ٣٦/٢ والخزانة ٧٨/١ والأشمونى ٣٦/١ والعينى ٣٨/١. وسيأتى ذلك بالتفصيل فى المبحث الخامس الخاص بحذف (رُبَّ) .

وذى شامة غراء فى حر وجهه

مجللة لا تنقضى لآوان [٥٥]

أراد عيسى . وآدم – عليهما السلام – والقمر .

فـ (رُبَّ) تفيد التكثير فى مواضع كما تفيد التقليل فى أخرى ، والسماع هو الفيصل فى كثرة أحدهما وقلة الآخر.

---

(٥٥) البيتان من الطويل وتقدم ذكرهما وتخريجهما ص٢٨٦،٢٨٧ح ٩ .

وانظر الكتاب ١/٣٤١ و ٢/٢٥٨ والخصائص ٢/٢٣٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٨–٩/١٢٣:١٢٦وخزانة الأدب ١/٣٩٧ وشرح التصريح على التوضيح ١/١٨ والمغنى ١/١٢٠ وشرح الأشمونى ٢/٢٣٠.

المبحث الثانى

(رُبَّ) بين الاسمية والحرفية

اختلف النحويين فى (رُبَّ) اسم هو أو حرف على مذهبين :

الأول : مذهب البصريين :

ذهب البصريون إلى أن (رُبَّ) حرف جر [١] ، وذلك لأن معناها فى غيرها كالحرف ، وما بعدها يأتى مجرورًا أبدًا ، والإضافة غير متصورة ، ولا يحسن فيها علامات الأسماء ، ولا علامات الأفعال ، ولم يفصلوا بينها وبين المجرور كما فصلوا بين (كم) وبين ما تعمل فيه.[٢]

ومما يدل على حرفيتها أيضا أنها وقعت مبنية من غير عارض عرض ، ولو كانت اسما لكان حقها الإعراب ، فتعين أنها حرفَ جر[٣]

وفى الإنصاف : " وذهب البصريون إلى أنه – أى رب – حرف جر " . [٤]

وفى الجنى الدانى : " رُبَّ حرف جر عند البصريين " [٥]

---

(١) قال الأزهرى : " قال النحويون : و (رُبَّ) من حروف المعانى "
تهذيب اللغة (ربب) وانظر اللسان فى المادة نفسها ورصف المبانى ٢٦٦ والإنصاف ٨٣٢ .

(٢) انظر الإنصاف ٨٣٣ وجواهر الأدب ٤٥٢ .

(٣) انظر الجنى الدانى ٤٣٩ وشرح ابن يعيش ٨/٢٧ وح الدسوقى على المغنى ١/ ١٤٦

(٤) الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢ / ٨٣٢ .

(٥) الجنى الدانى ٤٣٨ .

قال سيبويه : " واعلم أن (كم) فى الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبَّ) ؛ لأن المعنى واحد ، إلا أن (كم) اسم و (رُبَّ) غير اسم بمنزلة (مِنْ) " [٦]

وقال المبرد : " وأما حروف الإضافة التى تضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها ، فـ : مِن ، وإلى ، ورُبَّ ، وفى ، والكاف الزائدة ، والباء الزائدة ، واللام الزائدة ، فهذه الحروف الصحيحة..."[٧]

وقال ابن السراج : " رُبَّ : حرف جر " [٨]

وقال الجوهرى : "(رُبَّ) حرف خافض لا يقع إلا على النكرة"[٩]

وقال ابن يعيش : "(رُبَّ) حرف من حروف الخفض ، ومعناه : تقليل الشيء الذى يدخل عليه ، وهو نقيض (كم) فى الخبر ؛ لأنَّ (كم) الخبرية للتكثير و(رُبَّ) للتقليل ، تقول : رُبَّ رجلٍ لقيته ، أى ذلك قليل ... إلا أن الفرق بين (رُبَّ) و (كَمْ) فى الخبر :

– أن (كَمْ) اسم ، و(رُبَّ) حرف ، والذى يدل على ذلك أمور منها:

– أن (كَمْ) يخبر عنها ، يقال : كم رجلٍ أفضل منك ، فيكون (أفضل) خبرا عن (كَمْ) كما يكون خبرا عن (زيد) إذا قلت : زيد أفضل منك ، حكى ذلك يونس وأبو عمرو عن العرب فى رواية

---

(٦) الكتاب ٢/ ١٦١ وانظر المقتضب ٣ / ٥٧ ، ٦٥ وجواهر الأدب صـ ٤٥٢ ، ٤٥٣
(٧) المقتضب ٤ / ١٣٦ .
(٨) الأصول فى النحو لابن السراج ١ / ٤١٦ .
(٩) الصحاح للجوهرى مادة (ربب) .

سيبويه[١٠] عنهما ، ولايجوز مثل ذلك فى (رُبَّ) لا تقول : رُبَّ رجلٍ أفضل منك على أن تجعل (أفضل) خبرا لـ (رُبَّ) كما يكون خبراً لـ (كم) ألا تراك تقول : كم غلامٍ لك ذاهب ، وكم منهم شاهد، فـ (ذاهب) و(شاهد) خبران لـ (كم) ولو نصبت (ذاهبا) و(شاهدا) فقلت : كم غلامٍ لك ذاهبا ، لم يتم الكلام ، وكنت تفتقر إلى خبر ، ولا يجوز فى (رُبَّ) ذلك ، لا تقول : رُبَّ غلام لك ذاهب ، ولا رُبَّ رجلٍ قائم.

و(رُبَّ) حرف ، والذى يدل على ذلك أن (رُبَّ) معناه فى غيره، كما أن معنى (مِنْ) فى غيره ، فكما أنك إذا قلت : خرجت من بغداد ، فقد دلت (مِنْ) على أن (بغداد) ابتداء غاية الخروج ، فكذلك إذا قلت رُبَّ رجلٍ يقول ، دلت (رُبَّ) على معنى التقليل فى الرجل الذى يقول ذلك ، وليست (كم) كذلك ؛ لأنها قد دلت على معنى فى نفسها ، وهو العدد .

ومنها – أن (كم) يدخل عليها حرف الجر ، فتقول : بكم رجلٍ مررت ، ولا يجوز ذلك فى (رُبَّ) .

ويلى (كم) الفعل ولا يليه (رُبَّ) فتقول : كم بلغ عطاؤك أخاك، وكم جاءك رجلٌ ، ولا يجوز مثل ذلك فى (رُبَّ) .

ومنها – أنها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من حروف الجر ، فتقول رُبَّ – رجلٍ عالم أدركت ، فـ (رُبَّ) أوصلت

---

(١٠) الكتاب ١٦١/٢ .

معنى الادراك إلى الرجل كما أوصلت الباء الزائدة معنى المرور إلى زيد فى قولك : مررت بزيد [١١]

قال سيبويه : " إذا قلت : رُبَّ رجل يقول ذاك – فقد أضفت القول إلى الرجل بـ رُبَّ " [١٢]

المذهب الآخر – مذهب الكوفيين – فقد ذهبوا إلى أن (رُبَّ) اسم وفى الإنصاف : " ذهب الكوفيون إلى أن (رُبَّ) اسم " . [١٣]

وقال ابن يعيش : " وقد ذهب الكسائى ومن تابعه من الكوفيين إلى أن (رُبَّ) اسم مثل (كَمْ) . " [١٤]

وفى الجنى الدانى : " وذهب الكوفيون والأخفش فى أحد قوليه – إلى أنها اسم يحكم على موضعه بالإعراب ، ووافقهم ابن الطراوة " [١٥]

قال ابن هشام : " (رُبَّ) حرف جر خلافا للكوفيين فى دعوى اسميته " [١٦]

ويقول السيوطى : " وزعم الكوفية وابن الطراوة أنها – أى رُبَّ – اسم مبنى ؛ لأنها فى التقليل مثل (كَمْ) فى التكثير ، وهى اسم بإجماعٍ " [١٧]

وقد استدلوا على اسميتها بالإخبار عنها فى قول الشاعر :

---

(١١) شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٨ وانظر الأصول فى النحو ٤١٦/١.
(١٢) الكتاب ٤٢١/١ .
(١٣) الإنصاف ٨٣٢/٢ .
(١٤) شرح ابن يعيش ٢٧/٨.
(١٥) الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ص ٤٣٩ .
(١٦) المغنى لابن هشام ١٣٤/١ .
(١٧) الهمع ١٧٣/٤ .

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن

عارا عليك ورُبَّ قتل عارّ [١٨]

و(رُبَّ) عندهم مبتدأ ، و(عارٌ) خبره .

وأنها نقيضة (كم) لأن (كم) للعدد والتكثير ، و (رُبَّ) للعدد والتقليل فكما أن (كم) اسم فكذلك (رُبَّ) .

وقال صاحب الإنصاف : " والذى يدل على أن (رُبَّ) ليست بحرف جر أنها تخالف حروف الجر ، وذلك فى أربعة أشياء :

أحدها : أنها لا تقع إلا فى صدر الكلام ، وحروف الجر لا تقع فى صدر الكلام ، وإنام تقع متوسطة ؛ لأنها إنما دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال .

والثانى : أنها لا تعمل إلا فى نكرة ، وحروف الجر تعمل فى النكرة والمعرفة .

والثالث : أنها لا تعمل إلا فى نكرة موصوفة ، وحروف الجر تعمل فى النكرة موصوفة وغير موصوفة .

---

(١٨) هذا البيت من الكامل ، وقائله : ثابت بن كعب ، ويلقب بثابت قطنه ؛ لأن سهما أصابه فى إحدى عينيه فذهب بها فى بعض حروب الترك فكان يجعل عليها قطنة ، وهو شاعر فارسى شجاع ، من شعراء الدولة الإسلامية .وانظر المقتضب ٦٦/٣ والبيان فى غريب إعراب القرآن ٢٩٣/١ والأزهية ص ٢٦٠ وأمالى الشجرى ٣٠١/٢ والمقرب لابن عصفور ٢٢٠/١ وشرح الكافية للرضى ٣٠٨/٢ وجواهر الأدب للإربلى ٢٤٩ وشرح التصريح ١١٢/٢ والجنى الدانى ٤٣٩ والمغنى ٢٥/١، ١١٨ وح الدسوقى على المغنى ٢٦/١ ، ١٤٦ والهمع ١٧٣/٤ والدرر ٧٣/١ وروح المعانى للألوسي ٤/١٤.

والرابع : أنه لا يجوز عندكم إظهار الفعل الذى تتعلق به ، وكونه على خلاف الحروف في هذه الأشياء دليل على أنه ليس بحرف " [١٩]

والذى يدل دلالة ظاهرة على أنه ليس بحرف أنه يدخله الحذف ، فيقال فى (رُبَّ) بالتشديد : (رُبَ) بالتخفيف ، قال تعالى ﴿ رُبما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ [٢٠] قرئ بالتخفيف كما قرئ بالتشديد[٢١] .

والمختار مذهب البصريين القائل بأنَّ (رُبَّ) حرف جر ، وذلك لاختصاصها بالاسم حتى أنها لم تدخل على الجملة الفعلية إلا بعد لحوق (ما) الكافية بها ، كقوله تعالى ﴿ ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ [٢٢]

– وكذا لو كانت اسما لجاز أن يتعدى إليها الفعل بحرف الجر ، فيقال: بـ رُبَّ رجل عالم مررتُ .

– وأن يعود عليها الضمير ، ويضاف إليها ، وذلك وجميع علامات الاسم منتفية عنها . [٢٣]

---

(١٩) الإنصاف ٨٣٢ - ٨٣٣ .

(٢٠) الآية الثانية من سورة الحجر .

(٢١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى (رُبَّما) مشددة وقرأ عاصم ونافع (رُبَما) بالتخفيف . وقال على بن نصر : سمعت أبا عمرو يقرؤها على الوجهين جميعا خفيفا وثقيلا . وانظر السبعة فى القراءات لابن مجاهد صـ٣٦٦

(٢٢) الآية الثانية من سورة الحجر .

(٢٣) انظر الهمع ٤ / ١٧٤ .

وأنهم لم يفصلوا بينها وبين المجرور كما فصلوا بين (كم) وبين ما تعمل فيه .

وأيضا إن صح ما قالوا من أنها اسم فلم بنوها وليس فيها موجب من موجبات البناء ؟!

هذا وقد دفع البصريون أدلة الكوفيين على اسمية (رُبَّ) بما يأتى:

وأما استدلال الكوفيين على اسميتها بالإخبار عنها فى قول الشاعر:

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن

عارا عليك ورُبَّ قتلٍ عارٌ

فيرد بأن الرواية الشهيرة " وبعضُ قتلٍ عارٌ " .

وإن صحت تلك الرواية فـ (عار) خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو عار ، [٢٤] أو خبر عن مجرور (رُبَّ) إذ هو فى موضع رفع بالابتداء، ودخل عليه حرف جر هو كالزائد . [٢٥]

وأما دليلهم : أنها نقيضة (كم) لأن (كم) للعدد والتكثير ، و (رُبَّ) للعدد والتقليل ، فكما أن (كم) اسم فكذلك (رُبَّ) .

فيرد بأنَّ الاسمية لا تثبت بالإلحاق فى المعنى وإلا لزم الحكم باسمية كثير من الحروف كـ (مِن) التبعضية .

---

(٢٤) كما صرح به لبيد بن ربيعة فى قوله :

لا تزجر الفتيان عن سُوءِ الرّعه   يارُبَّ هيجا هى خير منْ دَعَة

انظر ديوانه صـ ٥٩ والخزانة ٤/ ١٧١ والهمع ٤/ ١٧٤ .

(٢٥) انظر الجنى الدانى ٤٣٩ والأزهية صـ ٢٦٠ والهمع ٤ / ١٧٤ .

وقال صاحب الإنصاف فى رد ذلك : " قلنا لا نسلم أنها للعدد وإنما هى للتقليل فقط على أن (كم) إنما حكم بأنها اسم لأنه يحسن فيها علامات الأسماء نحو : حروف الجر ، نحو : بكم رجلٍ مررت ، وما أشبه ذلك ، وجواز الإخبار عنه ، نحو : كم رجلا لأخاك ، وهذا غير موجود فى (رُبَّ) فدل على الفرق بينهما " (٢٦)

وأما دليلهم : " إنها تخالف حروف الجر فى أربعة أشياء :

أحدها : أنها لا تقع إلا فى صدر الكلام "

فيرد بأنّ معناها التقليل ، وتقليل الشىء يقارب نفيه ، فأشبهت حرف النفى ، وحرف النفى له صدر الكلام . (٢٧)

وقال ابن السراج : " (رُبَّ) حرف جر ، وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصلا له إلى المجرور كأخواته إذا قلت : مررت برجلٍ ، وذهبت إلى غلام لك ، ولكنه لما كان معناه التقليل ، وكان لا يعمل إلا فى ، نكرة فصار مقابلا لـ (كم) إذا كانت خبرا ، فجعل له صدر الكلام كما جعل لـ (كم) وأخر الفعل والفاعل فموضع (رُبَّ) وماعملت فيه نصب " . (٢٨)

وأما دليلهم : " والثانى ، أنها لا تعمل إلا فى نكرة ، وحروف الجر تعمل فى النكرة والمعرفة " . فيرد بأنها لما كان معناها التقليل ،

---

(٢٦) الإنصاف ٢ / ٨٣٣ .

(٢٧) الإنصاف ٢ / ٨٣٣ .

(٢٨) الأصول فى النحو ١ / ٤١٦ .

والنكرة تدل على الكثرة ، وجب أن تدخل علـى النكرة التـى تدل علـى الكثرة ليصح فيها معنى التقليل . (٢٩)

وقال ابـن يعيش : " وأمـا كونهـا لا تدخـل إلا علـى نكـرة ، فلأنهـا تدخل على واحد يدل على أكثر منه فجرى مجرى التمييز ، ألا ترى أن معنـى قولك رُبَّ رجل يقول ذلك : قلّ من يقول ذلك من الرجال ؛ فلذلك اختصت بالنكرة ، دون غيرها ، ولأنها نظيرة (كم) إذا كـانت (كـم) للتكثـير و (رُبَّ) للتقليـل ، والتكثيـر والتقليـل لا يتصـوران فـى المعارف " (٣٠)

وأمـا دليلهـم : " والثـالث ، أنهـا لا تعمـل إلا فـى نكـرة موصوفـة ، وحروف الجر تعمل فى النكرة موصوفة وغير موصوفة " .

فيرد بأنهم جعلوا ذلك عوضا عن حذف الفعل الذى تتعلق به ، وقد يظهر ذلك الفعل فى ضرورة الشعر . (٣١)

وأما دليلهم : " والرابـع ، أنـه لا يجوز عندكم إظهـار الفعل الـذى تتعلق به ، وكونه على خلاف الحروف فى هذه الأشياء دليـل علـى أنـه ليس بحرف " .

فيرد بأنهم فعلوا ذلك لأنه جواب وقد علم فحذف ، وربمـا جـيء بـه توكيدًا وزيادة فى البيان ، فتقول : رُبَّ رجلٍ عالم قد أتيت ، فنجعل هذا هو الفعل الذى تعلقت به (رُبَّ) حتى يكون فـى تقديره : برجـل عـالم مررت .

---

(٢٩) الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢ / ٨٣٤ .

(٣٠) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٢٧ .

(٣١) الإنصاف ٢ / ٨٣٤ .

وقد رده صاحب الإنصاف بقوله : " قلنا فعلوا ذلك إيجازا أواختصارا ألا ترى أنك قلت : رُبَّ رجلٍ يعلم ، كان التقدير فيه : رُبَّ رجل يعلم أدركت أو لقيت ، فحذف لدلالة الحال عليه " . (٣٢)

وأما دليلهم : " إنه يدخله الحذف ، والحذف لا يدخل الحرف " .

فيرد بانه قد جاء الحذف فى الحرف ، فإن (أنّ) المشددة يجوز تخفيفها وهى حرف .

وقد نقل الكسائى - زعيمهم - عن أهل الحجاز (سَو أفعل) بحذف الفاء فى غير ضرورة . (٣٣)

وكذلك حكى أبو العباس أحمد بن يحيى من الكوفيين فى (سَوْفَ): سَفَ أفعلُ ، وسَوْ أفعل ، فحذفتم الواو من الأولى ، والفاء من الثانية .

وإذا ثبت أن الحرف يدخله الحذف فى كلام العرب عن طريقتهم فقد تناقض كلامهم وانتفى كون دخول الحذف فى (رُبَّ) دليلا على أنها اسم . (٣٤)

وقد صوب ابن يعيش مذهب البصريين ، حيث قال : " وقد ذهب الكسائى ومن تابعه من الكوفيين إلى أن (رُبَّ) اسم مثل (كم) واعتلوا بما حكوه عن بعض العرب أنهم يقولون : (رُبَّ رجلٍ ظريف) برفع (ظريف) على أنه خبر عن (رُبَّ) ... والصواب ما بدأنا به ، وهو مذهب البصريين لما ذكرناه من الأدلة ، وأما ما تعلقوا به من قول

---

(٣٢) الإنصاف ٢ / ٨٣٤ .

(٣٣) انظر الجنى الدانى صـ ٤٥٨ .

(٣٤) انظر الإنصاف ٢ / ٨٣٤ والجنى الدانى ٤٥٨ واللسان (سوف) .

بعض العرب : رُبَّ رجل ظريف برفع (ظريف) فهو شاذ " [٣٥] ، وعند ابن السراج هو من قبيل الغلط والتشبيه ، يريد : التشبيه بـ (كم) حيث قال : " وحكى عن الكسائى - أوغيره من القدماء - أن بعض العرب يقول : رُبَّ رجلٍ ظريف ، فترفع (ظريفا) تجعله خبرا لـ(رُبَّ) ومن فعل هذا فقد جعلها اسما ، وهذا إنما يجئ على الغلط والتشبيه " [٣٦]

---

(٣٥) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٢٧ .

(٣٦) الأصول فى النحو ١ / ٤١٨ .

المبحث الثالث

إعراب (رُبَّ) وتعلّقها

وفيه مطلبان :

الأول : إعراب (رُبَّ) :

اختلف النحويون فى إعراب (رُبَّ) والمجرور بها تبعا لخلافهم السابق فيها هل هى حرف أو اسم :

فالفريق القائل بأنها حرف : يرى بعضه أن موضع (رُبَّ) وماعملت فيه نصب ، كما يكون الجار والمجرور فى موضع نصب فى قولك : بزيد مررتُ ، وذلك لأنها حرف أصلى على ما يظهر من قول ابن السراج : " رُبَّ : حرف جر ، وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصلا له إلى المجرور كأخواته إذا قلت : مررتُ برجلٍ ، وذهبت إلى غلامٍ لك ، ولكنه لما كانت خبرا فجعل له صدر الكلام ، كما جعل لـ(كم) وأخر الفعل والفاعل ، فموضع (رُبَّ) وما عملت فيه نصب ، كما أن الباء ومن وما عملتا فيه نصب إذا قلت مررت بزيد وأخذت من ماله " (١)

وفى المغنى : " وزعم الزجاج وموافقوه أن مجرورها لا يكون إلافى محل نصب " . (٢)

---

(١) الأصول فى النحو ١ / ٤١٦ .

(٢) مغنى اللبيب ١ / ١٣٧ وانظر الهمع ٤ / ١٨٢ .

ويرى البعض بناء على أنها زائدة فى الإعراب أن محل مجرورها على حسب العامل بعدها فهو نصب فى نحو : رُبَّ رجلٍ صالح لقيت ، ورفع فى نحو : رُبَّ رجل عندى ، ورفعٌ أو نصب فى نحو : رُبَّ رجلٍ صالح لقيته .

وهو المختار ؛ لأن من قال : إنها لا تكون إلا فى محل نصب دائما يستوجب تقدير عامل للنصب ، إذا لم يكن فى اللفظ ما يصلح لعمل النصب وهو تكلف لا داعى إليه ، وقد صوبه ابن هشام بقوله : " وتنفرد (رُبَّ) بأنها زائدة فى الإعراب دون المعنى ، فمحل مجرورها فى نحو : رُبَّ رجلٍ صالحٍ عندي رفع على الابتدائية .

وفى نحو : رُبَّ رجل صالح لقيت ، نصب على المفعولية .

وفى نحو : رُبَّ رجل صالح لقيته ، رفع أو نصب ، كما فى قولك: هذا لقيته ، ويجوز مراعاة محله كثيرا وإن لم يجز نحو : مررت بزيدٍ وعمرا – إلا قليلا قال :

وسِنٍ كسُنَّيقٍ سَنَاءً وسُنَّماً

ذَعَرْتُ بِمِدْلاجِ الهجير نَهُوضِ [٣]

فعطف (سُنَّما) على (سِنٍّ) ...

---

(٣) البيت من الطويل ، وقائله امرؤ القيس ، وسنيق : اسم جبل بعينه ، وسناء : ارتفاعا . والسُّنَّم : بقرة الوحش . وذعرت : أخفت . ومدلاج الهجير : أراد به فرساً كثير العرق فى وقت الهاجرة . وأراد ذعرت بهذا الفرس النهوض ثورا وبقرة عظيمة .
وانظر ديوان امرئ القيس ١٢٨ والمغنى ١/ ١٣٦ وشرح شواهد للسيوطى ١٣٧ وح الدسوقى على المغنى ١/ ١٤٨ والهمع ٤/ ١٨٢ واللسان (سنق) والتهذيب المادة نفسها .

وزعم الزجاج وموافقوه أن مجرورها لا يكون إلا فى محل نصب ، والصواب ما قدمناه " (٤)

أما الفريق القائل بأنها اسم – فالظاهر أنها فى موضع اسم مرفوع أو منصوب عند الكوفيين والأخفش فى أحد قوليه ، ومعهم ابن الطراوة وفى موضع مبتدأ لا خبر له عند الرضى .

فالكوفيون والأخفش فى أحد قوليه – ومعهم ابن الطراوة قالوا : إنها اسم مثل (كم) ومحلها رفع بالابتداء فى نحو : رُبَّ رجلٍ كريم لقيته .

ومحلها نصب على المصدر فى نحو : رُبَّ ضربٍ ضربت ، مثل : كم ضربةٍ ضربت . وعلى الظرفية فى نحو : رُبَّ يومٍ سرت ، مثل كم يوم سرت . وعلى المفعولية فى نحو : رُبَّ رجلٍ ضربت مثل : كم رجلٍ ضربت . (٥)

ويقول ابن يعيش : " وقد ذهب الكسائى ومن تابعه من الكوفيين إلى أن (رُبَّ) اسم مثل (كم) واعتلوا بما حكوه عن بعض العرب أنهم يقولون : رُبَّ رجل ظريف – برفع (ظريف) على أنه خبر عن (رُبَّ) " (٦)

وفى الجنى : " وذهب الكوفيون والأخفش فى أحد قوليه إلى أنها اسم يحكم على موضعه بالإعراب ، ووافقهم ابن الطراوة ، واستدلوا على اسميتها بالإخبار عنها فى قول الشاعر :

---

(٤) مغنى اللبيب ١/ ١٣٦ – ١٣٧ وح الدسوقى على المغنى ١/ ١٤٨ .

(٥) انظر الخزانة ٩ / ٥٦٤ .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٢٧ وانظر الأصول فى النحو ١/ ٤١٨ .

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن

عار عليك ورُبَّ قتل عار " (٧)

فـ (رُبَّ) فى البيت مبتدأ فى محل رفع – على مذهبهم – وقتل : مضاف إليه مجرور و(عار) خبر .

وقال الرضى : " ويقوى عندى مذهب الأخفش والكوفيين – أعنى كونها اسما – فـ (رُبَّ) مضاف إلى النكرة ، فمعنى (رُبَّ) فى أصل الوضع قليل من هذا الجنس كما أن معنى (كم) كثير من هذا الجنس ، وإعرابه رفع أبدًا على أنه مبتدأ لا خبر له " (٨)

فالإمام الرضى وإن وافق الكوفيين والأخفش فى أحد قوليه – فى أنها اسم فقد خالفهم فى أنها عنده مبتدأ لا خبر له .

وقد دفع البغدادى ما ذهب إليه بقوله : " وهذا لا يتمشى له فى نحو: كم ضربةٍ ضربت ، ولا يطرد له فى المكفوفة بـ (ما) كقوله تعالى ﴿ ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ (٩) كما اعترف به وجعلها فى هذا حرف ، وجعلها نوعين بحسب الاستعمالين مع إتحاد المعنى تعسف لا ضرورة تدعو إليه " (١٠)

---

(٧) الجنى الدانى ٤٣٩ وسبق تخريج البيت صـ٣٠٣ ح ١٨ من المبحث الثانى .

(٨) شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٠٨ .

(٩) الآية الثانية من سورة الحجر .

(١٠) الخزانة ٩ / ٥٦٤ ، ٥٦٥ .

المطلب الثانى : تعلّق (رُبَّ) :

اختلف النحويون فى تعلّق (رُبَّ) بعاملٍ على النحو التالى :

ذهب الرمانى وابن طاهر إلى أن (رُبَّ) لا تتعلق بشيءٍ كالحروف الزائدة ، وهو ما عليه ابن هشام حيث استثناه من قولهم : (لابد لحرف الجر من متعلق) حيث قال : " يستثنى من قولنا (لابد لحرف الجر من متعلق) .

(رُبَّ) فى نحو : رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيته أو لقيت ؛ لأن مجرورها مفعول فى الثانى ، ومبتدأ فى الأول ، أو مفعول على حد – زيداً ضربته ، ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار ؛ لأن (رُبَّ) لها الصدر من بين حروف الجر ، وإنما دخلت فى المثالين لإفادة التكثير أو التقليل لا لتعدية عامل ، هذا قول الرمانى وابن طاهر " . [(١١)]

وذهب الجمهور إلى أنها تتعلق كسائر حروف الجر ، وأن التعلق بالعامل الذى يكون خبرا لمجرورها أو عاملا فى موضعه ، أو مفسرًا له قال ابن يعيش : " ولابد لـه – أى رُبَّ – من فعلٍ يتعلق بـه كالباء وغيرها من حروف الجر ، تقول : رُبَّ رجلٍ يقول ذلك لقيت ، أوأدركتُ – فموضع (رُبَّ) وما انجر به نصب ، كما يكون الجار والمجرور فى موضع نصب فى قولك : بزيد مررت ويقول ذلك صفة لرجل " [(١٢)]

---

(١١) مغنى اللبيب ١ / ٤٤١ – ٤٤٢ وانظر الهمع ٤ / ١٨٢ .

(١٢) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٢٨ .

وقال المرادى : " من خصائص (رُبَّ) أنها يلزم تصديرها فلاتتعلق إلا بمتأخر عنها ، كقولك : رُبَّ رجل عالم لقيتُ ، فموضع المجرور بها نصب كما يكون موضع المجرور فى قولك : بزيد مررت، وإنما وجب تصديرها ، لأن التقليل كالنفى ، فلا يقدم عليه مافى حيزه " (١٣)

وقد دفع ابن هشام قول الجمهور فى أن (رُبَّ) حرف جر مُعد بقوله : " وقال الجمهور : إنّ (رُبَّ) فى قوله : رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيته، أو لقيت ، حرف جر مُعد .

فإن قالوا إنها عدّت العامل المذكور فخطأ ، لأنه يتعدى بنفسه ، ولاستيفائه معموله فى المثال الأول .

وإن قالوا : عدّت محذوفا تقديره : حصل أو نحوه ، كما صرح به جماعة ، ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به فى وقت " (١٤)

---

(١٣) الجنى الدانى ٤٥٣ .

(١٤) المغنى ٢ / ٢٤٢ ، وانظر الهمع ٤ / ١٨٢ .

المبحث الرابع

لغات (رُبَّ)

ورد فى ضبط (رُبَّ) سبع عشرة لغة ، أهمها :

(رُبَّ) بضم الراء وتشديد الباء مفتوحة – وهى المشهورة [(١)] ، وجعلها ابن يعيش الأصل فى هذه اللغات حيث قال : " وفيها – أى رُبَّ– لغات قالوا : رُبَّ – الراء مضمومة ، والباء مشددة – وهو الأصل فيها ؛ إذ لو كان أصلها التخفيف لم يجز التشديد فيها إلا فى الوقف أو ضرورة الشعر نحو قوله :

مثل الحريق صادف القصبا [(٢)]

وليس الأمر كذلك فى (رُبَّ) فإنها تستعمل مشددة فى حال الاختيار وسعة الكلام ، وفى الوصل والوقف " . [(٣)]

– (رَبَّ) بفتح الراء وتشديد الباء مفتوحة .

– (رُبَ) بضم الراء وفتح الباء خفيفة ، وقال ابن يعيش : " ويحتمل ذلك وجوها :

---

(١) انظر جواهر الأدب ٤٥٧ .

(٢) البيت من مشطور الرجز، وقائله رؤبه ، وينسب لغيره.وانظره فى المحتسب ١/ ٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٩٤ ، ٨/ ٣١ ، ٩/ ٦٨ ، ٨٢ وشرح شواهد الشافية ١٣٠ والعينى ٤/ ٥٨٩ وشرح التصريح ٢/ ٣٤٦ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٣١ .

أحدهـا – أنهـم حذفـوا إحـدى البـائين تخفيفـا ؛ كراهيـة التضعيـف ، وكان القياس إذا خففت تسكين آخرها ، لأنه لـم يلتـق فيهـا سـاكنان كمـا فعلوا بـ (أن) ونظائرها حين خففوها إلا أن المسموع (رب) بـالفتح نحو قول الشاعر :

أزهير إن يشيبِ القذالُ فإنه

رُبَّ هيضلٍ لجبٍ لففت بهيضلِ [٤]

كأنهم أبقوا الفتحة مع التخفيف ؛ دلالة وأمارة على أنها كانت مثقلة مفتوحة . ويمكن أن يكون إنما فتح الآخر من (رب) لأنـه لمـا لحقـه الحذف وتاء التأنيث أشبهت الأفعال الماضية ففتحت كفتحها

وقيل : إنهم لما استثقلوا التضعيف حذفوا الحرف السـاكن ؛ لضعفـه بالسكون " [٥]

– و(رُبُ) بضم الراء والباء – كأنهم أتبعوا الضم الضم .

– و(رَبَ) بفتـح الـراء اتباعـا لفتحـه البـاء – كمـا قـالوا : ﴿الحمـد للهِ﴾[٦]

فاتبعوا الكسر الكسر مخففة ومشددة .

– و(رُبَّتْ) بضم الراء وتشديد البـاء مفتوحـة – مـع تـاء التـأنيث الساكنة .

---

(٤) البيت سبق ذكره صـ ٢٩٢ح ٣٣ من المبحث الأول .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٣١ .

(٦) انظر المحتسب لابن جنى ١/ ٣٧ واتحاف فضلاء البشر للبنا ١/ ٣٦٣ .

- و(رُبَتْ) بضم الراء وتخفيف الباء مفتوحة - مع تاء التأنيث الساكنة .

- و(رَبَّتْ) بفتح الراء وتشديد الباء مفتوحة مع تاء التأنيث الساكنة .

- و(رَبَتْ) بفتح الراء وتخفيف الباء مفتوحة مع تاء التأنيث الساكنة.

- و(رُبَّتَ) بضم الراء وتشديد الباء مفتوحة مع تاء التأنيث المتحركة.

- و(رَبَّتَ) بفتح الراء وتشديد الباء مفتوحة مع تاء التأنيث المتحركة.

- و(رُبَتَ) بضم الراء وتخفيف الباء مفتوحة مع تاء التأنيث المتحركة .

- و(رَبَتَ) بفتح الراء وتخفيف الباء مفتوحة مع تاء التأنيث المتحركة .

فألحقوا (رُبَّ) تاء التانيث ، كما قالوا : ثُمتَ ، قال الشاعر :

ماويّ يارُبَّتما غارة

شعْواء كاللذْعةِ بالميسَمِ [٧]

وقال الآخر :

---

(٧) البيت سبق ذكره صـ٢٩٢، ٣٤٦ .

ياصاحبا رُبَّتَ إنسان حسن

يسأل عنك اليوم أو تسأل عنْ (٨)

وقال ابن أحمر :

ورُبَّتَ سائلٍ عَنِّي حفيٍّ

أعارت عَيْنُه أم لم تعارا (٩)

وفى اللسان : " وتدخل – أى رُبَّ – عليه التاء ، فيقال : رُبَّتَ رجلٍ ورَبَّتَ رجلٍ " (١٠)

وقال ابن يعيش : " وهذه التاء تلحق (رُبَّ) ساكنه كما تلحق الأفعال ومتحركة كما تلحق الأسماء ، فتقول : (رُبَّتْ) بالسكون ، و(رُبَّتَ) بالفتح ، فقياس من أسكنها أن يقف عليها بالتاء كما يقف على ضربت .

وقياس منْ حركها أن يقف عليها بالهاء كما يقف على كيه ونية"(١١)

و(رَبْ) بضم الراء وفتحها مع سكون الباء مخففة .

و (رُبْ) بضم الراء وفتحها مع سكون الباء مخففة .

---

(٨) أورده أبو زيد فى نوادره ولم ينسبه صـ ١٠٣ وانظر شرح ابن يعيش ٨ / ٣٢ والأزهية ٢٦٢ والضرائر ٣١٨ .

(٩) البيت من الوافر ، وانظره فى آمال ابن الشجرى ٢/ ٣٠٢ والأزهية ٢٦٢ وأدب الكاتب ٣٩٨ وشرح ابن يعيش ١٠/ ٧٥ والمخصص ١/ ١٠٣ – ١٤/ ٦٥ واللسان (عور) والمنصف ١/ ٢٦٠ .

(١٠) اللسان ١٥٥١ (ربب) وانظر القاموس المحيط ١ / ٧٣ المادة نفسها .

(١٢) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٣٢ .

و (رَبْ) بالتخفيف وسكون الباء على القياس ، حذفوا المتحرك ؛ لأنه أبلغ فى التخفيف ولتطرفه ، وأبقوا الساكن على حاله .

قال الكسائى : " يلزم من خفف فألقى إحدى البائين أن يقول :

رُبْ رُجلٍ - فيخرجه مخرج الأدوات ، كما تقول : لِمَ صنعتَ ؟ ولِمْ صنعت ؟ ... وماأشبه ذلك . وقال : أظنهم إنما امتنعوا من جزم الباء لكثرة دخول التاء فيها فى قولهم : رُبَّت رجلٍ ، ورُبَتَ رجلٍ .

يريد الكسائى : أن تاء التأنيث لايكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، أو فى نية الفتح ، فلما كانت تاء التأنيث تدخلها كثيرا امتنعوا من إسكان ماقبل هاء التأنيث ، وآثروا النصب ، يعنى بالنصب : الفتح .

قال اللحيانى : وقال لى الكسائى : إن سمعت بالجزم يوما فقد أخبرتك يريد : إن سمعت أحداً يقول : رُبْ رجلٍ - فلا تنكرة ، فإنه وجه القياس " . [١٢]

فالكسائى يرى أن أصلها تخفيف الباء مع تسكينها ، فتكون من الثنائى وضعا ، وهو مازعمه ابن فضّال المجاشعى أيضا كما جاء فى الهمع :" وزعم أبو الحسين على بن فضال المجاشعى فى كتاب الهوامل والعوامل [١٣] : أنها ثنائية الوضع ساكنة الثان كـ (هَلْ ، وبَلْ ، وقَدْ) وأن فتح الباء مخففة دون الباء ضرورة لالغة ، وأن فتح الراء مطلقا - أى فى الجميع مشددا ومخففاً مع التاء ودونها شاذ ،

---

(١٢) اللسان ١٥٥٢ (ربب) .

(١٣) لم أعثر عليه ، ولعله من الكتب المفقودة .

والجمهور على أنها ثلاثية الوضع وأن التخفيف المذكور وفتح الراء لغة معروفة " . (١٤)

وهذا يظهر مافى مذهب الكوفيين من تناقض فى القول باسميتها إلاإذا استثنينا الكسائى منهم ، وإلا فما وجه قوله : " فإنه وجه القياس "

إذ لو كانت عنده اسما لما كان لتسكينها وجه :

– و (رُبُّ) بضم الراء والباء مشددة .

– و (رُبَّتَا) بضم الراء وتشديد الباء مفتوحة وبعدها تاء مفتوحة بعدها ألف . **فهذه سبع عشرة لغة وردت فى (رُبَّ)** وقد ذكرها المرادى فى قوله : " واعلم أن (رُبَّ) فيه لغات ... وهى سبع عشرة لغة ، وهى : (رُبَّ) بضم الراء وفتحها ، كلاهما مع تخفيف الباء وتشديدها مفتوحة فهذه أربع . و(ربتْ) بالأوجه الأربعة مع تاء التأنيث الساكنة ، و(ربتَ) بالأوجه الأربعة مع تاء التأنيث المتحركة . و(رَبْ) بضم الراء وفتحها مع إسكان الباء . و(رُبُ) بضم الراء والباء معا مشددة ومخففة ، وربتا " (١٥) .

وقد حكاها ابن هشام ماعدا (ربتا) حيث قال : " وفى (رُبَّ) ست عشرة لغة : ضم الراء وفتحها ، وكلاهما مع التشديد والتخفيف ، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة أو متحركة ، ومع التجرد منها ،

---

(١٤) الهمع ٤ / ١٧٣ وانظر روح المعانى للألوسى ١٤/ ٤ .
(١٥) الجنى الدانى صـ ٤٤٧ – ٤٤٨ .

فهذه اثنتا عشرة ، والضم والفتح مع إسكان البـاء ، وضم الحرفين مـع التشديد ومع التخفيف " . (١٦)

---

(١٦) مغنى اللبيب لابن هشام ١ / ١٣٨ وح الدسوقى عليه ١ / ١٤٩ .
وانظر جواهر الأدب ٤٥٧ وشرح ابن يعيش ٨/ ٣١ - ٣٢ والجنى الدانى ٤٤٧ - ٤٤٨ واللسـان (ربب) والقاموس ١/ ٧٣ فـى المـادة نفسـها والهمـع ٤/ ١٧٢ - ١٧٣ وروح المعانى للألوسى ١٤/ ٤ والجر علم الأسماء صـ ١٤١ .

المبحث الخامس

حذف (رُبَّ)

يجوز حذف (رُبَّ) لفظا مع إبقاء عملها ومعناها كما كانت ، قال سيبويه : " وإذا أعملت العرب شيئا مضمرا لم يخرج عن عمله مظهرا في الجر والنصب والرفع ، تقول : وبلدٍ ، تريد : ورُبَّ بلدٍ " (١)

وهذا الحذف قياسي بعد ثلاثة أحرف ، وهي : الواو والفاء وبل ، ولكنه بعد الواو أكثر ، وبعد الفاء كثير ، وبعد (بل) قليل بالنسبة للحرفين الآخرين ، ومع التجرد أقل ، قال ابن مالك : " يجر بـ (رُبَّ) محذوفة بعد الفاء كثيرا ، وبعد الواو أكثر ، وبعد (بل) قليلا ، ومع التجرد أقل " . (٢)

مثال ذلك بعد الواو قول امرئ القيس :

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله

عليّ بأنواع الهموم ليبتلي (٣)

---

(١) الكتاب ١ / ١٠٦ .

(٢) التسهيل صـ ١٤٨ وانظر الجنى الداني صـ ٤٥٤ .

(٣) البيت من الطويل من معلقة امرئ القيس المشهورة . وكموج البحر : أي في كثافة ظلمته ، شبه الليل بموج البحر في شدة هوله ، وسدوله : واحدها سدل : وهو الستر . والشاهد في قوله (وليلٍ) حيث جر (ليل) بـ (رُبَّ) المحذوفة بعد الواو . وانظر شرح الألفية لابن الناظم ١٥٣ وللمرادي ٢/ ٢٣٣ والأشموني ٢/ ٣٠٠ .

وقول رؤبة :

وقاتم الأعماق خاوى المخترق [٤]

ومثاله بعد الفاء قول امرئ القيس :

فمثلِكِ حُبلى قد طرقْتُ ومُرْضعٍ

فألهيتُها عَن ذى تمائم مُغْيَلِ [٥]

وقول ربيعة بن مقروم الضبى :

وإن أهلك فذى حنق لظاه

علىّ يكاد يلتهب التهابا [٦]

وقول المنتخل مالك بن عويمر :

فإما تعرِض أميم على

وينزعك الوشاة أولو النِّباطِ

---

(٤) البيت تقدم ذكره صـ ٢٩٧ح ٥٤ من المبحث الأول .

(٥) البيت من الطويل من معلقة امرئ القيس . وانظر ديوانه صـ ١٢ والكتاب ١/ ٢٩٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١١٨ والجنى الدانى صـ ٥ وح الدسوقى على المغنى ١٤٨ والخزانة ٢/ ٣٣٤ ، ١٠/ ٢٧ وح الصبان ٢/ ٢٣٨ وارتشاف الضرب ٢/٤٦١.

(٦) البيت من الوافر ، وانظر شرح عيون الإعراب ١٩٠ والنكت الحسان ١١٣ وارتشاف الضرب ٢/ ٤٦١ والمغنى بحاشية الدسوقى ١/ ١٧٦ وشرح أبياته للبغدادى ٤/ ٢٠ ، ٣٤ والخزانة ٢/ ٢٠١ – ٤/ ٢١٠ والحماسة بشرح المرزوقى ٢/ ٥٤٢ .

فحُورٍ قد لهوتَ بهنّ عِينٍ

نواعمَ فى المُرُوطِ وفى الرِّياطِ [٧]

– ومثال الحذف بعد (بل) قول رؤبة :

بل بلدٍ ملءُ الفِجَاج قَتَمُهْ

لايشترى كتانه وجهرمُه [٨]

وقوله أيضا :

بل بلد ذى صُعُد وأصبابْ [٩]

---

(٧) البيتان من الوافر ، وينزغك : يوسوس لك . وأولو النباط : الذين يستنبطون الأخبار ويستخرجونها . وفحور : بضم الحاء : جمع حوراء : وهى الشديدة بياض العين الشديدة سوادها . وعين – بكسر العين – جمع عيناء : وهى الواسعة العين . والمروط : جمع – مرط – بكسر الميم وهو إزار له علم . والرِّياط – جمع ريطة – بكسر الراء وسكون الياء : وهى الملاءة وقوله (فحور) على إضمار (رُبَّ) بعد الفاء – أى رب حور، والجر فيه بـ (رُبَّ) المضمرة .

(٨) البيت من الرجز ، والفِجاج – جمع فج : وهو الطريق الواسع . وقَتَمُهُ : الغبار وجهرمه : البساط وقيل: أصله جهرمية بياء نسبة إلى جهرم : وهو بلد بفارس فحذف ياء النسب . وقد جر (بلد) فى قوله (بل بلد) بـ (رُبَّ) المحذوفة بعد (بل)

وانظر الجنى الدانى ٢٣٧ وشرح المرادى للألفية ٢/ ٢٣٣ والإنصاف ٢/ ٣٠٥ والمغنى ١/ ١٠٣ وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٩ وابن الناظم ١٥٣ والهمع ٢/ ٣٦ واللسان (جهرم)

(٩) هذا رجز لرؤبة من أرجوزة يمدح بها مسلمه بن عبد الملك . وانظر ديوانه ٦ وارتشاف الضرب ٢/ ٤٦١ والمغنى بحاشية الدسوقى ١/ ١٣٨ وشرح أبياته للبغدادى ٣/ ١٨٩ وح الصبان على الأشمونى ٢/ ٢٣٧ ومعجم مقاييس اللغة ٣/ ٢٨٠ واللسان (صبب) .

وقول سؤر الذئب :

بل جَوْزِ تيهاء كظهر الحَجَفَتْ (١٠)

ومثال حذف (رُبَّ) مع التجرد من هذه الأحرف قول جميل بن معمر .

رسْمِ دارٍ وقفتُ في طللِهْ

كِدْتُ أَقضي الحياة من جَلَلِهْ (١١)

---

(١٠) البيت من مشطور الرجز من أرجوزة لسؤر الذئب .
وانظر الإنصاف ١/ ٣٧٩ وسر الصناعة ١/ ١٧٧ والخصائص ١/ ٣٠٤ وشرح ابن يعيش ٢/ ١٢٨- ٩/ ٨١ وشرح شواهد الشافية صـ ٢٠٠ والمساعد ٢/ ٢٩٦ واللسان (حجف) .

(١١) البيت من الخفيف . والرسم : ما لصق بالأرض من آثار الديار .
والطلل : ما شخص وارتفع من آثارها كالوتد . ومن جلله : من عظمه ، وقيل معناه : من أجله . والشاهد في (رسم دار) حيث جر (رسم) بـ (رُبَّ) المحذوفة ولم يتقدمها شيء وهو قليل جدًا .
وانظر شرح ابن يعيش ٨/ ٥٢ والإنصاف ١/ ٣٧٨ والخصائص ١/ ٢٨٥ ورصف المباني ٢٦٩ والجنى الداني ٤٥٥ وشرح عيون الإعراب ١٩٠ والمغنى ١٢٩ - ١٤٥ وشرح شواهده للسيوطى ٣٦٥ - ٤٠٣ وشرح أبياته للبغدادى ٣/ ٨٢ - ١٩٠ والخزانة ٤/ ١٩٩ وشرح الألفية للمرادى ٢/ ٢٣٣ وابن الناظم ١٤٦ وابن عقيل ٢/ ٢٩ والحجة لابن خالويه ١١٩ وعمدة الحافظ ٢٧٤ والهمع ٢/ ٣٧ وشرحالأشمونى ٢/ ٨ واللسان (غيل) .

وقد وصف الرضي حذف (رُبَّ) مع التجرد من الأحرف الثلاثة بالشذوذ حيث قال : " ويحذف حروف الجر قياسا مع بقاء عملها إذا كان الجار (رُبَّ) بشرطين :

أحدهما : أن يكون ذلك في الشعر خاصة .

والثاني : أن تكون بعد الواو والفاء وبل .

وأما حذفها من دون هذه الحروف نحو :

رسمِ دارٍ وقفتُ في طلَلِه

كدتُ أقضي الحياةَ من جلَلِه [١٢]

فشاذ في الشعر أيضا " [١٣]

س – هل هذه الأحرف هي التي تعمل الجر أم (رُبَّ) المحذوفة ؟

جـ – اختلف النحويون في ذلك :

أما بالنسبة لـ (واو) رُبَّ :

فذهب أبو العباس المبرد والكوفيون [١٤] إلى أنها حرف جرّ ، لنيابتها عن (رُبَّ) وأن الجر بها لا بـ (رُبَّ) المحذوفة ، واستدل المبرد على ذلك بافتتاح القصائد بها كقوله :

---

(١٢) تقدم تخريجه في ح ١١ .

(١٣) شرح الكافية للرضي ٢/٣١٠ .

(١٤) انظر المقتضب ٢/٣١٩ ، ٣٤٧ والجنى الداني ١٨٥ والإنصاف ١/٣٧٦ وارتشاف الضرب ٢/٤٦٢ وشرح الألفية للمرادي ٢/٢٣٤ والمغني ٤٧٣ .

وقاتم الأعماق خاوى المخترق [١٥]

وقد رده المرادى بقوله : " والصحيح أن الجر بـ (رُبَّ) المحذوفة لا بالواو ، ولأن الواو أسوة الفاء وبل ، قال ابن مالك : ولم يختلفوا فى أن الجر بعدها بـ (رُبَّ) المحذوفة ، والواو المذكورة عاطفة ، ولاحجة له فى افتتاح القصائد بها على أنها غير عاطفة لإمكان إسقاط الراوى شيئاً من أولها ، ولإمكان عطفها على بعض ما فى نفسه " [١٦]

واستدل الكوفيون بأن الواو قد نابت عن (رُبَّ) فلما نابت عن (رُبَّ) وهى تعمل الخفض فكذلك الواو لنيابتها عنها وصارت كواو القسم فإنها لما نابت عن الباء عملت الخفض كالباء ، فكذلك الواو وههنا لما نابت عن (رُبَّ) عملت الخفض كما تعمل (رُبَّ) . [١٧]

ورد ابو البركات بن الأنبارى ماذهب إليه المبرد والكوفيون بقوله : "والذى يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنها تضمر بعد (بل) قال الشاعر :

بل جوز تيهاء كظهر الحَجَفَتْ [١٨]

أراد بل رُبَّ جوز ، ولا يقول أحد إن (بل) تجر ، وكذلك تضمر بعد الفاء قال الشاعر :

فحُورٍ قد لهوت بهن عينٍ [١٩]

---

(١٥) تقدم ذكره ص ٢٩٧ح ٥٤ من المبحث الأول .
(١٦) الجنى الدانى ص ١٥٤– ١٥٥ .
(١٧) انظر الإنصاف ص ٣٧٦ – ٣٧٧ .
(١٨) تقدم ذكره ص٣٢٨ح ١٠ من المبحث الخامس .
(١٩) تقدم ذكره ص٣٢٧ ح ٧ من المبحث الخامس .

وليست نائبة عنها ولا عوضا منها " . [٢٠]

– وذهب الجمهور من النحويين [٢١] إلى أن (واو) رُبَّ لاتعمل وإنما العمل لـ (رُبَّ) مقدرة ، وذلك لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل شيئا ؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا ، وحرف العطف غير مختص ، فوجب أن لا يكون عاملا ، وإذا لم يكن عاملا وجب أن يكون العامل (رُبَّ) مقدرة .

والمختار ما ذهب إليه الجمهور من النحويين فى أن (الواو) عاطفة وليست نائبة عن (رُبَّ) ولا عوضا عنها ، وأن (رُبَّ) مضمرة بعدها ؛ وذلك لأنه يحسن ظهورها معها ، فيقال : ورُبَّ بلدٍ ، ولوكانت عوضا لما جاز ظهورها معها لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض ، ألا ترى أن واو القسم لما كانت عوضا عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما ، فلا يقال : وبالله لأفعلن ، وتجعلهما حرفى قسم ، فلما جاز الجمع بين الواو ورُبَّ – دل على أنها ليست عوضا عنها ، وأنها واو عطف [٢٢] .

قال ابن يعيش : " فالخفض فى الحقيقة ليس بالواو بل بتقدير (رُبَّ) لأنَّ الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يختص ، وإنما يدخل على

---

(٢٠) الإنصاف ١/٣٧٩ – ٣٨٠ .

(٢١) انظر المقتضب ٢/٣١٩ ، ٣٤٧ والجنى الدانى ١٨٥ والمغنى ٤٧٣ وشرح عيون الإعراب ١٩٠ والإنصاف ١/٣٧٦ ومابعدها وارتشاف الضرب ٢/٤٦١ – ٤٦٢

(٢٢) انظر الإنصاف ١/٣٨١ .

كل واحد من الاسم والفعل ، والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه " . (٢٣)

وقال أبو حيان : " وواو (رُبَّ) هي في الأصل حرف عطف ؛ ولذلك لا تدخل عليها واو العطف ، إذ هي جواب لسؤال ملفوظ به أومقدر " (٢٤)

وقال ابن هشام (٢٥) : " ويوضح كونها عاطفة أنّ (واو) العطف لاتدخل عليها كما تدخل على (واو) القسم ، قال :

وَوَ الله لولا تمرُهُ ماحببته " (٢٦)

وقد صححه الأكثرون ، قال أبو حيان : " وأما الواو فذهب المبرد والكوفيون إلى أن الجر بها : " والصحيح أنه بـ (رُبَّ) المضمرة ، وهو مذهب البصريين " (٢٧) وقال المرادي : " والصحيح أن الجر بـ(رُبَّ) المحذوفة لا بـ (الواو) " . (٢٨)

---

(٢٣) شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٢ .

(٢٤) ارتشاف الضرب ٤٦٢/٢ .

(٢٥) المغني ٣٦١/٢ .

(٢٦) هذا صدر بيت من الطويل ، وقائله : غيلان بن شجاع ، وعجزه :

ولا كان أدنى من عُبيدٍ ومُشْرِقِ

وانظر الخصائص لابن جني ٢٢٠/٢ وشرح ابن يعيش ١٣٨/٧ والمغني ٣٦١/٢ وشرح شواهده للسيوطي ٢٦٤ واللسان (حبب) .

(٢٧) ارتشاف الضرب ٤٦٢/٢ وانظر شرح المرادي للألفية ٢٣٤/٢ .

(٢٨) الجنى الداني ص ١٥٤ .

وقـال ابـن هشـام فـى (واو) رُبَّ : " والصحيـح أنهـا (واو) العطف، وأن الجر بـ (رُبَّ) محذوفة خلافا للكوفيين والمبرد " [٢٩] .

وأما بالنسبة للفاء وبل فلا خلاف بيـن النحويين فـى أن الجـر ليس بهما بل بـ (رُبَّ) المقدرة بعدهما ، قال المجاشعى : " ولا أحد يقـول إن بل والفاء يجران " [٣٠] وقال ابن مـالك : " وليس الجـر بالفـاء وبـل باتفاق " [٣١] .

وقال الرضى : " وأما الفاء وبل فـلا خـلاف عندهم أن الجـر ليس بهما بل بـ (رُبَّ) المقدرة بعدهما ؛ لأن (بل) حرف عطف بها علـى ما قبلها ، والفاء جواب الشرط " [٣٢] .

وقد ذكر المرادى من أقسام الفاء : (الفـاء الجـارة) حيث قـال : " وثانيها – الجارة ، وهى (فاء) رُبَّ ، كقول امرىء القيس :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

فألهيتها عن ذى تمائم مُغْيَلِ

وقول الهذلى :

فحور قد لهوت بهن عينٍ

نواعم فى المروط وفى الرياط

---

(٢٩) المغنى ٣٦١/١ .

(٣٠) شرح عيون الإعراب ص ١٩٠ .

(٣١) التسهيل لابن مالك ص ١٤٨ .

(٣٢) شرح الكافية للرضى ٣٣٣/٢ .

وليست هذه الفاء جارة كما زعم القائل ، وإنما الجر بـ (رُبَّ) المقدرة بعدها ، والفاء في ذلك : إما عاطفة كالبيت الأول ، وإما جواب شرط كالبيت الثاني . لأن قبله :

فإمّا تعرضِنّ أمَيْمَ عنيّ

وينزغك الوشاةُ أولو النِّباطِ

وقد حكى ابن عصفور وابن مالك إجماع النحويين على أن الجر فى ذلك بـ (رُبَّ) المحذوفة لا بالفاء " (٣٣) فالفاء هنا ليست حرف عطف وإنما جواب الشرط ، وإذا كانت الفاء جواب إنْ الشرطية حصل الجر بإضمار الحرف لا محالة " . (٣٤)

كما ذكر من أقسام (بل) : أن تكون حرف جر عن البعض ، وقال أيضا : " ذكر بعضهم لـ (بل) قسما آخر ، وهو أن تكون حرف جر خافضٍ للنكرة بمنزلة (رُبَّ) كقول الراجز :

بل بلد مِلءُ الفجاج قتَمه

وليس ذلك بصحيح ، وإنما الجار فى البيت ونحوه (رُبَّ) المحذوفة " وحكى ابن مالك وابن عصفور الإتفاق على ذلك فظهر وهم من جعل (بل) جارة . قال بعضهم : وبل فى ذلك حرف ابتداء " (٣٥).

---

(٣٣) الجنى الدانى ص ٧٥ – ٧٦ .

(٣٤) شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٨ .

(٣٥) الجنى الدانى ص ٢٣٧ .

وكذلك قال ابن هشام : " وهم بعضهم فزعم أنها - أى بل - تستعمل جارة " . [٣٦]

وقال فى حرف الفاء : " الفاء المفردة : حرف مهمل خلافا لبعض الكوفيين فى قولهم إنها ناصبة فى نحو : ما تأتينا فتحدثنا " وللمبرد فى قوله :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

فألهيتها عن ذى تمائم محول

فيمن جر (مثلا) والمعطوف . والصحيح أن النصب بـ (أنْ) مضمرة وأن الجر بـ (رُبَّ) مضمرة " . [٣٧]

---

(٣٦) المغنى ١/١١٢ .

(٣٧) المغنى ١/١٦١ . وقال ابن مالك فى حذف (رُبَّ) بعد الأحرف الثلاثة :

وحُذِفَتْ (رُبَّ) فَجرَّتْ بعد (بَلْ)

والفاء وبعدَ (الواوِ) شاعَ ذَا العملِ

ألفية ابن مالك ص ٢٧ .

الخاتمة

وفى ختام هذا البحث إليك أبرز النقاط التى ظهرت فيه :

– إن (رُبَّ) تفيد التقليل فى مواضع ، كما تفيد التكثير فى مواضع أخر ، والسماع هو الفيصل فى كثرة أحدهما وقلة الآخر .

– إن (رُبَّ) اسم عند الكوفيين والأخفش فى أحد قوليه ووافقهم ابن الطراوة لأنها فى التقليل مثل (كم) فى التكثير فهى نقيضة (كم) ويخبر عنها .

– وحرف عند البصريين ، لأن معناها فى غيرها كالحرف ، ومابعدها يأتى مجرورا أبداً ، ولايحسن فيها علامات الأسماء ولاعلامات الأفعال ، وأنها وقعت مبنية من غير .عارض ، ولو كانت اسما لكان حقها الإعراب .

– يرى بعض النحويين أن (رُبَّ) وما عملت فيه فى موضع نصب كما يكون الجار والمجرور فى موضع نصب .

– ويرى لبعض أن مجرورها على حسب العامل بعدها ، وقد صوبه ابن هشام .

– ويرى الكوفيون والأخفش فى أحد قوليه أنها فى موضع اسم مرفوع أو منصوب وهى فى موضع مبتدأ لا خبر له عند الرضى ، فالرضى وإن وافق الكوفيين والأخفش فى أحد قوليه فى أنها اسم فقد خالفهم فى أنها عنده مبتدأ لا خبر له .

– ذهب الرمانى وابن طاهر إلى أن (رُبَّ) لا تتعلق كالحروف الزائدة ، وعليه ابن هشام .

– وذهب الجمهور إلى أنها تتعلق كسائر حروف الجر ، وأن التعلق بالعامل الذى يكون خبراً لمجرورها أو عاملا فى موضعه ، أو مفسرا له .

– ورد فى (رُبَّ) سبع عشرة لغة وأشهرها (رُبَّ) بضم الراء وتشديد الباء مفتوحة ، وجعلها ابن يعيش الأصل ، وتليها تاء التأنيث مفتوحة تقول : (رُبَّتَ) .

– يجوز حذف (رُبَّ) لفظا مع إبقاء عملها ومعناها ، وهذا الحذف قياسى بعد الواو والفاء وبل .

– ذهب المبرد والكوفيون إلى أن واو (رُبَّ) حرف جر لنيابتها عن (رُبَّ) وأن الجر بها لا بـ (رُبَّ) المحذوفة .

– وذهب الجمهور إلى أن (واو) رُبَّ لا تعمل ، وإنما العمل لـ(رُبَّ) مقدرة .

– لا خلاف بين النحويين فى أن الجر ليس بالفاء وبل ، وإنما بـ(رُبَّ) المقدرة بعدهما ؛ لأنه لم يقل أحد بأن بل والفاء تجران . أهـ.

ثبت بأهم المصادر والمراجع

١ - أدب الكاتب لابن قتيبة ت / الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة سنة ١٣٨٢ هـ .

٢ - إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ أحمد بن محمد البنا - تحقيق د / شعبان محمد إسماعيل - بيروت - عالم الكتب.

٣ - ارتشاف الضرب لأبى حيان - ت / د. مصطفى النحاس - مطبعة المدنى - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م - نشر الخانجى .

٤ - أسرار العربية لابن الانبارى ت أ / محمد بهجه البيطار - الترقى بدمشق .

٥ - الأزهية فى علم الحروف للهروى ت - عبد المعين الملوحى - دمشق سنة ١٩٧١ م .

٦ - الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ت / د. فايز جيتى - دار الكتاب العربى ببيروت ط١ - ١٤٠٤ هـ .

٧ - الأصول فى النحو لابن السراج - ت د / عبد الحسين الفتلى - مؤسسة الرسالة بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م .

٨ - الأغانى لأبى الفرج الأصفهانى ت / عبد الكريم الغرباوى ومحمود محمد غنيم - الهيئة المصرية العامة ١٣٩٣ هـ .

٩ – الأمالى الشجرية لابن الشجرى – دار المعرفة – بيروت لبنان بدون تاريخ .

١٠ – إملاء مامَنّ به الرحمن للعكبرى بهامش الفتوحات الإلهية – ط عيسى الحلبى بمصر .

١١ _ الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى – دار إحياء التراث – ط ٤ سنة ١٣٨٠ هـ –١٩٦١ م .

١٢ – البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع ت د / عياد ابن عيد – دار الغرب الإسلامى – بيروت .

١٣ – تحصيل عين الذهب فى علم مجازات العرب ليوسف بن سليمان الشنتمرى مؤسسة الأعلمى للمطبوعات – بيروت – لبنان .

١٤ – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد – لابن مالك ت / محمد كامل بركات – دار الكتاب العربى سنة ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م.

١٥ – تهذيب اللغة للأزهرى – المؤسسة المصرية للتأليف سنة ١٣٨٤هـ ت/ عبد السلام هارون وآخرين .

١٦ – توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ت د/ عبد الرحمن على سليمان ط ١ – مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ١٣٩٧هـ ١٩٧٧ م .

١٧ – الجامع الصغير لابن هشام ت د / أحمد الهرملى - دار التأليف سنة ١٩٨٠ م .

١٨ – الجر علم الأسماء للدكتور عبد النعيم على محمد ط ١ سنة ١٩٨٩ – دار الطباعة المحمدية بمصر .

١٩ – الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ت د/ فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل دار الآفاق الجديدة – بيروت – ط ٢ – سنة ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .

٢٠ – جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلى ت د / حامد أحمد نيل مكتبة النهضة المصرية – مطبعة السعادة سنة ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

٢١ – حاشية الدسوقى على المغنى – مكتبة ومطبعة المشهد الحسينى بمصر .

٢٢ – حاشية الصبان على شرح الأشمونى للألفية ومعه شرح شواهد العينى – دار احياء الكتب العربية .

٢٣ – الحماسة بشرح المرزوقى – لجنة التأليف سنة ١٣٧١ هـ .

٢٤ – خزانة الأدب للبغدادى ت عبد السلام هارون – الهيئة المصرية للكتاب ط ٢ سنة ١٩٧٩م .

٢٥ – الخصائص لابن جنى ت محمد على النجار – دار الهدى للطباعة والنشر – بيروت ط٢ .

٢٦ - الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد الشنقيطى - دار المعرفة - بيروت ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م .

٢٧ - ديوان الأعشى - دار صادر - بيروت سنة ١٣٨٠هـ ١٩٦٠م .

٢٨ - ديوان امرىء القيس ت / محمد أبو الفضل إبراهيم - ط٢ سنة ١٩٦٤م .

٢٩ - ديوان حسان بن ثابت - شرح محمود عزت نصر الله - دار إحياء التراث العربى - بيروت .

٣٠ - ديوان رؤبة بن العجاج بعنوان (أشعار العرب) جمع وليم بن الورد البروسى دار الآفاق الجديدة بيروت لبنان ط٢ سنة ١٩٧٩م .

٣١ - ديوان الهذليين - القاهرة سنة ١٩٦٥ م .

٣٢ - رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى - ت د/ أحمد محمد الخراط - دار القلم دمشق - ط٢ سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .

٣٣ - روح المعانى للألوسي - إدارة الطباعة المنيرية - بدون تاريخ .

٣٤ - السبعة فى القراءات لابن مجاهد ت د / شوقى ضيف - دار المعارف ط٢ .

٣٥ – سر صناعة الإعراب لابن جني ت / حسن هنداوى – دار القلم – دمشق – ط ١ – ١٩٨٥م .

٣٦ – شرح أبيات المغنى للبغدادى ت د / عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ١٣٩٣هـ ط ١ .

٣٧ – شرح التسهيل لابن مالك ت د / عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوى المختون ط ١ هجر .

٣٨ – شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى مع حاشية ياسين – ط عيسى الحلبى .

٣٩ – شرح شواهد الشافية للبغدادى ت محمد نور الحسن وجماعة – دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٥م ..

٤٠ – شرح شواهد المغنى للسيوطى لجنة التراث العربى – لمحمد محمود الشنقيطى – دار مكتبة الحياة – بيروت .

٤١ – شرح عمدة الحافظ لابن مالك ت د / عبد المنعم هريدى – مطبعة الأمانة بالقاهرة ط ٢ ١٩٧٥ م .

٤٢ – شرح عيون الإعراب للمجاشعى ت د / عبد الفتاح سليم ط ١ سنة ١٩٨٨ دار المعارف .

٤٣ – شرح المفصل لابن يعيش – عالم الكتب بيروت لبنان – مكتبة المتنبى بمصر .

٤٤ – شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ت / محمد فؤاد عبد الباقي مطبعة لجنة البيان العربي – مكتبة دار العروبة – بدون تاريخ .

٤٥ – صحيح البخارى – بحاشية السندى – الحلبى – دار التراث العربى .

٤٦ – القاموس المحيط للفيروزبادى – ط٢ – بمطبعة الحلبى سنة ١٩٧١ م .

٤٧ – الكافية لابن الحاجب بشرح الرضى – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان .

٤٨ – الكامل فى اللغة والأدب والنحو للمبرد – ت / زكى مبارك ط ١ بمطبعة مصطفى الحلبى بمصر سنة ١٣٥٥ هـ – ١٩٣٦م .

٤٩ – كتاب سيبويه ت / عبد السلام هارون – ط دار المعارف .

٥٠ – لسان العرب لابن منظور – دار المعارف بمصر .

٥١ – المحتسب فى وجوه شواذ القراءات لابن جنى ت د / على النجدى ناصف ، ود / عبد الفتاح شلبى ود / عبد الحليم النجار – لجنة إحياء التراث بالقاهرة ١٩٨٦ م .

٥٢ – المساعد فى تسهيل الفوائد لابن عقيل . ط السعودية .

٥٣ – معجم مقلييس اللغة .

٥٤ – مغنى اللبيب لابن هشام ت / محمد محيى الدين عبد الحميد ط محمد على صبيح بمصر .

٥٥ – المقتضب للمبرد – ت / الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة – لجنة احياء التراث الاسلامى ط ٢ .

٥٦ – المقرب لابن عصفور – ت/ عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبورى – بغداد العانى ط١ سنة ١٩٧٢ م .

٥٧ – الممتع فى التصريف لابن عصفور ت د / فخر الدين قباوة – دار المعرفة لبنان .

٥٨ – المنصف شرح ابن جنى لتصريف المازنى ت / إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين – الحلبى ١٣٧٩هـ – ١٩٦٠م .

٥٩ – النكت الحسان لأبى حيان ت د / عبد الحسين الفتلى مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م بيروت الطبعة الأولى .

٦٠ – النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصارى ت د / محمد عبد القادر أحمد ط ١ سنة ١٤٠١ هـ .

٦١ – همع الهوامع للسيوطى ت د / عبد العال سالم مكرم – دار البحوث العلمية .

فهرس الموضوعات

رقم الإيداع ٦٢٠٤ / ١٩٩٧ م

